

الفصل الثالث:

زوائد الإمام الشاطبي الصرفية في كتاب المقاصد الشافية.

٣،١ المبحث الأول: التصريف.

إن علم النحو مشتمل على نوعين: أحدهما (علم الإعراب)، والآخر: علم التصريف، وذلك أن علم النحو مشتمل على أحكام الكلم العربية، وتلك الأحكام نوعان: إفرادية وتركيبية، فالإفرادية هي علم التصريف، والتركيبية هي علم الإعراب، ولذلك يقال في حد علم النحو: علم يعرف به أحكام الكلم العربية إفراداً وتركيباً^{١٠٣}، وعلى ذلك فإن علما الصرف والنحو يجمع بين الجزء والكل في استعراضه للكلام العربي وتنظيمه لأوجه الفهم والتأويل لمحمل أبنية الكلمات وأنماط تراكيب الكلام.

التصريف لغة: من الصرف بمعنى التقلب والحيلة. الليث: تصريف الرياح صرفها من جهة إلى جهة.^{١٠٤} قال الله تعالى:

﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾^{١٠٥}

ويحمل معنى التصريف في اللغة التغيير والتبديل الذي يطرأ على طبيعة الشيء ومكوناته، وعلى ذلك يمكن الربط بين الجوهر اللغوي لمعنى هذه الكلمة، وبين ما ترمي إليه ويقصده علم الصرف في المجال اللغوي التطبيقي، والذي يسعى إلى بيان أبنية الكلام واشتقاقاته في الاستخدامات المتنوعة للكلمات،

^{١٠٣} المرادي، ابن أم قاسم. ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م. توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك. الطبعة الأولى. القاهرة: دار الفكر العربي. ص. ١٥٠٨

^{١٠٤} محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي، أبو منصور. ٢٠٠١. تهذيب اللغة. تحقيق: محمد عوض مرعب. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الطبعة الأولى. ج. ١٢. ص. ١١٤. وابن منظور. د. ت. لسان العرب. بيروت: دار صادر. ص. ١٨٩

^{١٠٥} القرآن. الجاثية. ٤٥: ٥

ومن هذا المنطلق فإن مقصود التصريف اللغوي في ذاته له قواعد وأسس يُبنى علم الصرف عند اللغويين العرب، والإمام الشاطبي أحد أئمة العلم في هذا الباب الفسيح من أبواب اللغة العربية، الذي يهتم بتكوين الكلمات وتشكيلها من خلال كتابه "المقاصد الشافية" الذي جاء شرحاً على ألفية ابن مالك في الصرف والنحو.

التصريف اصطلاحاً:

علم يتعلّق ببنية الكلمة وما لحروفها من زيادة وأصالة، وصحة واعتلال وشبه ذلك. ^{١٠٦} ؛ أي: أن تأتي إلى الكلمة الواحدة التي حروفها كلّها أصول، ^{١٠٧} فتتصرّف فيها بزيادة، أو نقصان، أو نقل، من زمان إلى زمان؛ فتأتي مثلاً إلى الضرب الذي هو الأصل، فتُصرّفه على ما تريد من الوجوه المختلفة، فتبني منه للماضي "ضَرَبَ"، وللحاضر "يُضْرَبُ"، وللمستقبل "سَيُضْرَبُ"، وللأمر "اضْرِبْ"، وللنهي "لَا تُضْرِبْ"، وللفاعل "ضَارِبٌ"، وللمفعول "مُضْرُوبٌ"، وللموضع "المَضْرِبُ"، وللوقت "المَضْرِبُ"، وللآلة "المِضْرِبُ والمَضْرَابُ"، ولتَهْيُؤُ الفِعل من ذات نفسه "اضْطَرَبَ"، وللتكثير منه "ضَرَبَ"، وللتكلف "تَضَرَّبَ"، وللمقابلة بين التين يفعل كلُّ واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر "تَضَارَبَا" والتضاربُ"، وللطلب "استَضْرَبَ" إلى غير ذلك من الأمثلة المختلفة لاختلاف المعاني ^{١٠٨}، ويدل ذلك على أن اللغة العربية تمتلك أدوات ووسائل عند طرح أبنية كلماتها وأطروحاتها في مضامين الكلمات واستعمالاته؛ بالإضافة إلى أن علم الصرف يهتم بالتنوع الحاصل في بناء الكلمات، وما يرتبط بذلك من إيجاءات ودلالات، عادةً ما تُضفي التغيرات الصرفية من زيادة ونقصان منطقات أساسية من ناحية

^{١٠٦} ابن مالك. ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م. إيجاز التعريف في علم التصريف. ص. ٧٢

^{١٠٧} هذا الرأي عند المذهب البصري، أما المذهب الكوفي فيرى أن الفعل هو الأصل. ابن الأنباري، أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد. ١٣٨٠هـ/١٩٦١م. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. د.م: المطبعة السعادة. الطبعة الرابعة. ج. ١.

ص. ٢٢٥ المسألة رقم ٢٨

^{١٠٨} ابن القبيصي. ١٤١٤هـ/١٩٩٣م. التتمة في التصريف. تحقيق: د.محسن بن سالم وغيره. الطبعة الأولى. ص. ٢٨

المعنى الصرفي للكلمات وما تعبر عنه من قيم دلالية في مختلف الاستخدامات، وعلى ذلك يختص علم

الصرف بدراسة أوجه التغيير والاشتقاق وتوجيهاتها في بنية الكلمات العربية.

تصريف الفعل.

الفعل ما دلّ على معنى في نفسه مقترن وضعاً بأحد الأزمنة الثلاثة: الماضي والحال

والاستقبال^{١٠٩}، فترتبط دلالة الفعل في أساسها بالمعنى والزمن، ويتنوع ذلك بحسب الزمن المقصود الذي

يبينه السياق الصرفي الذي يتم من خلاله توظيف بنية الفعل وأنواعه.

أقسام الفعل بحسب الزمان:

١. الفعل الماضي.

هو ما دلّ على حدوث شيء قبل زمن التكلم، نحو: قام، وقعد، وأكل وشرب، وعلامته أن

يقبل تاء الفاعل؛ نحو: قرأت، وتاء التأنيث الساكنة، نحو: قرأتِ هُنْدُ^{١١٠}، فيوحي الفعل الماضي بوقت

انتهى، وسبق أوانه قبل وقت إلقاء الكلام، وترى الباحثة أنه يمكن الاستدلال على ذلك من خلال بنية

الكلمة ومقصد المتكلم وطبيعة السياق الذي يُوظف فيه هذا النوع من الأفعال.

٢. الفعل المضارع.

هو ما دلّ على حدوث شيء في زمن التكلم أو بعده، نحو: يقرأ ويكتب فهو صالح للحال

والاستقبال^{١١١}، يشير إلى الاستمرارية من ناحية الحدث الذي يعبر عنه، والوقت الذي يصفه.

٣. الفعل الأمر

^{١٠٩} جرجي شاهين عطية. د.ت. سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان. ص. ٨

^{١١٠} الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد. د.ت. شد العرف في فنّ الصرف. د.م. دار الكيان. ص. ٥٦

^{١١١} نفس المرجع والصفحة

هو ما يطلب به حصول شيء بعد زمن التكلم، نحو: اجتهد. وعلامته أن يقبل نون التوكيد، وباء المخاطبة، مع دلالة على الطلب^{١١٢}، يدل على وقوع الشيء في المستقبل.

أقسام الفعل بحسب الصحة والإعلال:

١. الفعل الصحيح.

الفعل الصحيح هو الفعل الذي تخلو حروفه الأصلية من حروف العلة، وهو ينقسم إلى سالم ومضعف ومهموز^{١١٣}، أحرف العلة هي: الألف والواوي والياء، إنَّ حرف العلة إن سکن وانفتح ما قبله يسمَّى لِيئاً، كثوب وسيف؛ فإن جانسه ما قبله من الحركات يسمَّى مدًّا، كـ "قال يقول قِيلاً"، فعلى ذلك لا تفتك الألف عن كونها حرف علة، ومدِّ، ولين، لسكونها وفتح ما قبلها دائماً، بخلاف أختيهما^{١١٤}.

سالم

فهو الذي تخلو أصوله من الهمزة والتضعيف مثل: كتب فهم^{١١٥}.

المضاعف، وهو نوعان:

١. المضاعف من الثلاثي هو ما كان عينه ولامه من جنس واحد مدغم، كـ سرَّ وفرَّ. إلا إذا اتصل به تاء الضمير، نحو: سررتُ. وله ثلاثة أبنية: "فَعَل" بفتح العين في الماضي، وضمّه في المضارع، كـ سرَّ يسرُّ، أو كسره في المضارع كـ فرَّ يفرُّ. و"فَعِل" بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع، كـ عضَّ يعضُّ. ولا يجيء "فَعَل" بضمّ العين في الماضي، إلا قولهم: حبَّ يحبُّ، أصله: حبَّب.

^{١١٢} الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد. د.ت. شد العرف في فنّ الصرف. ص. ٥٧

^{١١٣} الراجحي، عبده. د.ت. التطبيق الصرفي. ص. ٢٢

^{١١٤} الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد. د.ت. شد العرف في فنّ الصرف. ص. ٥٨

^{١١٥} الراجحي، عبده. د.ت. التطبيق الصرفي. ص. ٢٢

٢. والمضاعف من الرباعي ما كان فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد، وعينه ولامه الثانية كذلك،

غير مدغم، للفواصل بين المثليين، كَزَحَجَ، وَزَلَزَلَ. ويسمى مطابقاً أيضاً.^{١١٦}

المهموز

المهموز هو أي يكون أحد أصوله همزة، سواء كانت فاءً أو عيناً أم لاماً، مثل: أكل - سأل - قرأ
يتصرف المهموز من الأفعال الثلاثة بلا تغيير فيها، إلا الأمر من (أَخَذَ، وَأَكَلَ، وَأَمَرَ) فقد جاء بحذف
الهمزة، فيقال (خُدْ، وَكُلْ، وَمُرْ)، وإلا الأمر من (سَأَلَ يَسْأَلُ) فإنه (سَلْ واسْأَلْ).

٢. الفعل المعتل.

الفعل المعتل هو ما يكون أحد أحرفه الأصلية حرف علة، وهو أربعة أقسام: المثال والأجوف والناقص
واللفيف^{١١٧}.

المثال

المثال وهو ما كانت فاؤه حرف علة، والأغلب أن يكون واواً وقد يكون ياءً، مثل: وجد - وعد -
وصف - ييس - يئس. وتسمى بذلك لأنه يماثل الصحيح في عدم إعلال ماضيه.^{١١٨}

الأجوف

الأجوف وهو ما كانت عينه حرف علة، مثل: قال - باع - سار - دار.^{١١٩}

^{١١٦} الراجحي، عبده. د.ت. التطبيق الصرفي. ص. ٢٢

^{١١٧} الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد. د.ت. شد العرف في فن الصرف. ص. ٦٠

^{١١٨} نفس المرجع ٦٠

^{١١٩} الراجحي، عبده. د.ت. التطبيق الصرفي. ص. ٢٤

وسمي ذلك لخلوّ جوفه أي وسطه من الجروف الصحيح. ويسمى أيضا ذا الثلاثة، لأنه عند اسناده لتاء

الفاعل، يصير معها على ثلاثة أحرف، كـ "قُلْتُ وَبِعْتُ" في قال وباع. ١٢٠

الناقص

الناقص وهو ما كانت لامه حرف علة، مثل: سعى - مشى - دعا. ١٢١ وسمي بذلك لنقصانه

وبحذف آخره في بعض التصاريف، كـ "عَزَّتْ وَرَمَتْ" ويسمى أيضا ذا الأربعة، لأنه عند إسناده يصير

معها على أربعة أحرف، نحو: غَزَوْتُ وَرَمَيْتُ. ١٢٢

اللفيف

اللفيف وهو ما كان فيه حرف علة، وينقسم قسمين: ١٢٣

١. لفيف مفروق، وهو أن تكون فاءه ولامه حرفي علة، أي يفرق بينهما حرف صحيح، مثل:

وشى - وعى - ولى

٢. لفيف مقرون، وهو أن تكون عينه ولامه حرفي علة، أي أنهما مقترنان، مثل: كوى - عوى -

قوى.

أقسام الفعل بحسب التجرد والزيادة

الفعل المجرد

ما كانت جميع حروفه أصلية، لا يسقط حرف منها في تصاريف الكلمة بغير علة، أمّا أقسامه فقد مرّ

ذكرها في المبحث الأول.

١٢٠ الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد. د.ت. شد العرف في فنّ الصرف. ص. ٦٠

١٢١ الراجحي، عبده. د.ت. التطبيق الصرفي. ص. ٢٤

١٢٢ الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد. د.ت. شد العرف في فنّ الصرف. ص. ٦٠

١٢٣ الراجحي، عبده. د.ت. التطبيق الصرفي. ص. ٢٤

الفعل المزيد.

هو ما زيد فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية^{١٢٤}، أما أقسامه فقد مرّ ذكرها في المبحث الأول
الفعل باعتبار الفاعل أو عدم ذكره نوعان:

١. المبني للمعلوم: هو ما يذكر فاعله ملفوظاً أو مقدراً اسماً ظاهراً أو ضميراً.

٢. المبني للمجهول: هو ما يُحذف فاعله ويناب عنه غيره؛ مثل: كُتِبَ الدرسُ.

صيغة فعل الماضي للمجهول:

إذا كان الماضي غير معتل ولا مبدوءٍ بهمزة وصل ولا تاء زائدة ضُمَّ أوله وكسر ما قبل آخره؛
مثل: كُتِبَ - كُتِبَ، وَبُعِثَ - بُعِثَ.

- فإذا كان مبدوءاً بهمزة وصل ضُمَّ ثالته وأوله؛ مثل: انطلق - انطلق، واستخرج - استخرج.

- وإذا كان مبدوءاً بتاء زائدة ضُمَّ ثانيه مع الأول؛ مثل: تعلم - تُعلم، تدرج - تُدرج.

- وإذا اعتلت عينه من مثل: قال، وباع، وكاتب؛ فيقال في البناء للمجهول: قيل، وبيع، وكُتِبَ.

- وقد وردت قليلاً في (بيع بوع) وفي (حيك حوك)، وهي لهجة بني تميم^{١٢٥}.

صيغة فعل المضارع للمجهول:

فتح ما قبل آخره وضم أوله فقط (أي ضمَّ حرف المضارعة)؛ مثل: يكتب - يُكتب، يستخرج - يُستخرج؛

فإذا كان ما قبل آخر المضارع مدداً كـ "يقول" و"يبيع" قلبت حرف المد ألفاً؛ مثل: يقول - بالقلب -

يُقال. يبيع - بالقلب - يُباع.

^{١٢٤} الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد. د.ت. شد العرف في فنّ الصرف. ص. ٦٠.

^{١٢٥} هادي نحر. د.ت. الصرف الوافي. الأردن: عالم الكتب الحديث. الطبعة الأولى. ص. ٢٩١.

المجهول من الثلاثي يكون كله على وزن (فُعِل-يُفَعَل)؛ مثل: نُصِرَ - يُنصَر، وضُرِب يُضْرَب، وأما الثلاثي المزيد فأوزانه كثيرة منها: يُفَعَل؛ مثل: يُعَلِّم، يُفَاعَل؛ مثل: يُشَارِك، والأمر لا يكون إلا معلوماً فلا يُصاغ للمجهول^{١٢٦}.

توكيد الفعل.

يؤكد الفعل المستقبل بنون خفيفة ساكنة أو مشددة مفتوحة؛ مثل: اجْتَهَدَنَّ ولا تَكْسَلَنَّ، الأفعال التي تؤكد:

- ما يؤكد مطلقاً وهو كل فعل دال على الاستقبال، وفيه الطلب كالأمر.

- ما يجوز توكيده على وفق حالات معينة وبشروط خاصة معينة سنفصل فيها القول وهو المضارع.

- ما يمتنع مطلقاً وهو الماضي.

فأما المستقبل فيؤكد؛ لأنه حدث غير موجود أريد حصوله وتحقيق أمر وجوده، أكد بالنون

إيداناً بقوة العناية بوجوده، قال تعالى:

﴿وَاللَّهُ لَا يَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾^{١٢٧}

وقد كادها سبحانه. وأما الماضي والحاضر فلا يؤكدان؛ لأنهما حدثان موجودان حاصلان، فلا معنى

لطلب حصول ما هو حاصل، فلا تقول: أكلن، يأكلن^{١٢٨}.

^{١٢٦} هادي نحر. د.ت. الصرف الوافي. ص. ٢٩٢

^{١٢٧} القرآن. الأنبياء. ٢١: ٤٥

^{١٢٨} هادي نحر. د.ت. الصرف الوافي. ص. ٣١٧

تصريف الاسم

الاسم ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن وضعاً بأحد الأزمنة "كزيد، ورجل" ^{١٢٩}.

أقسام الاسم بحسب التجرد والزيادة:

أوزان الاسم المجرد.

مجرد ثلاثي:

١. فَعَل: فلس، سهل.
٢. فَعِل: فرس، بطل.
٣. فَعَلَ: كبد، حذر.
٤. فَعُل: عضد، نفض.
٥. فعِل: عدل، نكس.
٦. فعَل: عنب، رضي.
٧. فَعِل: إيل، بلز.
٨. فعَل: قفل، حلو.
٩. فعَل: صرد، حطم.
١٠. فُعَل: عنق، جنب ^{١٣٠}.

مجرد رباعي:

١. فَعَّل: جعفر، سلهب.

^{١٢٩} جرجي شاهين عطية. د.ت. سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان. ص. ٨٩

^{١٣٠} هادي نحر. د.ت. الصرف الوافي. ص. ٣٧

٢. فَعَلَّل: زبرج، خرمل.

٣. فَعَلَّل: درهم، هبلع.

٤. فَعَلَّل: برتن، جرشع.

٥. فَعَلَّل: قِمَطْر، فطحل.

٦. فَعَلَّل: جحدب.

مجرد خماسي:

١. فَعَلَّل: سفرجل.

٢. فَعَلَّل: جحمرش.

٣. فَعَلَّل: تدعمل.

٤. فَعَلَّل: قرطعب.

أوزان الاسم المزيد

أوزانه:

١. الاسم الثلاثي المزيد بحرف.

قد يكون الحرف المزيد في أول الثلاثي:

أ. الهمزة؛ نحو: أبيض على وزن (أفعل).

ب. الميم؛ نحو: مذهب على وزن (مَفْعَل).

وقد يكون الحرف المزيد في وسطه الثلاثي من نحو زيادة الألف: طالب، وكاتب، وعالم، على وزن

(فاعل).

أو زيادة الواو؛ نحو: كَوَّكَب، وعوسج، على وزن (فَوَعَلَ).

أو زيادة الياء؛ نحو: سيد، جيد، صيقل (اسم امرأة) على وزن (فَيَعَلَ).

وقد تزداد النون ثانية؛ نحو: فَنَنْبَر، حَنْظَل، على وزن (فَنَعَلَ).

وقد تزداد الألف ثالثة؛ نحو: عَصَام، وحمار، وسلاح، وسنان. وغزال وغلّام.

وقد تزداد الياء ثالثة؛ نحو: بَعِير، وظريف، وشديد، وسبيل، على وزن (فَعِيل).

وقد تزداد الواو ثالثة؛ نحو: عَجُوز، وصدوق، على وزن (فَعُول).

وقد يكون الحرف المزيد في آخر الثلاثي بالألف رابعة؛ نحو: لَيْلَى، رَضْوَى (اسم جبل) على وزن

(فَعْلَى) و ذكرى على وزن (فَعْلَى) ^{١٣١}.

١، ١، ٣ المسائل في البناء

البناء خلاف الإعراب، وهو أن لا يختلف الآخر باختلاف العامل، ولا يخلو البناء من أن يكون

على سكون، أو على حركة فالبناء على السكون يكون في الاسم والفعل والحرف، فالبناء على السكون

في الاسم نحو: كم، ومن، وإذ، تقول: بكم رجلاً مررت، وكم رجلاً جاءك، وكم رجلاً ضربت، فتختلف

العوامل، ولا يختلف الآخر كما يختلف آخر المعرب؛ حيث اختلف العامل، والبناء على السكون في

الفعل جميع أمثلة الأمر للمخاطب إذا لم يلحق أوله حرف المضارعة؛ نحو: اقرأ، واجلس واكتب، وقل

وبع، وفي الحرف؛ نحو: قد، وهل، وبل.

والمبني على الحركة (من الكلم) ينقسم بانقسام الحركات التي هي الضمة، والفتحة، والكسرة،

فالبناء على الفتحة يكون في الكلم الثلاث، كما كان البناء على السكون كذلك، فالمبني على الفتحة من

^{١٣١} هادي نهر. د.ت. الصرف الوافي. ص. ٧٦

الاسماء نحو: أين وكيف، وحيث، وفي الأفعال جميع أمثلة الماضي؛ نحو: ذهب، وعلم، وظرف، وشرف، واستخرج، ودحرج، واحرنجم، وفي الحروف نحو: إن، وليت، ولعل، وثم، وسوف، والبناء على الكسر يكون في الاسم، والحرف (دون الفعل) فالاسم؛ نحو: هؤلاء، وأمس، وحذار، وبداد، والحرف نحو باء الجر ولامه في لزيد، ويزيد، وكذلك البناء على الضمّ يكون فيهما دون الفعل؛ فمثال الاسم المبني على الضمّ: أول، وقبل، وبعد، وعل، ويا حكم في النداء، ومثاله في الحروف منذ فيمن جر بها^{١٣٢}.

أنواع الأبنية: أبنية الاسماء والأفعال

أبنية الاسماء:

(١) الثلاثي المجرد.

- (١) فَعْلٌ ويكون في الاسم والصفة، فالاسم نحو: صَفْرٌ وفَهْدٌ، والصفة؛ نحو: صَحْمٌ وصَعْبٌ.
- (٢) فُعْلٌ: ويكون فيهما، فالاسم؛ نحو: بُرْدٌ وقُرْطٌ، والصفة؛ نحو: مُرٌّ وخَلْوٌ وعُيْرٌ.
- (٣) فِعْلٌ: ويكون فيهما، فالاسم نحو: عِكْمٌ وجِدْعٌ، والصفة؛ نحو: نَقْضٌ ونَضْوٌ.
- (٤) فَعْلٌ: ويكون فيهما، فالاسم؛ نحو: جَمَلٌ وجَبَلٌ، والصفة؛ نحو: حَدَثٌ وبَطَلٌ.
- (٥) فَعْلٌ: ويكون فيهما. فالاسم؛ نحو: كَيْفٌ وكَيْدٌ، والصفة؛ نحو: حَذِرٌ ووَجِيعٌ.
- (٦) فُعْلٌ: ويكون فيهما. فالاسم؛ نحو: رَجُلٌ وسُبُعٌ، والصفة؛ نحو: حَدَثٌ وخَلْطٌ.
- (٧) فُعْلٌ: ويكون فيهما، فالاسم؛ نحو: صُرْدٌ ونُعْرٌ، والصفة؛ نحو: حُطْمٌ وأَلْبِدٌ.
- (٨) فُعْلٌ: ويكون فيهما، فالاسم؛ نحو: طُنْبٌ وعُنُقٌ، والصفة؛ نحو: جُنْبٌ وأُخْدٌ.
- (٩) فِعْلٌ: ويكون فيهما، فالاسم نحو: ضِلَعٌ وعَوَظٌ، والصفة؛ نحو: عَدَى وزَيْمٌ.

^{١٣٢} الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار. ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م. الإيضاح العضدي. ص. ١٥-١٦

١٠ (١) فِعْلٌ ويكون فيهما، فالاسم لو يجيء منه إلاَّ إبِلٌ خاصَّةً، فيما زعم سيبويه، وحكى غيره "أَتَانٌ

وإِبْدٌ" للوحشيَّة، فأما إبِلٌ فلا حجَّة فيه؛ لأنَّ المشهور فيه إبِلٌ بسكون الطاء:

(١) الرباعيُّ المجرد

١. فَعَلَّلٌ ويكون في الاسم والصفة. فالاسم نحو: جَعْفَرٌ وَعَنْبَرٌ. والصفة نحو: شَجَعَمٌ وَسَلْهَبٌ

٢. فِعْلِلٌ ويكون في الاسم والصفة. فالاسم نحو: زَبْرَجٌ وزَبْرِيٌّ والصفة نحو: زَهْلِقٌ وَعِنْفِصٌ

٣. فُعَلَّلٌ ويكون في الاسم والصفة. فالاسم نحو: فُلُّلٌ وبُرْثَنٌ والصفة نحو: جُرْشُعٌ وكُنْدُرٌ

٤. فَعْلَلٌ ويكون في الاسم والصفة. فالاسم نحو: دِرْهَمٌ وَقَلْعَمٌ والصفة نحو: هَجْرَعٌ وهِبْلَعٌ

٥. فِعْلَلٌ ويكون في الاسم والصفة. فالاسم نحو: فِطْحَلٌ والصفة نحو: هَزْبُرٌ

٦. فَعْلَلٌ ولم يجيء منه إلاَّ طَخْرِيَّة. ١٣٣

(٢) الخماسيُّ المجرد

١. فَعَلَّلٌ ويكون في الاسم والصفة، فالاسم؛ نحو: سَفْرَجَلٌ وفَرْزَدَقٌ، والصفة؛ نحو: شَمْرَدَلٌ

وهَمْرَجَلٌ.

٢. فُعَلَّلٌ ويكون في الاسم والصفة، فالاسم؛ نحو: حُرْعَبِلَةٌ والصفة؛ نحو: قُدْعَمِلَةٌ.

٣. فَعْلَلِلٌ ولم يجيء إلاَّ صَفَةً؛ نحو: جَحْمَرِشٌ وقَهْمَلِيسٌ.

٤. فِعْلَلٌ ويكون في الاسم والصفة، فالاسم؛ نحو: قِرْطَعْبٌ والصفة؛ نحو: جِرْدَحْلٌ. ١٣٤.

١٣٣ ابن عصفور، د.ت. الممتع الكبير في التصريف. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون. الطبعة الأولى. ص. ٥٣

١٣٤ نفس المرجع. ص. ٥٦

أبنية الأفعال:

أبنية الثلاثي المجرد

فللثلاثي ثلاثة أبنية: فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعُلَ.

أما بفتح العين: فمضارعه "يَفْعَلُ" متعدياً ولازماً، كضَرَبَ - يَضْرِبُ، وجَلَسَ - يَجْلِسُ، ونَفَرَ - يَنْفِرُ، وعَثَرَ - يَعْثُرُ. وأما "فَعِلَ" بكسر العين، فمضارعه بالفتح، كعَلِمَ يَعْلَمُ، وَسَمِعَ يَسْمَعُ، وَفَرِحَ يَفْرَحُ. وبالكسر: كحَسِبَ يَحْسِبُ، ونَعِمَ يَنْعَمُ، وَيَسَّ يَسُّ، وأما "فَعُلَ" بضم العين، فمضارعه بالضم لا غير، ككُرِمَ يَكْرُمُ، وشَرَفَ يَشْرَفُ، ولا يتعدى في هذا الباب إلا قولهم: رَحِبْتُكَ الدَّارُ. ١٣٥

أبنية الثلاثي المزيد فيه زهي:

المزيد بحرف واحد

لها ثلاثة أوزان:

- (١) أَفْعَلَ؛ نحو: أَكْرَمَ وَأَعْلَمَ.
- (٢) فَاعَلَ؛ نحو: ضارب وقارب، ونظيره من المعتل اللازم "وإلى أي تابع".
- (٣) فَعَّلَ؛ نحو: عَلَّمَ وَكَلَّمَ ونظيره من المعتل ولى، ويُقال: وَلِيْتُهُ الأمر وأوليْتُهُ.

المزيد بحرفين

لها خمسة أوزان فهي:

- (١) انْفَعَلَ؛ نحو: انفصل وانفتل وانمحي.
- (٢) أَفْعَلَّ؛ بلا ألف؛ نحو: احمر الشيء إذا كانت حمرة ثابتة لا تتغير.

١٣٥ الجرجاني، أبوبكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل. (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م). كتاب المفتاح في الصرف. بيروت: مؤسسة الرسالة. الطبعة: الأولى. ص. ٣٦٣٨

٣) افْتَعَلَ؛ نحو: اعْتَدَلَ واعْتَمَلَ واختار وارتقى.

٤) تَفَاعَلَ؛ نحو: تَدَارَكَ وتغافل وتوالى؛ أي تتابع.

٥) تَفَعَّلَ؛ نحو: تَعَلَّمَ وتَكَلَّمَ وتَوَلَّى الأمر لزمه.

المزيد بثلاثة أحرف

الأوزان المزيدة فيه فهي كالأتي:

١) اسْتَفْعَلَ؛ نحو: استخرج واستقام أصله استقوم.

٢) افْعَالٌ بألف رابعة؛ نحو: احمّز الشيء، إذا كانت له حمرة لا تثنيه، قال: فلان يحمّز تارة ويصفّز أخرى.

٣) افْعَوْعَلَ؛ نحو: اغلّودن الشعر طال، واخضوضل الشيء؛ أي ابتلّ واحلولى الشيء طاب.

٤) افْعَوَّلَ؛ نحو: اعلّوط المهر؛ أي ركب عرباناً، واجلّوذ إذا أسرع واحروّط.

٥) فَعِيلٌ.

٦) افْعوعل^{١٣٦}.

أبنية الرباعيّ المجرد

وأما الفعل الرباعيّ المجرد على مثال واحد وهو "فَعَّلَل" نحو: دَخَّرَجَ^{١٣٧} وأفعال الرباعيّ المزيد من أقوال الله تعالى نحو: زُحِرِحَ، حَصَّحَصَ، وَكُبِّكِبَ، وَوَسَّوَسَ، وَعَسَّعَسَ وَكَمَّمَمَ وَزُلُّزِلَ.

وقد وردت في المصحف الشريف:

^{١٣٦} سيبويه. ١٩٨٢/هـ ١٤٠٢م. الكتاب. ج. ٤. ص ٢٧٧، المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة. بيروت: عالم الكتاب. ج. ١. ص ٧٦، وابن يعيش. دت. شرح المفصل. بيروت: عالم الكتاب. ج. ٤. ص. ٤٣٣
^{١٣٧} الكوفي، نجاة عبد العظيم. ١٩٨٩/هـ ١٤٠٩م. أبنية الأفعال. د.م. دار الثقافة للنشر والتوزيع. ص. ١٥

﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّقُونَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَمَنْ زُحِرَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ

فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾. ١٣٨

وقال تعالى:

﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوِدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾. ١٣٩

قال تعالى:

﴿فَكَبِّبُوا فِيهَا لَهُمُ وَالْعَاوُونَ﴾. ١٤٠

قال تعالى:

﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلْمُ مَا تُؤْسَسُ بِهِ نَفْسُهُ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾. ١٤١

أبنية المزيد فيه.

أبنية الرباعي المزيد منه يجيء على:

- (١) تَعَفَّلَ وتصرفه كذلك.
- (٢) أَفَعَّلَ؛ نحو: اَحْرَجْتُمْ، ولا يتعدى الفاعل وتصرفه تصرف استفعال.
- (٣) أَفَعَّلَ؛ نحو: أَفْشَعَرَ وَأَطْمَأَنَّ وَأَطْلَحْتُمْ إِذَا كَبُرَ، وَاسْمَهَرَ الْأَمْرَ اشْتَدَّ، ولا يتعدى الفاعل.
- (٤) أَفَعَّلَ؛ نحو: اَحْرَمَسَ فِي مَنْطِقِهِ إِذَا سَكَتَ، اَجْرَمَزَ إِذَا انْقَبَضَ عَنِ الشَّيْءِ، وَادْرَمَجَ اسْتَتَرَ. ١٤٢

١٣٨ القرآن. آل عمران. ٣ : ١٨٥

١٣٩ القرآن. يوسف. ١٢ : ٥١

١٤٠ القرآن. الشعراء. ٢٦ : ٩٤

١٤١ القرآن. ق. ٥٠ : ١٦

١٤٢ الصقلي، ابن القطاع. ١٩٩٩م. أبنية الأسماء والأفعال والمصادر. القاهرة: دار الكتب المصرية. ص. ٣٣٩

وأفعال الرباعي المزيد من أقوال الله تعالى؛ نحو: اطمأن، اقشعر، إشمأز، وقد وردت في المصحف

الشريف:

﴿وَإِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ ۖ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ

إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾^{١٤٣}

﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ ۗ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾^{١٤٤}

﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَابًا يَتَّقِعُ مِنْهُ جُلُودَ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ

وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ۚ ذَلِكَ هُدَىٰ اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ ۚ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾^{١٤٥}

^{١٤٣} القرآن. الزمر. ٣٩: ٤٥

^{١٤٤} القرآن. الرعد. ١٣: ٢٨

^{١٤٥} القرآن. الزمر. ٣٩: ٢٣

١، ١، ١، ٣ المسألة الأولى: بناء فِعْلٍ بين الأصلية والفرعية.

قال الناظم في أبنية الثلاثي:

وافْتَحَ وُضِمَ واكسِرَ الثَّانِي مِنْ # فعل ثلاثيٍّ ونحوه ضُمِنَ^{١٤٦}

عرض المسألة:

إنَّ أبنية الثلاثي من الأفعال ثلاثة باتفاق وأربعة باختلاف^{١٤٧}، وإذا أردت أن تحصر أبنية الفعل الثلاثي المجرد من الروائد فحرك الحرف الثاني منه، وهو عين الكلمة، بالحركات الثلاثة: الضمة، والفتحة والكسرة؛ فتقول: فَعَلٌ، وفَعَلَ و فَعِلٌ، وزد على ذلك بناءً رابعاً وهو موازن ضَمِنَ (بضم الأول وكسر الثاني)، وذلك "فَعِلٌ"، وهي صيغة المفعول. فهذه أربعة أبنية للفعل.

أمَّا فَعَلَ - بفتح العين - فنحو: ضرب، وأكل، وشتّم، وعدل، وكما.

وأمَّا فَعُلٌ - بضم العين - فنحو: ظُفِرَ، وشُرِفَ، وحسُنَ، وقُبِحَ، وشَجِعَ وجَبُنَ.

وأمَّا فَعِلٌ - بكسر العين - فنحو: مَهِلَ، وعَلِمَ، وسَلِمَ، وسئِمَ، وكَبِسَ. هذه الثلاثة لا

خلاف فيها، وهي المبنية للفاعل^{١٤٨}.

أمَّا الرابع فهل هي مستقل أم فرع عن بناء الفاعل فخلف العلماء، فيها رأيان:

١. عند الناظم أنه بناء أصل رابع من الثلاثة.

٢. مذهب سيويو والجمهور أن بناء المفعول فرع عن بناء الفاعل.

مذهب يراد بالأول إذ لو كان عنده فرعاً غير أصيل لم يُعَدَّهُ كما لم يُعَدَّ فَعَلَ المخفف من فَعَلَ

أو فَعِلٌ؛ لكونه فرعاً لا أصلاً؛ فكونه قد عدّه مع الأبنية الأصلية باتفاق دلّ على أنه عنده أصلي أيضاً،

^{١٤٦} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٦٠.

^{١٤٧} الشَّاطِبي. ١٤٢٨/هـ ٢٠٠٧. المقاصد الشافية. ج. ٨. ص. ٢٧٣.

^{١٤٨} نفس المرجع ٢٧٤.

وهذا المذهب قد استقرأه بعض الشراح من كلام سيبويه في أول الكتاب أنّ الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وتُبيّن لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فَذَهَبَ، وَسَمِعَ، وَمَكَثَ وَحُمِدَ.

وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمراً: اذْهَبْ واقتُل واضْرِبْ، ومخبراً: يَقْتُلْ وَيَذْهَبْ وَيَضْرِبُ وَيُقْتَلُ وَيُضْرَبُ. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت^{١٤٩}، فذكر أربعة أمثلة لأربعة الأبنية، فلو كان عنده فُعلٌ مغيّراً لم يذكره كما لم يذكر سائر ما غيّر.

واحتج أيضاً بأنّ فُعلٌ لو كان مغيّراً من غيره لكان مستلزماً وجوده وجود ذلك الغير، ضرورة كون الفرع يستلزم وجوده وجود أصله، إذ لا يكون الفرع دون أصل، لكننا وجدنا أفعالاً مبنية للمفعول غير مُغيّرة من شيء كقولهم: وَكَسَ، وَوَضَعَ وَغَنَى بكذا، وَنَفَسَتْ، وَتَبَجَّتْ، وَذُهَيْتَ علينا، وَغَمَّ الهلال، وَأَعْمَى على الرجل، وَسَقَطَ في يده، وَغَشِيَ عليه،^{١٥٠}؛ ونحو: جُنَّ، وَسُلَّ، وَرُكِمَ، وَوُرِدَ.^{١٥١}، وهي لم يوجد لها في كلام العرب ما هي مغيّرة منه، فدلّ (ذلك) على أنّها أصول بأنفسها.

وقال الجمهور أنّ بناء المفعول فرعٌ عن بناء الفاعل، ففُعلٌ مغيّرٌ من فَعَلٍ (أو فَعَلٍ) وجعلوه مذهب سيبويه؛ لأنّه لما تعرض لحصر أبنية الأفعال لم يذكر المبني للمفعول، وأما هذا الموضع فلم يتعرّض فيه لذكر أصلٍ ولا فرعٍ (ولكنّ أتى بمجرد تمثيل فقط)، قال ابن خروف: ونصّ في مواضع - يعني سيبويه - أنّه مغيّر منه. واستدلّوا بأنّه فرع بقول العرب "سُوبر وبُوبع ودُرِي" (ولم تُدعّم الواو من سوبر وبوبع، ولا هُمزت الواو الأولى من وُوري) مع أنّ القاعدة أنّه إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون قُلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء، كذلك متى اجتمع واوان في أول كلمة هُمزت الأولى على اللزوم،

^{١٤٩} سيبويه. ١٤١٢/هـ ١٩٩٢م. الكتاب. ج. ١. ص. ١٢

^{١٥٠} الشّاطبي. ١٤٢٨/هـ ٢٠٠٧. المقاصد الشافية. ج. ٨. ص. ٢٧٧

^{١٥١} سيبويه. ١٤١٢/هـ ١٩٩٢م. الكتاب. ج. ٤. ص. ٦٧

فدَلَّ ذلك على أنَّهما مُعَيَّرانِ من فِعْلِ الفاعل، وكأَنَّهُما ساير ووارى، فكما لا تُدَعَم الألفُ من ساير، ولا تُهَمَّزُ الواو من وَارَى، فكذلك ما عُيِّرَ منه.

قال ابن خروف: لا دليل في هذا بدليل تصحيحهم اجتوروا حملاً على تجاوروا، وليس تجاوروا أصلاً له. وإلعالهم المضارع حملاً على الماضي، ولا دليل على السابق منهما لصاحبه، وما قاله ابن خروف ظاهر الورد وقد ردَّ أيضاً ما استدلَّ به لمذهب الناظم من وجود بنية المفعول لم يُنطَق لها بنية فاعل، بأنَّ ذلك قليل ثم قال: وكلا القولين ممكن.

فإن قيل: ما ذهب إليه هنا مناقض لما تقرَّر له قبل، وذلك أنَّه ذكر في باب النائب عن الفاعل أنَّ فعل الفاعل يُعَيَّرُ بِضَمِّ أَوَّلِهِ وكسِرِ ما قبل آخره في الماضي وفتحته في المضارع، ويبيِّن هذا المعنى هنالك على عادة النحويين وذلك ظاهر في كونه معيَّراً عنه من حيثُ يجعلُ المفعول، أو غيره نائباً عن الفاعل، فتُعَيَّرُ لذلك بنية الفاعل إلى بنية المفعول، وهو قد أشار هنا إلى أنَّ بنية المفعول أصلية غير معيَّرة من غيرها، ولا شكَّ أن ظاهر هذا التناقض^{١٥٢}.

قال الإمام الشاطبي رحمه الله - : "أنَّه ليس بتناقض، أما تقريره هو وغيره أنَّ المفعول ينوب عن الفاعل في الإخبار بالفعل فلا دليل في هذا على الفرعية؛ لأنَّ لنا أن نقول: معناه أنَّ المعنى الواقع من الفاعل الأصل أن يُجَبَّرَ به عن فاعله المذكوراً فاعله، فيؤثري له بنية الفاعل، فإن أرادوا ألاَّ ذكروا الفاعل أتوا ببنية المفعول، ومعنى قوله: "وأول الفعل اضْمَنَّ" وكذا إلى آخره، معناه أنَّك إذا أردت أن تشتقَّ له فعلاً من مصدره فاجعله على هذه الشاكلة، لا أنَّه يريد أنَّك تأخذ بنية الفاعل فتعيَّرها هذا التغيير، ليس في كلامه ما يُعيِّن هذا المعنى. وإمَّا فيه أنَّك تأتي ببنية مضمومة الأول مكسورة ما قبل الآخر في الماضي ومفتوحته في المضارع، فلا تناقض في كلامه".

^{١٥٢} الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧. المقاصد الشافية. ج. ٨. ص. ٢٧٨

ثم قال: "إنّ مذهب النّاطم في كون بناء فعل أصلاً هو الأحسن، إذ هو بناء مستقلّ بأحكامه جارٍ في نفسه مجرى الفعل المبني للفاعل، والحمل على ظاهر الأمر واجبٌ إلا أن يعارض فيه معارضٌ، ولا معارض هنا، والقول بأنّه فرع عن فعل الفاعل دعوى لا دليل عليها فالأصحّ ما قال الناطم".

خلاصة القول في هذه المسألة.

أبنية الثلاثي أربعة ثلاثة باتّفاق وأربعة باختلاف: فَعُلَ، وَقَعَلَ و فَعَلَ، وزد على ذلك بناءً رابعاً وهو موازن ضَمِنَ (بضمّ الأول وكسر الثاني) وذلك "فُعِلَ"، وأمّا الرابع هل هي مستقل أم فرع عن بناء الفاعل فخلف العلماء، فيها رأيان:

١. عند الناطم أنّه بناء أصيلاً رابعاً لتلك الثلاثة.

٢. مذهب سيوييه والجمهور أن بناء المفعول فرع عن بناء الفاعل.

قال الإمام الشاطبي -رحمه الله- إنّ مذهب النّاطم في كون بناء فعل أصلاً هو الأحسن، إذ هو بناء مستقلّ بأحكامه جارٍ في نفسه مجرى الفعل المبني للفاعل، والحمل على ظاهر الأمر واجبٌ إلا أن يعارض فيه معارضٌ، ولا معارض هنا، رأيت الباحثة أن اختياره أولى بالقبول لموافقة رأي الناطم، ولقوة حجته.

٢، ١، ١، ٣ المسألة الثانية: بناء الاسم الرباعي المجرد فُعِلَّ

قال الإمام الشاطبي -رحمه الله- "فُعِلَّ بضمّ الأول وفتح الثالث وهو ما استدركه الأخفش، ومثاله في الاسم: جُحْدَبٌ و ضُفْدَعٌ و جُنْدَبٌ و طُحْلَبٌ و بُرْقَعٌ و جُوْدَرٌ".^{١٥٣}، ومثاله في الصفة: جُرْشَعٌ"^{١٥٤}.

^{١٥٣} الشاطبي. ١٤٢٨/هـ ٢٠٠٧. المقاصد الشافية. ج. ٨. ص. ٢٨٦

^{١٥٤} نفس المرجع

عرض المسألة

ذهب الكوفيون بثبوت بناء فُعَلَل، وحكاة أبو الحسن المازني وحده بالفتح، وخالفه فيه جميع

البصريين^{١٥٥}.

والبصريون احتجوا إنَّ الفتح تخفيف من الضمِّ، والدليل على ذلك أنه ليس منها مثال إلا والضمِّ

قد جاء فيه، فقد قالوا فيها: جخذب وجندب وطلحب، برقع جوذر^{١٥٦}.

ولم يثبت سيبويه هذا البناء وقال: "وقالوا: فُعَدَدُ فألحقوه بِجُنْدَبٍ وَعُنْصَلٍ بالتضعيف"^{١٥٧}، قال

الإمام الشاطبي (رضي الله عنه): "والفتح منقول فلا بد من قبوله، ومن قال: إنَّه مفتوح من المضموم

فدعوى لا دليل عليها، ولم يثبت من كلام العرب تخفيف الضمِّ بالفتح فيحمل هذا عليه، مع أنه

ليس فيه هذا الثقل، وأما قولهم في عُزْفَاتٍ: عُزْفَاتٍ فليس تخفيفا من المضموم، بل هو تحريك الساكن

بالفتح، وحمل لُفْعَلَةٌ على فَعْلَةٍ. وأيضا فقد ألحقوا بفعلل فقالوا: سُودَدَ، قالوا: عُوطَطَ، وَعُنْدَدَ وَحُوَلَّلَ

وُقُعدَدَ، والإلحاق لا يكون إلا بأصل بناء ففعلل بلا إشكال - أصل بناء"^{١٥٨}.

ثم قال: "لم يُثبِتْهُ سيبويه إذ لعله لم يخطه أو لم يتحقق نقله عنده، ولا يلزم من هذا عدم قوله به

إن ثبت على أن سيبويه تأول فُعَدَدًا ونحوه على أنه لم يلحق بِجُنْدَبٍ فقال: "وقالوا: فُعَدَدَ، فالحقوه

بِجُنْدَبٍ وَعُنْصَلٍ بالتضعيف" وهذا معترض؛ فإنه إلحاق مزيدٍ بمزيد. فأجاب السيرافي بأنَّ هذه النون

لما لم تسقط سُبِّتَ بالأصل فألحقوا (بها)، قال: وَقُعدَدَ يددلّ الاشتقاق على سقوط الدال منه، يقال

^{١٥٥} ابن جني. د.ت. المنصف. ص. ٢٧.

^{١٥٦} الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧. المقاصد الشافية. ج. ٨. ص. ٢٨٦.

^{١٥٧} سيبويه. ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م. الكتاب. ج. ٤. ص. ٤٢٥.

^{١٥٨} الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧. المقاصد الشافية. ج. ٨. ص. ٢٨٧.

هذا أقعد من هذا؛ لأنّ القُعدد أقعدُ القرابة في النسب، وهذا وإن كان تأويلاً يمكن أن يقال مثله،

فإنّه لا يقوى قوّة ما احتجّ به الناظم. فالظاهر إثباته كما ذهب إليه هنا^{١٥٩}.

خلاصة القول في هذه المسألة

ذهب العلماء في بناء الاسم الرباعي المجرد فُعَلَّلٌ إلى قولين:

١. ثبوت بناء فعلل هذا قول الكوفيين.

٢. نفي وجود البناء فعلل هذا قول البصريين.

واختار الإمام الشاطبي -رحمه الله- مذهب الكوفيين بثبوتهم. ورأت الباحثة أن اختياره أولى بالقبول لموافقته مذهب الكوفيين، ولقوة حجته.

٣، ١، ٢ المسائل في الميزان الصرفي.

الميزان الصرفي هو: مقياس جاء به علماء الصرف لمعرفة أحوال أبنية الكلمة، ولما تبين بالبحث والاستقصاء أن أكثر الكلمات العربية ثلاثية الأحرف، فإنهم جعلوا الميزان الصرفي مركباً من ثلاثة أحرف أصلية.^{١٦٠} ويُعبّر عنها بالفاء والعين واللام، وما زاد بلام ثانية وثالثة. ويُعبّر عن الزائد بلفظه، إلا المبدل من تاء الافتعال؛ فإنّه بالتاء^{١٦١}

قال الناظم:

^{١٥٩} الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧. المقاصد الشافية. ج. ٨. ص. ٢٨٨

^{١٦٠} مسعود زياد. الوجيز في التصريف. د.ت. د.م. مكتبة لسان العرب. ص. و الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد. د.ت. شذا العرف

في فن الصرف. ص. ٥٢

^{١٦١} ابن حاجب. ١٤١٥هـ/١٩٩٥م. الشافية في علم التصريف. ص. ٦

حَرْفٌ وَشَبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرَى # وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفِ حَرَى^{١٦٢}

يعني: في التصريف للحرف ولا للأسماء غير المتمكنة ولا للأفعال الجامدة. أعنى: ليس وعسى ونحوهما، وإنما يكون التصريف في الاسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة، وهو المراد بقوله: (وما سِوَاهُمَا بتصريفِ حَرَى) أي: حقيق. وإن قلت: مقتضى قوله (وما سِوَاهُمَا) أن التصريف يدخل الأفعال مطلقاً إذ لم يستثن الجامدة.^{١٦٣}

وَلَيْسَ أَذَى مِنْ ثَلَاثِي يَرَى # إِبِلَ تَصْرِيفِ سِوَى مَا غَيْرًا^{١٦٤}

يعني: أن ما كان على حرف واحد أو حرفين فإنه لا يقبل التصريف، إلا أن يكون ثلاثياً في الأصل وقد غيّر بالحذف، فإن ذلك لا يخرج عن قبول التصريف. وقد فهم من ذلك الأمران، أحدهما: أن الاسم المتمكن والفعل لا ينقصان في أصل الوضع عن ثلاثة أحرف، لأنهما يقبلان التصريف، وما يقبل التصريف لا يكون في أصل الوضع على حرف واحد، ولا على حرفين. والآخر: أن الاسم والفعل قد ينقصان عن الثلاثة بالحذف، أما الاسم فإنه قد يرد على حرفين، بحذف لامه نحو يد، أو عينه نحو سه أو فائه نحو عدّة، وقد يرد على حرف واحد نحو: (م الله) عند من يجعله محذوفاً من "أيمن الله" كقوله بعض العرب: شربت ما، وهذا قليل، وأما الفعل فإنه قد يرد على حرفين قل، وبع وسل، وقد يرد على حرف واحد نحو "ع كلامي، و ق نفسك" وذلك فيما أعلنت فائوه ولامه، فيحذفان في الأمر.^{١٦٥}

إذ كان الفعل زائداً على ثلاثة أحرف فإذا كان الحرف الزائد من أصول الكلمة كرث اللام في ميزانه فتقول أن "دُحْرَج" مثلاً على وزن (فَعْلَل) وتعتبر عن الحرف الرابع باللام الثانية، وأما إذا كانت

^{١٦٢} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٦٠.

^{١٦٣} المرادي، ابن أم قاسم. ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م. توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك. ص. ١٥٠٩.

^{١٦٤} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٦٠.

^{١٦٥} المرادي، ابن أم قاسم. ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م. توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك. ص. ١٥٠٩ - ١٥١٠.

الزيادة ناشئة عن تكرار حرف من أصول الكلمة؛ فإنك تكرر ما يقابله في الميزان فنقول أن "قدم مثلاً على وزن (فعل)، وإذا كانت ناشئة عن زيادة حرف أو أكثر فإنك تضع المزيد عينه في الميزان؛ فتقول ان "اجتمع" مثلاً على وزن "افتعل" واستعمل على وزن استفعل^{١٦٦}.

قال سيبويه: "فأما جعفر فمن بنات الأربعة، لا زيادة فيه؛ لأنه ليس شيء من أمهات الزوائد فيه، ولا حروف الزوائد التي تجعلها زوائد بثبت، وإنما بنات الأربعة صنف لا زيادة فيه"^{١٦٧}.

٣٠١، ٢، ١ المسألة الأولى: انحصار الاسم في مجرد ومزید

قال النّاطم (رحمه الله-):

وَمُنْتَهَى اسْمٍ حَمْسٌ إِنْ تَجَرَّدَا # إِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا^{١٦٨}

قال الإمام الشاطبي (رحمه الله-): "معنى التجرد التعرّي من الزيادة، فما ليس بعضه زائداً يسمى مجرداً، ويريد أن الاسم على قسمين، مجرد من الزيادة ومزید فيه. فأما المجرد من الزيادة فمنتهى ما يبلغه من الحروف خمسة أحرف. أتت الخمس، لأن الحروف تذكر مؤنث، فيكون ثلاثياً نحو رجل، وفرس، وضلع.... وما أشبه ذلك"^{١٦٩}.

عرض المسألة:

ذهب الكوفيون إلى أنّ كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف فيه زيادة، نحو: جعفر فيه زيادة حرف واحد، وقد اختلفوا ذفيه، فذهب الكسائي إلى أنّ الحرف الزائد في الاسم الرباعي هو الحرف قبل

^{١٦٦} جرجي شاهين عطية. د.ت. سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان. ص. ١٠.

^{١٦٧} سيبويه. ١٤٠٢/هـ/١٩٨٢م. الكتاب. محقق: عبد السلام محمد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي. الطبعة الثانية. ج. ٤. ص. ٣٢٨.

^{١٦٨} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٦٠.

^{١٦٩} الشاطبي. ١٤٢٨/هـ/٢٠٠٧. المقاصد الشافية. ج. ٨. ص. ٢٥١.

الآخر، وذهب الفراء إلى أنّ الزائد هو الحرف الآخر، أما إذا كان الاسم على خمسة أحرف، نحو سفرجل ففيه زيادة حرفين.

واحتجوا بأنّ قالوا: إنما قلنا ذلك لأننا أجمعنا على أنّ وزن "جعفر" فعّل، ووزن "سفرجل" فعّلل، وقد علمنا أن أصل "فعّلل" و"فعّل" فاء وعين ولام واحدة، فقد علمنا أنّ إحدى اللامين في وزن جعفر زائدة واللامان في سفرجل زائدتان، فدلّ على أنّ في جعفر حرفاً زائداً من حرفيه الأخيرين، وأنّ في "سفرجل" حرفين زائدين.

وذهب البصريون إلى أن بنات الأربعة والخمسة ضربان غير بنات الثلاثة، وأنهما من نحو "جعفر" وسفرجل لا زائد فيهما ألبتة.

قال سيبويه: فأما جعفر فمن بنات الأربعة، لا زيادة فيه؛ لأنه ليس شيء من أمهات الزوائد فيه، ولا حروف الزوائد التي تجعلها زوائد بثبت، وإنما بنات الأربعة صنف لا زيادة فيه، كما أنّ بنات الثلاثة صنف لا زيادة فيه. وأما سفرجل فمن بنات الخمسة، وهو صنف من الكلام، وهو الثالث، وقصته كقصّة جعفر. فالكلام لا زيادة فيه ولا حذف على هذه الأصناف.^{١٧٠}

قال أبو عثمان: وتكون الأسماء على خمسة أحرف لا زيادة فيها، ولا يكون ذلك في الأفعال، لأن الأسماء أقوى من الأفعال، فجعلوا لها على الأفعال فضيلة لقوتها، واستغناء الأسماء عن الأفعال، وحاجة الأفعال إليها، ولا يكون فعل من بنات الخمسة البتة.^{١٧١}

واحتجوا بأنّ قالوا: لا يخلو الزائد في "جعفر" من أن يكون الراء أو الفاء أو العين أو الجيم، فإن كان الزائد هو الراء فيجب أن يكون وزنه "فعلر"، لأنّ الزائد يوزن بلفظه، وإن كان الزائد الفاء، فوجب

^{١٧٠} ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي. ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م. المنصف شرح لكتاب التصريف. د.م: إدارة إحياء التراث القديم. الطبعة الأولى. ج. ١. ص. ٢٨

^{١٧١} سيبويه. ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م. الكتاب. الرياض: دار الرفاعي. الطبعة الثانية. ج. ٤. ص. ٣٢٨

أن يكون وزنه "فَعْفَل" وإن كان الزائد العين، فوجب أن يكون وزنه "فَعَّل"، وأن كان الزائد الجيم، وجب أن يكون وزنه "جَعْفَل"، وكذلك يلتزمون في وزن "سفرجل"، وإذا كان هذا لا يقول به أحد، دلّ على أنّ حروفه كلها أصول.

قال الشاطبي: ومذهب البصريين هو الصحيح؛ لأنّ الزيادة لا يُقدم على القول بها إلاّ بدليل، وإلاّ فالأصل أن يُقال في أحمر ونحوه: إنّ الهمزة أصلية، لكن لما كان المعنى شيء له حمرة، وعلمنا بالضرورة أنّ الأحمر لم يلتق مع الحمرة في حروفه اتّفاقاً من غير قصد كاتفاق أحمر مع أحمد في ثلاثة الحروف الأولى، ثبت لنا (ضرورة) من استقراء كلام العرب أنّ العرب لحظت في الأحمر لفظ الحمرة ولا بدّ، فظهر لنا أنّ (بذلك) أنّ الهمزة زائدة، فحكمتنا بذلك^{١٧٢}.

ثم قال: "فإنّ الناظم يظهر من عبارته أنّ الثلاثي والرباعي والخماسي جميعاً يزداد فيها حتى تبلغ السبعة لأنّه قال ((وإن يزد فيه)) والضمير راجع إلى جنس الاسم الذي جعل منتهاه في قوله: ((ومنتهى اسمٍ خمس غن مجرّداً))، فيظهر أنّ الخماسي أيضاً داخل في هذه الزيادة ويجاب عن هذا بأنّ الضمير عائذٌ على جنس الاسم من حيث الجملة، والاسم على الجملة يحصل فيه الزيادة إلى سبعة، ويبقى التعيين مقدار الزيادة لم يذكر، فالأظهر أنّه أجمل القول في الزيادة لم يعيّن مقدار ما يزداد في بنات الثلاثة وفي بنات الأربعة وفي بنات الخمسة، وقد بيّن ذبك في التسهيل في الاسم والفعل فقال: ومنتهى الزيادة في الثلاثي من الأفعال ثلاثة، ومن الأسماء أربعة، وفي الرباعي من الأفعال اثنان، ومن الأسماء ثلاثة. ثم قال ولم يزد في الخماسي غير حرف مد قبل الآخر أو بعده مجرّداً أو مشفوعاً بها التأنيث. وندر: فَرَعْبَلَانَةٌ وَإِصْطَفْلَيْنَةٌ وإِصْفَعْنَدٌ^{١٧٣}.

^{١٧٢} الشَّاطِبِيُّ. ١٤٢٨/هـ ٢٠٠٧. المقاصد الشافية. ج. ٨. ص. ٢٥٢

^{١٧٣} الشَّاطِبِيُّ. ١٤٢٨/هـ ٢٠٠٧. المقاصد الشافية. ج. ٨. ص. ٢٥٦

وختلاصة القول في هذه المسألة:

اختلف العلماء في انحصار الاسم في مجرد ومزيد على قولين، كما اتضح من الدراسة السالفة

هما:

أولاً: ذهب الكوفيون إلى أنّ كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف فيه زيادة

ثانياً: ذهب البصريون إلى أنّ الاسم المجرد لا يتجاوز خمسة أحرف.

واختار الإمام الشاطبي -رحمه الله- مذهب البصريين إلى أنّ الاسم المجرد لا يتجاوز خمسة

أحرف. ورأت الباحثة أن اختياره أولى بالقبول لموافقته مذهب سيوييه وجمهور البصريين، ولقوة حجته.

٢، ٢، ١، ٣، المسألة الثانية: الحُبْك.

قال الناظم:

وَعَبَّرَ آخِرَ الثَّلَاثِي أَفْتَحَ وَضُمَّ # أَكْسِرُ وَزِدْ تَسْكِينِ ثَانِيهِ تَعْمُ

وَفِعْلٌ أَهْمَلٌ وَالْعَكْسُ بِقِلِّ # لَقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفِعْلٍ ١٧٤

عرض المسألة:

للاسم الثلاثي اثنا عشر بناءً، لأنه إما أن يكون مفتوح الأول أو مضمومة أو مكسورة، وعلى

كل من هذه التقادير: إما أن يكون مفتوح الثاني أو مضمومة أو مكسورة، أو ساكنه، فخرج من هذا

اثنا عشر بناءً حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة، وذلك نحو: فَرَسٌ، عَضُدٌ، كَتِفٌ، فُلْسٌ، وَنَحْوُ: صُرْدٌ،

عُنُقٌ، دُئِلٌ، فُقُلٌ، وَنَحْوُ عَنبٌ، حَبْكٌ، إِبِلٌ، عِلْمٌ. ١٧٥

١٧٤ ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٦٠.

١٧٥ الفوزان، عبد. دليل السالك إلى ألفية ابن مالك. ج. ٣. ص. ٢٧٥-٢٧٦.

وكل هذه الأبنية صحيحة فصيحة إلا اثنين منها، وهما:

١. ما كان مكسور الأول ومضمون الثاني. وهذا مهمل، لثقل الانتقال من كسر لازم إلى ضم لازم.

٢. ما كان مضموم الأول ومكسور الثاني. وهذا قليل في الاسماء؛ لأنهم قصدوا تخصيص هذا الوزن بالمبني للمجهول، مثل: كُتِبَ وَعُلِمَ.

أما الحُبْك قراءة في قول الله تعالى:

﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾^{١٧٦}

فلها قراءات:

- (١) الحُبْك، بفتح فسكون (قراءة الحسن).
- (٢) الحُبْك، بضم فسكون (قراءة ابن عباس، والحسن، وأبي مالك الغفاري، وأبي حيوة، وابن أبي عبلة، وأبي السَّمَال، ونعيم عن أبي عمرو) فأما الحُبْك فمخفف من الحُبْك وهي لغة بني تميم، كزُئِلَ وعُمِدَ، في زُئِلَ وعُمِدَ.
- (٣) الحُبْكُ، بكسر فسكون (قراءة الحسن وأبي مالك وأبي حيوة). ووجهت هذه القراءات الثلاث على أنها مخففة من: الحُبْك، والحُبْك، والحُبْك على لغة تميم. كإِبِل، وإِطْل.
- (٤) الحُبْك، بفتحتين (قراءة ابن عباس، عكرمة، وأبي مالك) فكأنَّ واحدها حَبْكَة، كطَرَقَة وطُرُق، وعَقَبَة وعَقَب.
- (٥) الحُبْك، بضميتين (قراءة الجمهور).

^{١٧٦} القرآن. الذاريات. ٥١: ٧

٦. الحَبِك، بكسرتين (قراءة الحسن، وأبي مالك. وهي مفرد لا جمع) فَعِل، وذلك قليل،

منه: إِبِل، وإِطِل، وامرأة بِلِز، وبأسنانه خِبْرٌ.

٧. الحُبِك، بضم ففتح (قراءة عكرمة). كَأَنَّ واحدها حُبِكَة، كطُرْقَة وطُرُق، وئُرْقَة وئُرُق.

ولا يجوز أن يكون (حُبِك) معدولا إليها عن (حُبِك) تخفيفاً، إنما ذلك شيءٌ يستسهل

في المضاعف خاصة. كقولهم في جُدَد: جُدَد، وفي سُرُر: سُرُر، وفي قُلُل: قُلُل.^{١٧٧}

٨. الحَيْك، بكسر ففتح (قراءة الحسن)

٩. الحَيْك، بكسر فضم (قراءة الحسن، وأبي مالك وأبي السَّمَال)^{١٧٨}

وأهل من أبنية الثلاثي فعل - بكسر الفاء وضم العين - لاستثقالهم الانتقال من كسر إلى

ضم، وأما قراءة بعضهم (والسما ذات الحَيْك) بكسر الحاء وضم الباء، فوجهت على تقدير صحتها

بوجهين:

أحدهما: أن ذلك من تداخل اللغتين في جزئي الكلمة، لأنه يقال حُبِك بضم الحاء والباء،

وحَبِك - بكسرهما - فركب القارئ منهما هذه القراءة، قال ابن جني: أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء،

فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة، فنطق بالباء مضمومة، قال في شرح الكافية: وهذا

التوجيه لو اعترف به من غزيت هذه القراءة له لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة، ومن هذا الشأن لا

يعتمد على ما سمع منه، لإمكان عروض ذلك له. والآخر: أن يكون كسر الحاء إتباعاً لكسر تاء ذات،

ولم يعتد باللام الساكنة، لأنّ الساكن حاجز غير حصين، قيل: وهو حسن.

^{١٧٧} ابن جني، أبو الفتح عثمان. ١٤١٥هـ-١٩٩٤م. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات. تحقيق على النجدي ناصف وآخرين.

القاهرة: طبعة القاهرة. ج. ٢. ص. ٢٨٦-٢٨٨

^{١٧٨} ابن حاجب. ١٤١٥هـ/١٩٩٥م. الشافية في علم التصريف. ص. ١٠

وقوله (والعكس) يعني به بناء فعل - بضم الفاء وكسر العين - وهذا الوزن فيه خلاف، ذهب

قوم إلى أنه مهمل، لاستثقال الانتقال من ضم إلى كسر وإن كان أخف من عكسه. ١٧٩

وذهب قوم إلى أنه مستعمل، لكنه قليل، وهو الظاهر، وقد جاء منه الدُّلُّ.

- وهو اسم دويبة سميت بها قبيلة من كنانة، وأنشد الأَخْفَشُ لكعب بن مالك:

جاءُوا بجيشٍ لو قيسَ مُعْرَسُهُ ❦ أكسِرَ ما كانَ إلا كُمرَسِ الدُّلِّ ١٨٠

والرئم: اسم جنس للاست، والوعل: لغة في الوعل، حكاها الخليل، فثبت بهذه الألفاظ أنه ليس

بمهمل. وقوله (لقصدهم تخصيص فعل بفعل) يعني: أن بناء فعل إنما قل في الاسماء، لأنهم قصدوا

تخصيص الفعل به للدلالة على ما لم يسم فاعله، ولو أهمل لثقله لم يستعمل في الأفعال، وقال أبو الفتح

نصر بن أبي الفنون أمّا دئل ورئم، فقد عدّه قوم من النحويين قسما حادي عشر لأوزان الثلاثي، وإنما

هي عند النحويين عشرة، انتهى.

وقد أجاب القائلون بإهمال هذا الوزن عن الدئل والرئم بجوابين:

احدهما: أنهما من الشاذ، فلا يثبت بهما وزن، قلت: وفيه نظر، لأن سيبويه أثبت بناء فعل بلفظ واحد

وهو إبل. والآخر: أنهما منقولان من الفعل، واعترض بأن ذلك ممكن في الدئل، لأنه علم قبيلة بخلاف

الرئم فإنه اسم جنس، والنقل لا يكون إلا في الأعلام.

وذهب السيرافي إلى أن النقل يجيء في أسماء الأجناس كما جاء في الأعلام. ١٨١

١٧٩ المرادي، ابن أم قاسم. ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م. توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك. ص. ١٥١٢

١٨٠ البيت المنسرح ينسب إلى كعب بن مالك (بعد انكسار قريش وانهمامهم في غزوة بدر، نذر أبو سفيان أن لا يمسه رأسه من ماء جنابة حتى يغزو محمدا ص. لى الله عليه وسلم. فخرج في غزوة السويق قائلا يحرض قريشاً، فأجابه كعب بهذا الشعر) الشاهد فيه: قوله: "الدئل" حيث جاء اسم دويبة. وهو من شواهد ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: ٢٤٤هـ). ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م. إصلاح المنطق. المحقق: محمد مرعب. د.م. دار إحياء التراث العربي. الطبعة الأولى. ج. ١. ص. ١٢٦

١٨١ المرادي، ابن أم قاسم. ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م. توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك. ص. ١٥١٤

١٠. الحُبُّك

وقد يعرض هذا التداخل في اللفظة واحدة، قال الشاعر:

إذا جئتهم أو سألتهم # جدت بهم علة حاضره^{١٨٢}

أراد: أو سألتهم، أو سألتهم، أو لغة من قال: سألتهم، فأبدلت، فتداخلت الثلاث عليه

فخلط، فقال: سألتهم، فوزنها إذاً فعاعلتهم، لأنّ الياء في سألتهم بدل من الهمزة في سألتهم.

فجمع بين اللغتين في موضعين على تلفتته إلى اللغتين. كذلك أيضا نظر في "الحُبُّك" إلى الحُبِّك،

والحُبُّك فجمع بين أول اللفظة على هذه القراءة، وبين آخرها على القراءة الأخرى.^{١٨٣}

وقال الآخر:

مَنْ حملن به وهنّ عواقد # حُبُّك النِّطَاق، فشبَّ غيرَ مُهَبَّلٍ^{١٨٤}

هذا البيت من الكامل، قاله أبو كبير الهذلي يمدح تأبط شرا وكان زوج أمه من قصيدة رائعة.

فالْحُبُّك بضم الحاء المهملة والباء الموحدة جمع حبيك، والحُبُّك: الطرائق.

^{١٨٢} البيت المتقارب ينسب إلى بلال بن جرير والشاهد فيه: سألتهم (التداخل في كلمة واحدة) وهو جمع بين الهمزة والياء. وهو من شواهد

أبي حيان، محمد بن يوسف. البحر المحيط في التفسير. م.د. دار الفكر. ج. ١. ص. ٢٩٢

^{١٨٣} ابن جني، أبو الفتح عثمان. ١٤١٥هـ-١٩٩٤م. المحتسب. ج. ٢. ص. ٢٨٧

^{١٨٤} البيت الكامل ينسب إلى أبي كبير الهذلي. (كان يمدح تأبط شرا وكان زوج أمه) والشاهد فيه: عواقد: جمع عاقدة، وإنما يقال عاقد

لأنّ من الإبل والحُبُّك: جمع حباك - بكسر أوله بمعنى الطرائق. النطق: الإزار، شب: قوي وترعرع. وهو من شواهد سيبويه.

١٤١٢هـ/١٩٩٢م. الكتاب. ج. ١. ص. ١٠٤ وابن الأنباري، أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد. ١٣٨٠هـ/١٩٦١م.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. ص. ٤٨٩

قال أبو الفتح:

الضَّارِبُونَ حَبِيكَ الْبَيْضِ إِذْ لَحِقُوا # لا ينكصون إذا ما استلحموا وحموا^{١٨٥}

وثقال: حَبِيكَةُ الرَّمْلِ، وَحَبَائِكُ. فهذا كسفينة، وسفن، وسفائن، وكذلك أيضا حُبْكُ الماء لطرائقة.

وقال زهير:

مُكَلَّلٌ بِأَصُولِ التَّبْتِ تَنْسِجُهُ # رِيحٌ خَرِيْقٌ لِمَاضِي مَائِهِ حُبُّكَ^{١٨٦}

وقد خرّجت قراءة الحُبْك بعدة تحريجات:

أ. سهو من القارئ

ب. تداخلت على القارئ اللغتان، فكأنّه كسر الحاء يريد الحَبِك وأدركه ضمُّ الباء على صورة الحُبْك

فنظر في الحُبْك إلى الحَبِك، والحُبْك فجمع بين أول اللفظة على هذه القراءة، وبين آخرها على

القراءة الأخرى. (وكلا توجيهين عن أبي الفتح)^{١٨٧}

ج. إنّ القارئ لما تلقّظ بالحاء المكسورة من اللغة الأولى غفل عنها وتلفظ بالباء المضمومة من اللغة

الثانية.

^{١٨٥} البيت من بحر البسيط، وينسب إلى زهير بن أبي سلمى (معلقة زهير وهي القصائد المدحية الطويلة بلغت العشرون قصيدة مدح هرم بن سنان مع الحارث بن عوف لسعيهما في الصلح بين عبس وذبيان)، حبيك البيض: طرائقه. لا ينكصون: لا يرجعون منهزمين، وفي الرواية "لا ينكلون". استلحموا: أدركوا. حموا: اشتد غضبهم. والشاهد فيه: وهو من شواهد: ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي. ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنه. د.م: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. ج. ٢ ص.

٢٨٦ زهير. ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م. ديوان زهير بن أبي سلمى. بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى ص. 117

^{١٨٦} البيت البسيط ينسب إلى زهير بن أبي سلمى. (بان الخليط ولم يأووا لمن تركوا) كان الحارث بن رقاء الصيداوي، أغار على بني عبد الله بن غطفان، فغتم، وأخذ إبل زهير، وراعيه يساراً، فبلغ ذلك زهيراً، فبعث إليه: أن ردّه. فأبى. وهذا من ما قاله زهير في ذلك. المكلل: المحاط. تنسجه: تمر عليه وتترك فيه حبكا. الخريق: الشديدة الضاحى: ما ضحى للشمس من الماء. الشاهد فيه: قوله "حُبْك" الحَبِك: طرائق الماء. من شواهد ابن جني، أبو الفتح عثمان. ١٤١٥هـ-١٩٩٤م. المحتسب. ج. ٢ ص. ٢٨٧. وعلى حسن فاعور. ١٤٠٨هـ

١٩٨٨م. ديوان زهير بن أبي سلمى. بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى. ص. ٢٢

^{١٨٧} ابن جني، أبو الفتح عثمان. ١٤١٥هـ-١٩٩٤م. المحتسب. ج. ٢ ص. ٢٨٧

والفرق بين هذا التوجيه وسابقه أن القارئ في اعتبار الجاربردي قرأ الحاء بالكسر على لغة كسرها وكسر الباء، ثم لما همّ بنطق الباء غفل وتوهم أنه قد نطق الحاء مضمومة فنطق بالباء كذلك، واعتبر ابن جني أن القارئ بعد أن قرأ الحاء مكسورة على لغة الحبيك تنبه إلى أنّ القراءة المشهورة هي الحُبُك فَعَقَلَ عن كسر الحاء، وضَمَّ الباء على القراءة المشهورة فجمع بين اللغتين. ولا يخفى ما في هذين التوجيهين من تكلف شديد.

د. إنّ القارئ كسر الحاء إتباعاً لكسر تاء (ذاتِ)، ولم يعتدّ باللام الساكنة؛ لأنّ الساكن حاجز غير حصين.

قال ابن حاجب: "ويمكن أن يردّ رأي ابن جني بالآتي:

١. (الحُبُك) بضمّتين جمع (الحَبَاك)، وهو طريق النجوم في السماء، والطريق في الرمل، و(الحَبِك) بكسرتين مفرد، ويبعد في اللغة تركيب اسم من مفرد وجمع.
٢. التداخل في جزأي الكلمة الواحدة غير معهود، وإتّما المعهود التداخل في كلمتين، نحو: ركن - يركن بفتح العين من الماضي والمضارع، فهذا مركب من لغتين، أولاهما من باب نَصَرَ، والأخرى من باب عَلِمَ

٣. يُرْفَضُ هذا لأن تداخل اللغات إتّما يقبل إذا لم يفض إلى وزن مهجور، لأنّها أي الأوزان المهجورة - إذا هُجرت بالأصالة فهجرها في التداخل أولى

٤. ويُرد كذلك قاله ابن مالك: "وهذا التوجيه لو اعترف به من عُزيت القراءة إليه لدلّ على عدم

الضبط، ورداءة التلاوة، ومن هذا شأنه لم يُعتمد على ما يُسمع منه لإمكان عروض أمثال ذلك

منه. ١٨٨

ثم قال: "ويمكن أن يردّ رأي أبي حيان بالآتي:"

١. يضعف هذا التخريج بأنّ أداة التعريف مكونة من حرفين، فهي كلمة قائمة بنفسها تفيد معنى،

وبالتالي فهي حاجز قويّ حصين يمنع من الإتيان، يدلّ على ذلك امتناع القراءة من ضمّ أول

الساكنين إتياناً لضمّ ثالثه في (إن الحكم) من قوله تعالى:

﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَقِصَّ الْحَقُّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ﴾^{١٨٩}

وفي (غلبت الروم) من قوله تعالى:

﴿غَلَبَتِ الرُّومَ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ﴾^{١٩٠}

وفي (عن الروح) من قوله تعالى:

﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾^{١٩١}

ولم يلحقوا هذه بالإتيان في (قل انظروا) من قول تعالى:

﴿قُلْ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^{١٩٢}

^{١٨٨} جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي. ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م. شرح الكافية الشافية. د.م: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة. الطبعة: الأولى، ج. ٤. ص. ٢٠٢١

٢٠٢٢-

^{١٨٩} القرآن. الأنعام ٦: ٥٧

^{١٩٠} القرآن. الروم. ٣٠: ٢

^{١٩١} القرآن. الإسراء. ١٧: ٨٥

^{١٩٢} القرآن. يونس. ١٠: ١٠١

لأنّ الساكن في الآيات السابقة حاجز حصين، أما هنا فالساكن غير حاجز حصين.

٢. وتنظير الأزهرى ل (والسماء ذات الحُبك) تقويةً لمذهب أبي حيان ب (الحمد لله) بضم اللام

إتباعاً لضمّ الدال فاسد مردود، ولا يخفى ما بين الآيتين من فروق. ١٩٣

قال الإمام الشاطبي (-رحمه الله-): "أَنَّ العَلَّةَ فِي (باب) فِعْلٍ معلومة، كما هي أيضا معلومة في باب

فُعِلْ، لكن الناظم أشار في أحدهما إلى القلّة دون الآخر لمعنى حسن، وبيان ذلك أن فِعِلا وإن كان قليلا

ففيه أمران يُلحقانه بالكثير حتى يُنظَمَ في سلكه.

أحدهما: اتّفاق النحويين على إثباته، إذ لم يخالف في ذلك أحد على سيبويه وإثباته له بإبِل، وزاد الناس

عليه أشياء ربّما كان فيها الثابت وغيره لكن الحاصل ثبوته على الجملة، وكلُّ ما ثبت باتفاق فهو ثابتٌ

في الكلام، قلّته تُوهنُ ذلك فيه.

والثاني: أنّ ذلك القليل الذي ثبت به فِعْلٌ من قبيل القليل الذي لا معارضَ له في قياس ولا سماع، وكلُّ

ما كان كذلك فمثاله الواحدُ يقومُ مقامِ السماعِ الفاشي، كمسألة شَنَيْي في النسب إلى شَنُوءة، حيث

أثبت سيبويه به القياس في فعولة على الإطلاق مع أنّه لم يأت منه إلا شَنَيْي خاصة، قال أبو الحسن: فإن

قلت: إنّما جاء هذا في حرف واحد يعني شَنُوءة - قال: "فإنّه جميع ما جاء". قال ابن جنّي "وما أَلطف

هذا القول من أبي الحسن!" ثم فسّره بأنّ الذي جاء هذا الحرف وحده، والقياس قابله، ولم يأت فيه شيء

ينقضه، فإذا قاس الإنسان على هذا جميع ما جاء من فعولة. وكان صحيحا في القياس فلا عَرَوَ ولا

ملام، بخلاف ما جاء مما يضعف فيه القياس وإن كثر كَفَعَلِيَّ في فَعِيلٍ، وفُعَلِيَّ في فُعِيلٍ، فإنّه لا يقاس

عليه للمعارض الذي عارض فيه. فإِبِلٌ في مسألتنا من قبيل شَنَيْي، لم يأت ما يعارضه مع كثرة استعماله

١٩٣ الرضى، محمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي النحفي. ١٤١٧ - ١٩٦٦. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. المحقق: حسن بن

محمد بن إبراهيم الحفطي - يحي بشير مصطفى. د.م: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ج. ١. ص. ٣٩

في الألسنة وعدم تعيُّره عن هذا المثال الذي هو فعل، فثبت فيه فِعْلٌ، وقامت أيضاً كثرة استعماله مقام كثرة أمثاله، فاستقام سَكُوتُ الناظم عن التنبيه على كثرته.

وأما فُعِلَ فليس فيه شيء مما تقدم، أما أولاً فالأَنَّ النحويين قد فهموا من العرب تخصيصهم هذا البناء (بالفعل دون الاسم، على ما أخبر به الناظم، ونصَّ عليه ابن جني، وهذا ظاهر، فهذا معارض في السماع فيه إذا ثبت. وأما ثانياً فالأَنَّ ما ثبت به) فُعِلَ عند القائل به لم يَتَّفِقِ النحويون عليه، بل أنكرته منهم طائفة كثيرة على أحد الوجهين المذكورين قبلك، إما للتقل في أسماء الأجناس أو لغير ذلك، فَضَعُفَ الإثبات به بسبب هذا الخلاف. وأيضاً ليس من قبيل ما السماع القليل فيه غير معارض، بل هو معارضٌ بما ثبت من قصد العرب في فُعِلَ. (وإذا كان كذلك كان فُعِلِلَ أولى بأن يُنَبَّهَ من أثبتته على قلة السماع فيه كما فعل الناظم) في فِعِلَ، فإنه لا حاجة إلى التنبيه/ فيه على قلة. "١٩٤"

خلاصة القول في هذه المسألة:

أنَّ قراءة في قول الله تعالى:

﴿السَّمَاءُ ذَاتُ الْحَبْكَ﴾^{١٩٥}

فلها قراءات:

(الحَبْكَ) بفتح فسكون، و(الحَبْكَ) بضم فسكون، و(الحَبْكَ) بكسر فسكون، و(الحَبْكَ) بفتحتين، و(الحَبْكَ) بضممتين وهذه قراءة الجمهور، و(الحَبْكَ) بكسرتين، و(الحَبْكَ) بضم ففتح، و(الحَبْكَ) بكسر ففتح، و(الحَبْكَ) بكسر فضم.

^{١٩٤} الشَّاطِي. ١٤٢٨/هـ/٢٠٠٧. المقاصد الشافية. ج. ٨. ص. ٢٧٢-٢٧٣

^{١٩٥} القرآن. الذاريات. ٥١: ٧

وأهمل من أبنية الثلاثي فعل - بكسر الفاء وضم العين - لاستقلالهم الانتقال من كسر إلى

ضم، وأما قراءة بعضهم (والسما ذات الحِيك) بكسر الحاء وضم الباء، فوجهت على تقدير صحتها بوجهين:

أحدهما: أن ذلك من تداخل اللغتين في جزئي الكلمة، لأنه يقال حُبِك بضم الحاء والباء، وحِك - بكسرهما - فركب القارئ منهما هذه القراءة. والآخر: أن يكون كسر الحاء اتّباعاً لكسر تاء ذات، ولم يعتد باللام الساكنة؛ لأنّ الساكن حاجز غير حصين، قيل: وهو حسن.

وأما بناء فعل - بضم الفاء وكسر العين - وهذا الوزن فيه خلاف، ذهب قوم إلى أنه مهمل، لاستقلال الانتقال من ضم إلى كسر وإن كان أخف من عكسه. وذهب قوم إلى أنه مستعمل، لكنه قليل.

بيّن الشاطبي العلة في إهمال وزن فِعْل وفُعْل وأن استخدامهما في اللغة هو قليل. لكن فِعْل وإن

كان قليلاً ففيه أمران يُلحقانه بالكثير حتى ينظم في سلوكه، وهما:

١. اتفاق النحويين على إثباته.
٢. أنّ ذلك القليل الذي ثبت به فِعْلٌ من قبيل القليل الذي لا معارض له في قياس ولا سماع أمّا فُعْل فليس فيه شيء مما تقدّم.
١. تخصيص النحويين هذا البناء بالفعل دون الاسم. فهذا معارض في السماع فيه إذا ثبت.
٢. لأن ما ثبت به فُعْل عند القائل به لم يتفقون النحويون عليه.

٣، ٢، ١، ٣ المسألة الثالثة: المضاعف الرباعي إذا سقط أحد المضاعفين في التصريف

قال الناظم:

واحكم بتأصيل حروف سمس # ونحوه، والخلف في كلمم^{١٩٦}

عرض المسألة:

إنّ المراد بسمسم الرباعي الذي تكررت فاؤه وعينه، ولم يكن أحد المكررين صالحا للسقوط، فهذا النوع يحكم على حروفه كلها بأتمها أصول، فإذا صلح أحد المكررين للسقوط ففي الحكم عليه بالزيادة خلاف^{١٩٧}.

واختلف العلماء في المضاعف الرباعي إذا سقط أحد المضاعفين في التصريف، فيه قولان:

١. القول إنّ الحرف الساقط من المضاعفين فهو زائد، لسقوطه في بعض تصاريف الكلمة هذا

القول عند الكوفيين

٢. الحروف كلّها أصول، هذا القول عند البصريين

قال الإمام الشاطبي: "إنّ الكلمة المضاعفة لا تخلو من أن تحوي ثلاثة أحرف أصول ما عدا

المضاعف أو لا تكون ثلاثية إلا بالمضاعف، فإن لم تكن ثلاثية إلا بالمضاعف فإمّا أن يكون المضاعف

حرفاً واحداً أو حرفين، فإن كان المضاعف حرفاً واحداً فالحروف كلها أصول، لأن القابل للتصريف لا

يكون على أقلّ من ثلاثة..... إلى آخره." ^{١٩٨}

^{١٩٦} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٦١

^{١٩٧} ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م. شرح ابن عقيل. القاهرة: دار التراث. الطبعة العشرون. ج. ١. ص. ٢٠١.

^{١٩٨} الشاطبي. ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م. المقاصد الشافية. ج. ٨. ص. ٣٣١.

وقال أيضا: "والخلف في كلملم". "الخلف" مخفوض عطفًا على (تأصيل)، والتقدير: واحكم

الخلف في كلملم. والكاف في كلملم اسمية بمعنى مثل، أي في مثل هذا الفعل الذي هو كَمَلِمٌ، وهو فعل

أمر من كَمَلِمَ الكتيبة - أي: ضمها وجمع بعضها إلى بعض، فالكاف هنا مثلها في قول ذي الرُّمَّة:

أَيَّتْ عَلَى مَيِّ كَثِيْبَا وَبَعْلَهَا # عَلَى كَالنَّقَا مِنْ عَالِجٍ يَتَبَطَّحُ^{١٩٩}

وقول الآخر:

وَزَعَتْ بِكَاهِرَاوَةَ أَعْوَجِي # ذَا وَنَتِ الرَّكَّابُ جَرَى وَثَابَا^{٢٠٠}

وأراد بالخلف الخلف الواقع في تأصيل حروف ما هو كلملم، وذلك أنّ محلّ الخلف قد: أشار

إليه المثال، وهو مالا يسقط معناه لسقوط حرف منه، لكن هذا النوع على قسمين:^{٢٠١}

أحدهما: ما يكون الساقط منه الثالث، وهو الذي وقع فيه الخلف منصوبا، ومثاله ما ذكر

أولا، ومنه أيضا: (كَبَّكَبَهُ) كَبَكَبَهُ، وَكَبَّهُ كَبًا. وهما معا في القرآن، فقال تعالى:

﴿فَكُبِّكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالغَاوُونَ﴾^{٢٠٢}

^{١٩٩} البيت الطويل ينسب إلى بيت الرمة وهو غيلان بن عقبة بن نُمَيْس بن مسعود العدوي الربابي التميمي، وهو من شعراء العصر الأموي، من فحول الطبقة الثانية في عصره. (بكي زوج مي) مي: اسم محبوبته، كتيبا: تغيرت نفسه وانكسرت من شدة الهم والحزن فهو كتيب. البعل: السيد أو الزوج. النقا: الكتيب من الرمل. والشاهد فيه: حرف "الكاف" تكون الإسم في الكلام والشعر. وهو من شواهد ابن جني، أبو الفتح عثمان. د.ت. الخصائص. مصر: المكتبة العلمية. ج ٢. ص. ٣٦٩.

^{٢٠٠} البيت الوافر ينسب إلى ابن غادية السلميّ، وزع: أي كفه ومنعه، الهراوة: العصا الضخمة، الأعوج: فرس سابق ركب ص. غيرا فأعوجت قوائمه. والشاهد فيه: (بكاهاوارة) أنّ الكاف مجرورة بالباء، وأنّ الكاف اسم وليست حرف ومعناها مثل. وأنّ العرب تجمع بينهما (الكاف ومثل)، واجتماعهما دليل على أنّ معناها واحد. قال الله تعالى:

"إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ" (القرآن. آل عمران. ٣: ٥٩)

وهو من شواهد ابن عصفور. ١٣٩١هـ-١٩٧١م. المقرب. تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى و عبد الله الجبوزى. الطبعة الأولى. د.م. د.ن. ج. ٨. ص. ١٩٦.

^{٢٠١} نفس المرجع ج. ٨. ص. ٣٤٢

^{٢٠٢} القرآن. الشعراء. ٢٦: ٩٤

قال تعالى:

﴿فَكَبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾^{٢٠٣}

وقالوا: صَرَّ وَصَرَّصَرَ، صَرِيرًا وَصَرَّصَرَةً، وَصَلَ وَصَلَّصَلَ، وَعَجَّ وَعَجَّعَجَّ، وَعَيْنُ ثَرَّةٍ، وَثَرَاةٌ، وَهُوَ بَابٌ وَاسِعٌ.

فأمَّا تقرير الخلاف فيه فإنه من وجهين:^{٢٠٤}

أحدهما: زيادة بالتضعيف من غير دعوى إبدال، فذهب الكوفيون الزجاج من البصريين إلى أن الحرف الثالث زائد، لسقوطه في بعض تصاريف الكلمة (وأن الكلمة الثلاثية، وقد تقدم أن الذي يدل على الزيادة في الحرف سقوطه في بعض تصاريف الكلمة) فكذا يقول هؤلاء ههنا، ومذهب سائر البصريين أن الحروف كلها أصول كالقسم الأول، وسقوط الثالث لا دليل فيه، وذلك أن القائل بزيادته يلزمه أمران، أحدهما: خروجه عن باب واسع كثير، هو باب تقارب الألفاظ مع اختلاف موادها نحو سَبَطٍ وَسَبَطٍ، وَدَمَثٍ وَدَمَثٍ، وقد تقدم من ذلك أشياء كثيرة مع أن الحروف كلها أصول، وسقوط الساقط ليس بسقوط في الحقيقة، وإنما تلك مادة أخرى، فالقول بزيادة الساقط يخرج عن باب / واسع، والثاني: دخوله فيما لا نظير له، وهو تكرير الفاء وحدها، وذلك يؤدي إلى أن يكون وزن الكلمة "فَعْفَل" وفعفلة وفعفالة" في نحو: "صلصل وصلصلة وثرثارة". وهذا بناء مرفوض. فما يؤدي إلى القول به مرفوض، وإنما تُضَاعَفُ الفاء مع مُضَاعَفَةِ العين لا وحدها، وفي بابٍ قليلٍ لا كثيرٍ، وذلك: "مَرْمَرِيْسٌ، وَمَرْمَرِيْتٌ، لا غيرهما". ويمكن أن تكون التاء في مرمريت أصلها يسن، مرمريس، (من) فأبدلت منها، كما أُبدِلت في قول الشاعر:

^{٢٠٣} القرآن. النمل. ٢٧: ٩٠.

^{٢٠٤} الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م. المقاصد الشافية. ج. ٨. ص. ٣٤٣.

يا قَاتِلَ اللَّهِ بِنِي السَّعْلَةِ # عمرو بن يربوع شَرَّارِ النَّاتِ

غير أعفَاء ولا أكيات # يريد الناس في النات، وأكياس في أكيات^{٢٠٥}

يريد شرار الناس، وأكياس، فلا يكون في المحفوظ من المضاعف الفاء إلا حرفاً واحداً، وقد وافقونا في نحو قرفخ، وقرقل، وزهزق، وجَرْجَمَ، ونحو ذلك مما يسقط معناه بسقوط ثالثة على أنه غير مضاعف الفاء، فلا دليل لهم في وجوده، فإذا مذهبهم غير سديد.

فإن قالوا: إنَّ الزيادة هنا ليست بالتضعيف، صاروا إلى زيادة ما ليس من حروف سألتمونيها في

مثل كَبَّكَب، وذلك إنما ثبت مع التضعيف.

وللكوفيين والزجاج أن يقولوا: إنَّ الأصل اتحاد المواد في مثل هذا حتى يدلّ دليل على خلاف ذلك، وهو الباب الأوسع والمنقول الأكثر، ولا يبلغ باب سبط وسبَطر مبلغه، إذ هو حروف معدودة وإن كثرت بحصر أكثرها أهل اللغة والتصريف، بخلاف الباب الآخر فإنه غير منحصر، وإذا كان كذلك فقد شمله قانون الزيادة المتقدم الذكر، فيكون القول بخلاف خرقاً لذلك القانون. وما ردّوا به من انعدام تكرير الفاء وحدها فليس كذلك، فقد حكى أبو الحسن عن الخليل أنّ هركولة هفعولة، لأنّها التي تركل في مشيتها، قال ابن جني: "وسمعتُ بعض عُقَيْلٍ يقول في هِرْكُولَةَ: هِرْكُولَةَ، فإن كان هذا ثبتاً عندهم فقياس قول الخليل أن تكون هِرْكُولَةَ هِفْعُولَةَ فتكون الفاء هنا مضاعفة، فيضاف هذا الحرف إلى مرمريس".

باتت بَلِيلٍ سَاهِدٍ، وقد سَهَدَ # هُلَقِمٌ يَأْكُلُ أَطْرَافَ التُّجْدِ^{٢٠٦}

^{٢٠٥} البيت الرجز ينسب إلى علباء بن أرقم (يهجو فيها بني عمرو بن يربوع أو بنو السعلاة) ابن الأنباري، أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد. ١٣٨٠هـ/١٩٦١م. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. ص. ١١٩، وابن جني، أبو الفتح عثمان. د.ت. الخصائص. ج. ٢. ص. ٥٢.

^{٢٠٦} ابن منظور. د.ت. لسان العرب. ج. ١٢. ص. ٦١٩.

وزنه: هُفَعِل؛ لِأَنَّهُ مِنَ اللَّقْمِ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ لَا يَرَى بِأَسَافاً بِقَوْلِ الْخَلِيلِ وَأَبِي الْحَسَنِ مِنْ زِيَادَةِ (الهاء) فَقَدْ ثَبَتَ إِذْأَ تَضْعِيفُ الْفَاءِ وَحَدَا مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَإِنْ سُلِّمَ أَنَّهَا لَمْ تَزِدْ وَحَدَا فَتَكَرُّرُ الْعَيْنِ مَعَ تَكَرُّرِهَا مُؤَنَسٌ بِوَجُودِهِ. وَإِنْ سَلَّمْنَا فَلَا يُنْكَرُ أَنَّ يَأْتِي فِي الْمُضَاعَفِ مَا لَا يَأْتِي فِي غَيْرِ الْمُضَاعَفِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمُعْتَلُّ قَدْ يَأْتِي فِيهِ مِنَ الْأَمْثَلَةِ مَا لَا يَأْتِي فِي الصَّحِيحِ نَحْوَ سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ، وَقُضَاةٍ وَسُعَاةٍ، وَقِيدُودَةٍ وَصَيْرُورَةٍ، وَلَيْسَ فِي الصَّحِيحِ فِعْلٌ وَلَا فَعْلَةٌ فِي جَمْعِ فَاعِلٍ، وَلَا فِعْلُودَةٌ مُصَدَّرًا، فَكَذَلِكَ يَجِيءُ فِي الْمُضَاعَفِ مَا لَا يَأْتِي فِي غَيْرِهِ مِنْ تَكَرُّرِ الْفَاءِ فَقَدْ كَرَّرُوهَا فِي مَرْمِيسٍ وَنَحْوِهِ، فَأَدَّى إِلَى فَعْفَعِيلٍ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُوجُودٍ، وَكَذَلِكَ قَالُوا: قَلْقَالٌ وَصَلْصَالٌ، فَجَاءَ فِيهِ فَعْلَالٌ، وَلَيْسَ فِي غَيْرِ الْمُضَافِ إِلَّا نَادِرًا، فَتَكَرُّرُهُمُ الْفَاءَ وَحَدَا وَأَدَاؤُهُ إِلَى فَعْفَلٍ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ فَكَانَ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ غَيْرَ خَارِجٍ عَنِ قِيَاسِ كَلَامِهِمْ، وَغَيْرَ مَفْقُودِ الْحِجَّةِ فِي بَابِ النَّظَرِ وَبِنَحْوِهِ مِنْ هَذَا احْتِجَّ ابْنُ جَنِيِّ لِلزَّجَاجِ فِي هَذَا الْمَذْهَبِ. ذَكَرَ أَنَّهُ إِنْ احْتِجَّ لَهُ بِهَذَا قَوْلٍ.

وَمَا رَأَى النَّازِمُ الْقَوْلِينَ يَتَجَاذِبَانِ الْحِجَّةَ عَلَى تَقَارُبِ، وَرَأَى أَنَّ مَذْهَبَ الْكُوفِيِّينَ يَطْرُدُ عَلَيْهِ قَانُونَ الزِّيَادَةِ الَّتِي قَدِمَ، ثَبَتَ لَهُ أَنَّ الدَّلِيلَ فِي الْجَنبَتَيْنِ قَوِيٌّ، فَلَمْ يَرْتَهَنَّ فِي صِحَّةِ أَحَدِهِمَا وَلَا تَرْجِيحِهِ، بَلْ أَطْلَقَ ذَكَرَ الْخِلَافَ وَتَرَكَ التَّرْجِيحَ لِلنَّازِمِ. وَإِنَّهُ لِحَسَنِ، وَلَكِنَّهُ يُؤْخِذُ لَهُ مَذْهَبَهُ فِيهَا مِنْ قَوْلِهِ: "وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سَمْسَمٍ وَنَحْوِهِ"، وَأَنَّ الْحُكْمَ بِالْأَصَالَةِ لَمَّا يُلْقَى فِي الزِّيَادَةِ مِنَ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمُضَاعَفِينَ بِأَصْلِ. ٢٠٧.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي مِنْ تَقْرِيرِ الْخِلَافِ فِي "لَمْلِمٍ" وَكَبْكَبٍ أَصْلُهُ: كَبَّبَ وَجَلَّجَلَ أَصْلُهُ: جَلَّلَ. وَهَكَذَا بَاقِي الْمَوَاضِعِ فِي هَذَا النَّحْوِ، لَكِنْ كَرِهُوا التَّقَاءَ الْأَمْثَالَ فَأَبْدَلُوا مِنَ الْمُضَاعَفِ الثَّانِي حُرُفًا مِمَّا تَلَا لِلْفَاءِ فَقَالُوا: لَمْلَمٌ، وَكَبْكَبٌ وَتَرْتَارَةٌ فِي ثَرَّةٍ. وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ، ذَهَبَ إِلَى هَذَا الْبَغْدَادِيِّينَ وَتَابِعَهُمْ أَبُو بَكْرٍ بِنِ

سراج، وصححه الزبيدي، وقال: قولهم عندي أولى بالصواب لا طراد مقاتلهم، وصحبه الاشتقاق

لمذهبهم، ألا ترى أنّ قولك: كفكفت في معنى كفففت، وجلجلت في معنى جضلت. ٢٠٨

وقد قال البصريون: "إنّ الأولى أن يقال: إنّ جميع ذلك رباعي، لأنّ هذا البدل لم يثبت في

كلامهم بل الثابت أن يبدل من المضاعف حرف العلة، نحو: تظنيت وقصيت أظفاري، ولم يثبت في مثل

هذا: قصصت، تظننت، ولا قيل أيضا في كبكبت: كببت، وقد قيل في قصيت: قصصت."

وقال ابن جني - وأشار إلى هذا المذهب - سألت أبا علي عن فسادة فقال: العلة أنّه أصل

القلب في الحروف إنّما هو فيما تقارب منها، وذلك نحو الدال والطاء، والذال والظاء، والثاء، والهاء،

والهمزة، والميم والنون، ونحو ذلك مما تدانت مخارجه، فأما الحاء - يعني من حثت فبعيدة من الثاء،

وبينهما تفاوت يمنع من قلب إحداها إلى أختها. قالوا: فالصحيح أن كبكب رباعي، وكبب ثلاثي،

كسبط وسبطر، ولذلك كان مثله قليلا في كلامهم.

ومذهب الناظم هنا أيضا مذهب البصريين لأنّ الإبدال على هذا الوجه لم يثبت، فهو عنده

موفق على السماع إذا تبين وجه الإبدال، لا إذا أثبت بالاحتمال، والله أعلم، ولم يُرَجِّح أحد المذهبين

على الآخر إمّا لتكافؤ الأدلة، وقد تقدّم ترجيح الرُّبَيْدِي مذهب البغداديين، وإمّا لأنّه أتى بهذا الخلاف

مع الخلاف الآخر الذي لم ير فيه الترجيح.

والقسم الثاني: مما لا يسقط معناه لسقوط حرف، منه ما يكون الساقط منه الحرف الرابع،

ومثال الناظم لم يرشد إليه بخصوصه، وإمّا أشار إلى القسم الأول، لكن إذا أخذ المثال على عموم سقوط

٢٠٨ الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م. المقاصد الشافية. ج. ٨. ص. ٣٤٧، والرضي، محمد بن الحسن الإستراباذي، نجم الدين. ١٣٩٥ هـ

- ١٩٧٥ م. شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزنة الأدب المتوفى عام ١٠٩٣ من

الهجرة. حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، ومحمد الزفراف -

المدرس في كلية اللغة العربية ومحمد محي الدين عبد الحميد - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية. بيروت: دار الكتب العلمية. ج. ١.

ص. ٦٢-٦٣، ٣٦٦-٣٦٩

حرف ما شمل القسمين. وهذا القسم لم يذكر في التسهيل فيه خلافاً، وكلام ابن جني في الخصائص يظهر منه أنّ أبا إسحاق مخالف فيه أيضاً كالأول، فإنّه قال: "وذهب أبو إسحاق في نحو قَلْقَل، وصرّصَرَ وجَرَجَرَ إلى أنّه فَعَقَل، وأنّ الكلمة لذلك ثلاثية، قال: حتى كأنّ أبا إسحاق لم يسمع في هذه اللغة الفاشية المنتشرة بِرَعْدٍ وَرَعْدَبٍ وَسِبْطٍ وَسِبْطَرٍ وَدَمَثٍ وَدِمَثَرٍ، وإلى قول العجاج:

رَكِبْتُ أَخْشَاهُ إِذَا مَا أَحْبَجَا^{٢٠٩}

هذا مع قولهم: وَتَرَّ حَبَجْرٌ لِلْقُوَّةِ الْمَمْتَلِيٍّ نَعَمَ، وذهب إلى مذهبٍ شاذٍ غريب في أصل منقادٍ عجيبٍ. ألا ترى إلى كثرتة في نحو: زَلَزِلْ وَزَلَزَلْ، ومن أمثالهم: تَوْضَعْرِي يَا زَلَزَةَ. فهذا من قولهم: قد تزلزلت أقدامهم: إذا قلت فلم تثبت. قال: ومنه: وَقَلِقْ، وَهُوَّةٌ وَهُوَاءَةٌ وَغَوَّاءٌ وَغَوَّاءٌ، لأنّه مصروفاً رباعيٌّ وغير مصروف ثلاثيٌّ. زمنه رجل أدرد، وقالوا: عَضَّ عَلَى دَرْدَرِهِ، هذا كله كلام ابن جني. ثم عَقَّبَ بقوله: "ومنه صَلَّ وَصَلَّصَلَّ" إلى ما مثَّلَ به من القسم الأول فيما عنده فيه خلافُ الزجاج على حدِّ واحدٍ، ويلزم ذلك أيضاً الكوفيين إن لم يكونوا قالوا به، وإذا كان الأمر على هذا كان ما احتجَّ به للفريقين هنالك جارياً هنا على نصّه، إذ زَوْنٌ زَلَزَلَ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ فَعَلَّعَ، وَغَوَّاءٌ فَعَلَّاعَ، وعلى هذا النحو سائرهما، والقول فيها كما تقدم.

وختلاصة القول في هذه المسألة:

واختلف العلماء في المضاعف الرباعي إذا سقط أحد المضاعفين في التصريف، فيه قولان:

١. القول أنّ الحرف الساقط من المضاعفين فهو زائد؛ لسقوطه في بعض تصاريف الكلمة هذا

القول عند الكوفيين.

^{٢٠٩} البيت الرجز ينسب إلى العجاج الشاهد فيه قوله: "أحبجا" أي: بدا واعترض في قوة وهول وهو من شواهد ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي. د.ت. الخصائص. د.م. الهيئة المصرية العامة للكتاب. الطبعة الرابعة. ج. ٢. ص. ٢٥٤

٢. الحروف كلّها أصول، هذا القول عند البصريين.

فأمّا تقرير الخلاف فيه فإنّه من وجهين:

أحدهما: زيادة بالتضعيف من غير دعوى إبدال، فذهب الكوفيون الزجاج من البصريين إلى أنّ الحرف الثالث زائد، لسقوطه في بعض تصاريف الكلمة، ومذهب سائر البصريين أن الحروف كلّها أصول كالقسم الأول، وسقوط الثالث لا دليل فيه، ولما رأى الناظم القولين يتجادبان الحجّة على تقارب، فلم يرتحن في صحّة أحدهما ولا ترجيحه، بل أطلق ذكر الخلاف وترك الترجيح للناظر.

والوجه الثاني من تقرير الخلاف في "الملمّ" وكبكب أصله: كَبَّبَ وَجَلَجَلَ أصله: جَلَّلَ. وقد قال البصريون: "إنّ الأولى أن يقال: إنّ جميع ذلك رُبَاعِيٌّ، لأنّ هذا البدل لم يثبت في كلامهم بل الثابت أن يبدل من المضاعف حرف العلة. فلم يختَر الشاطبي بين قولين كما فعله الناظم لقوة حجتهما والباحثة وافقت ذلك.

٤، ٢، ١، ٣ مسألة اشتقاق الفعل من المصدر، أو اشتقاق المصدر من الفعل

المصدر

المصدر لغةً: صدر (مفرد) ج صدور (لغير المصدر) ١- مصدر صُدِرَ وصَدَرَ / صَدَرَ إلى /
صَدَرَ عن / صَدَرَ في / صَدَرَ من ٢- مقدم كلّ شيء. ٢١٠

وعند لويس معلوف أصله:

- ١- صدر - صدرًا ومصدرًا عن المكان وعن الماء: رجع عنه إلى المكان: صار إليه.
 - ٢- صدر - صدرًا ه: أصاب صدره.
 - ٣- صدر - صدرًا الأمر: حدث وحصل، و-منه: برز، و-عنه نشأ ونتج. أصدر الأمر: أبرزه
 - ٤- صدر السلعة: وزدها إلى الخارج. أصدر الرجل: ذهب به
 - ٥- صدره على الشيء وبه: طالبة به ملحفاً
 - ٦- الأصدَران (ع ١): عِرْقَانِ تَحْتِ الصُّدْعَيْنِ. ٢١١
- وعند ابن منظور: الصدر أعلى مقدم كلّ شيء وأوله. والصدر: واحد الصدور وهو مذكر.
والأصدر: الذي أشرفت صدرته. المصدر: الذي يشتكى صدره. ٢١٢
- كقول الظاهر أحمد الزواوي الصدر أعلى مقدم كلّ شيء وأوله. الصدر كلّ ماواجهك. صدر
يصدُرُ ويصدِرُ والاسم الصدر ومنه طَوَافُ الصِّدْرِ. ٢١٣

٢١٠ عمر، أحمد مختار. ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م. معجم اللغة العربية المعاصرة. القاهرة: عالم الكتب. الطبعة الأولى ج. ١. ص. ١٢٧٨

٢١١ لويس معلوف. ١٩٨٨ المنجد والأعلام. ص. ٤١٨. دار المشرق - بيروت. ص. ٤١٨ - ٤١٩

٢١٢ ابن منظور. د.ت. لسان العرب. ج. ٤. ص. ٤٤٥-٤٤٦

٢١٣ الزواوي، الظاهر أحمد. مختار القاموس. تونس: الدار العربية للكتاب. ص. ٣٥١

أما اصطلاحاً عند النحاة يطلق على المفعول المطلق ويسمى حدثاً وحدثاناً وفعللاً، وعلى اسم الحدث المجاري على الفعل أي اسم يدل على الحدث مطابقةً كالضرب أو تضمناً كالجلسة والجلسة. والمراد بالحدث: الفعل القائم بالغير، سواء صدر عنه، نحو: الضرب، والمشي، والشجاعة، أم لم يصدر، نحو: الطول، والقصر، والبياض، والسواد. والمراد بجريانه على فعله: ألا تنقص حروف المصدر عن حروف الفعل في اللفظ، أو التقدير دون التعويض.^{٢١٤}

وإليك أوزان مصادر الأفعال الثلاثية فالرباعية فالخماسية فالسداسية.

١- مصدر الثلاثي:

نلاحظ أن المصادر الثلاثية - المأخوذة من الفعل الثلاثي - أكثرها سمعية تُعرف بالسمع والرجوع إلى معاجم اللغة، مثل: قطع - قطعاً، رعى - رعيًا، قام - قيامًا، فهم - فهمًا. أما المصادر التي لم تُسمع عن العرب فقد وُضِع لها قواعد وضوابط تطبق على نظائرها وقد رصدتها في جداول، والتي أتفق عليها الصرّفيون وأصبحت قواعد عامة متبعة وعُرِف بالمصادر القياسية، وهي كالتالي:^{٢١٥}

أ - إذا دلّ الفعل على حرفة جاء مصدره على وزن فَعَالَة: زرع زِراعَة، حرث حِرَاثَة، فَلَح فَلَاحَة، صنَع صِنَاعَة، خَاط خِيَاطَة، درس دِرَاسَة، حَاك حِيَاكَة، حَرَط حِرَاطَة، تَجَر تِجَارَة.

ب - إذا دلّ الفعل على امتناع جاء مصدره على وزن فِعَال: جَمَح جَمَاحًا، أْبَى إِبَاءً، شَرَد شِرَادًا، نَفَر نِفَارًا، دَفَع دِفَاعًا، حَرَن حِرَانًا.

^{٢١٤} التهانوي، محمد علي. ١٩٩٦. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. مكتبة لبنان. د.م. الطبعة الأولى. ص. ١٥٥٥. والدهشوري، هشام إبراهيم أحمد. ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م. الشفاء في تصريف الأسماء. مطبعة مؤمن - الأزهر. الطبعة الأولى. ص. ٧١.
^{٢١٥} المصاروه، ثامر إبراهيم. ٢٠٠٦/٢٠٠٧م. مقصوصات ص. رقية ونحوية. جامعة مؤتة. ص. ٥١.

ج - إذا دلّ الفعل على حركة أو تقلب أو اضطراب جاء مصدره على وزن فَعْلان: على غلياناً، طاف طوفاناً، ثار ثوراناً، سال سيلاناً، فاض فيضاناً، دار دوراناً، جرى جرياناً، حدث حدثاناً، طار طيراناً، هاج هيجاناً، خفق خفقاناً.

د - إذا دلّ الفعل على مرض أو داء جاء مصدره على وزن فُعال: عطس عطاس، سعل سُعال، زكم زُكام، صدع صداع، دار دُوار، صرخ صُراخ، كثر كُزاز.

هـ - إذا دلّ الفعل على لون جاء مصدره على وزن فُعلة: خضر خُضرة، حمر حُمرة، صفر صُفرة، سمر سُمر، زرق زُرقة، شُهب شُهبة.^{٢١٦}

و - إذا دلّ الفعل على صوت جاء مصدره على وزن فُعال أو فَعيل: نباح بُباح، دعا دُعاء، عوى عُواء، سهل سهيل، زار زَير، حف حفيف، أُر أُرير.

ز - إذا دلّ الفعل على سير جاء مصدره على وزن فَعيل: رحل رَحيل، وخذَّ وخيد، رسم رسيم، دبّ ديب.

ح - إذا كان الفعل على وزن فَعَل وكان متعدياً، يأتي مصدره على وزن فَعَل مثل: فتَح فَتْحاً، شَدَّ شَدّاً، رَدَّ رَدّاً، طَرَحَ طَرْحاً، كَسَرَ كَسْراً، جَمَحَ جَمْحاً، طَرَقَ طَرْقاً، قَالَ قَوْلًا، بَاعَ بَيْعاً، عَزَا عَزْواً، أَكَلَ أَكْلاً.

ط - إذا كان الفعل على وزن فَعَل وكان لازماً، يأتي مصدره على وزن فُعُول مثل: هَبَطَ هُبُوطاً، نَزَلَ نُزْلاً، خَرَجَ خُرُوجاً، سَجَدَ سُجُوداً، سَكَتَ سُكُوتاً، حَلَّ حُلُولاً، مَرَّ مُرُوراً، نَمَا نُمُوءاً،^{٢١٧} غَرَبَ غُرُوباً، ثَبَّتَ ثُبُوتاً، رَكَعَ رُكُوعاً.

^{٢١٦} المصاروه، ثامر إبراهيم. ٢٠٠٦/٢٠٠٧ م. مقصوصات ص. رقية ونحوية. ص. ٥١

^{٢١٧} أصلها: نَمُوءاً على وزن فُعُول ثُمَّ أَدغمت الواو الأولى في الثانية. نفس المرجع ص. ٥٢

ي . إذا كان الفعل على وزن فَعِلَ وكان متعدياً، يأتي مصدره على وزن فَعَلَ مثل: شَرِبَ شَرَبًا، سَمِعَ سَمْعًا،

فَهِمَ فَهَمًّا، حَمِدَ حَمْدًا، أَمِنَ أَمْنًا، جَهَلَ جَهْلًا، رَجِمَ رَجْمًا، أَلْفَ أَلْفًا.^{٢١٨}

ك . إذا كان الفعل على وزن فَعِلَ وكان لازماً، يأتي مصدره على وزن فَعَلَ مثل: أَسِفَ أَسْفًا، نَدِمَ نَدَمًا،

فَشِلَ فَشَلًا، عَرِقَ عَرَقًا، أَنْفَأَ أَنْفَاءً، عَجَلَ عَجَلًا، حَطَى حَطًّا، مَلَّ مَلًّا، بَطَرَ بَطْرًا.

ل . إذا كان الفعل على وزن فَعَلَ وكان لازماً دائماً، يأتي مصدره على وزن فَعُولَةٍ وَفَعَالَةٍ مثل: حَشَنَ

حَشُونَةً، سَهَّلَ سَهْلَةً، صَعَّبَ صُعُوبَةً، عَذَّبَ عَذَابًا، لَانَ لَيْوَنَةً، بَلَغَ بِلَاغَةً، صَرَّحَ صِرَاحَةً، عَبَّلَ عَبَالَةً،

سَمَّحَ سَمَاحَةً، حَلَبَ حَلَابَةً، جَزَلَ جِزَالَةً، فَصَّحَ فَصَاحَةً. وقد يكون للفعل الواحد مصدران بمعنى واحد

فُعُولَةٍ وَفَعَالَةٍ، مثل: سَمَّحَ سَمَاحَةً وَسَمَّوَحَهُ.

وقد يكون للفعل مصدران كلاً منهما يدل على معنى، مثل: مَلَّحَ مَلَاحَةً أَيْ حَسَنَ وَجَمِيلَ وَمَلَّحَ مَلُوحَةً

من المَلَّحِ.

٢ - الرَّبَاعِي^{٢١٩}:

مصدر الرباعي على ((فَعَّلَةٌ)) مثل: دَحْرَجَ دَحْرَجَةً، وَقَلِيلًا مَا يَأْتِي عَلَى وَزْنِ ((فَعْلَالٍ)) مِثْلَ

((دَخْرَاجٍ))، فَإِنْ كَانَ مُضْعَفًا جَاءَ مِنْهُ الْوِزْنَانِ عَلَى حَدِّ سِوَاءٍ: زَلَزَلَ زَلْزَلَةً وَزَلْزَلًا.

أَمَّا مَصْدَرُ الثَّلَاثِيِّ الْمَزِيدِ بِحَرْفٍ: فَمَصْدَرُ ((فَعَّلٍ)) هُوَ ((تَفْعِيلٍ)) مِثْلُ: حَسَّنَ تَحْسِينًا. فَإِنْ كَانَ

مَعْتَلًّا الْآخَرَ جَاءَ الْمَصْدَرُ عَلَى وَزْنِ ((تَفْعَلَةٍ)) مِثْلُ: رَكَّيْ تَرْكِيَةً، فَالْتَأَاءُ عَوْضٌ مِنْ بَاءِ تَفْعِيلٍ.

^{٢١٨} المصاروه، ثامر إبراهيم. ٢٠٠٦/٢٠٠٧ م. مقصوصات ص. رقية ونحوية. ص ٥٢

^{٢١٩} المصاروه، ثامر إبراهيم. مقصوصات ص. رقية ونحوية. ص ٥٣

ومصدر ((أفعل)) هو ((إفعال)) مثل: أكرم إكراماً.

ومصدر ((فاعل)) هو ((مفاعلة)) باطراد، ولكن كثير من الأفعال مصدر آخر على وزن ((فعال)) مثل:
ناضل نضالاً ومناضلة، حاور محاوراً وجواراً.

٣- الحماسي مصدره كلها قياسية:

فالرباعي المزيد بحرف ((تفعل)) يأتي مصدره دائماً ((تفعللاً)) مثل: تدحرج تدحرجاً.

والثلاثي المزيد بحرفين من وزن ((افتعل)) مصدره دائماً على ((افتعال)) مثل: اجتمع اجتماعاً.

والثلاثي المزيد بحرفين من وزن ((انفعل)) مصدره دائماً على ((انفعال)) مثل: انطلق انطلاقاً.

والثلاثي المزيد بحرفين من وزن ((تفعل)) مصدره دائماً على ((تفعلُّ)) مثل: تكسّر تكسُّراً.

والثلاثي المزيد بحرفين من وزن ((تفاعل)) مصدره دائماً على ((تفاعُل)) مثل: تمارض تمارضاً.

والثلاثي المزيد بحرفين من وزن ((افعل)) مصدره دائماً على ((افعال)) مثل: اصفرّ اصفراراً.

٤- السداسي مصدره كلها قياسية أيضاً.^{٢٢٠}

فإن كان رباعياً مزيداً بحرفين فمصدر ((افعلل)) دائماً على ((افعلُّل)) مثل: اقشعرّ اقشعراراً ومصدر

((افعلل)) دائماً على ((افعلل)) مثل: احرنجِم احرنجِماً.

^{٢٢٠} سقال، ديزيرة. الصرف وعلم الأصوات. بيروت: دار الصداقة العربية. ط ١ ص. ١٨٥

وإن كان ثلاثياً مزيداً بثلاثة أحرف فمصدر ((استفعل)) دائماً على ((استفعال)) مثل: استفهم استفهاماً.

ومصدر ((أفعل)) دائماً على ((أفيعال)) مثل: اصفر اصفراراً.

ومصدر ((أفوعل)) دائماً على ((أفيعال)) مثل: اعشوشب اعشيشاباً

ومصدر ((أفوعل)) دائماً على ((أفوعال)) مثل: اجلوذ اجلوذاً.

وفي جميع هذه الأوزان الخماسية والسداسية كسر الحرف الثالث من الفعل وزيدت ألف قبل الآخر، إلا المبدوء بتاء زائدة فمصدره على وزن ماضيه بضم ما قبل آخره: تقاتلوا تقاتلاً، تدرج تدرجاً.^{٢٢١}

أنواع المصادر:

المصدر الميمي:

يبدأ بميم زائدة وهو من الثلاثي على وزن (مفعل) مثل: مضرب، مشرب، موقى. أمثال الواوي

المحذوف الفاء في المضارع مثل (وعك) فمصدره الميمي على ((مفعل)) مثل موعد.

ومن غير الثلاثي يكون المصدر الميمي على وزن اسم المفعول: أسأمني مُرتقب القطار: ارتقاب.

^{٢٢١} سقال، ديزيرة. د.ت. الصرف وعلم الأصوات. ص. ١٨٦

مصدر المَرَّة:

يُصاغ للدلالة على عدد وقوع الفعل وهو من الثلاثي على وزن ((فَعْلَة)) مثل: أقرأ في النهار قَرَأَةً وأكتب

كتبين فأفرح فرحاتٍ ثلاثاً. ٢٢٢

ويصاغ من غير الثلاثي بإضافة تاءٍ إلى المصدر: انطلق انطلاقين في اليوم.

فإن كان في المصدر تاءً، دلَّ على المرة بالوصف فيقال: أنلت إنالة واحدة.

وإذا كان للفعل مصدران أتى مصدر المَرَّة من المصدر الأشهر والأقيس مثل: زلله زلزلةً ولا يقال (زلله زلزلة).
مصدر الهيئة:

يُصاغ للدلالة على الصورة التي جرى عليها الفعل، وهو من الثلاثي على وزن ((فَعْلَة)) مثل: يمشي مِشْيَةً

المتكبر، فإن كان مصدره على وزن ((فَعْلَة)) دللنا على مصدر الهيئة بالوصف أو بالإضافة مثل: ينشد

نشدةً واضحة، نشدةً تلهف.

وليس لغير الثلاثي مصدر هيئة وإنما يدل عليها بالوصف أو بالإضافة مثل: يتنقل تنقل الخائف،

ويستفهم استفهاماً مُلِحاً.

٢٢٢ الأفعاني، سعيد بن محمد بن أحمد. الموجز في قواعد اللغة العربية. لبنان: دار الفكر. ص. ١٦٥

هذا وقد شدَّ مجيءُ وزن ((فَعْلَة)) من غير التَّلاثي، فقد سمع للأفعال الآتية: اختمرت المرأةُ خمرَةً حسنة،

وانتقبت نِقْبَةً بارعة، واعتم الرجلُ عِمَّةً جميلة. ٢٢٣

المصدر الصنّاعي:

يشتقُّ من الكلمات مصدر بزيادة ياءٍ مشدّدة على آخره بعدها تاء، يقال له المصدر الصنّاعي مثل:

الإنسانيّة، الديمقراطيّة البهيمية، ومثل العالمية، الأسبقية، الحرية، التعاونية.. لا فرق في ذلك بين الجامد

والمشتق. ٢٢٤

الفرق بين المصدر والفعل

اختلف القدام حول المصدر والفعل أيهما أصل وأيّهما فرع؟ فذهب البصريّون إلى أنّ المصدر

أصل للفعل، وذهب الكوفيّون إلى أنّ الفعل أصل للمصدر. واختلافات المدرستين تتخذ هنا أشكالاً غير

لغويّة، ومن ثمّ فلا أهميّة لها للدّرس اللّغويّ عامّة وفي الدّرس التّطبيقيّ على وجه الخصوص. والمصدر

يختلف عن الفعل في أنّه اسم ويتّفق مع الفعل في أنّه يدلّ على الحدث. ٢٢٥

والفعل يدلّ شيئين: الحدث والزمان. فالفعل "قام" يدلّ على قيام في زمن ماضٍ، "ويقوم" يدلّ

على قيام في الحال أو الاستقبال، و"قم" يدلّ على قيام في الاستقبال. ٢٢٦ أمّا المصدر: فلفظ يدلّ على

٢٢٣ الأفغاني، سعيد بن محمد بن أحمد. الموجز في قواعد اللغة العربية. لبنان: دار الفكر. ص. ١٦٦

٢٢٤ الأفغاني، سعيد بن محمد بن أحمد. الموجز في قواعد اللغة العربية. ص. ١٦٧

٢٢٥ الراجحي، عبده. د.ت. التطبيق الصرفي. ص. ٦٦

٢٢٦ فؤاد نعمة. د.ت. ملخص قواعد اللغة العربية. القاهرة: نخضة مصر. الطبعة التاسعة عشرة. ص. ٣٣

الحدث دون أن يدل على زمن وقوع الحدث، فضرِباً قد دلّ على عمليّة الضرب " الحدث " ولكنه لم

يبين الزّمن الذي وقع فيه. ٢٢٧ أمّا "القيام" فهو الحدث وهو أحد مدلولي الفعل وهو المصدر. ٢٢٨

المشتقات

أمّا المشتقّ فقد اختلف علماء الصّرف والنحو واللّغويين في مفهومه.

المشتقّ عند علماء الصّرف:

هو ما أخذ من غيره ليدلّ على ذات وحدث له ارتباط بتلك الدّات. ٢٢٩ سواء أكان على جهة الوقوع

منها، أو عليها أو فيها، أو بواسطتها. فهو يشمل اسم الفاعل، واسم المفعول، والصّفة المشبّهة، واسم

التفضيل واسم الزّمان واسم المكان واسم الآلة.

المشتقّ عند النحويين:

هو ما أخذ من المصدر، ليدلّ على حدث وصاحبه وعلى هذا فالمشتقّات عندهم أربعة: اسم الفاعل،

واسم المفعول، والصّفة المشبّهة، واسم التفضيل. أمّا أسماء الزّمان والمكان والآلة، فهي من جوامد.

المشتقّ عند اللّغويين:

٢٢٧ المصاروه، ثامر إبراهيم. مقصوبات ص. رقيّة ونحوية. ص. ٣٢

٢٢٨ نفس المرجع ص. ٣٣

٢٢٩ كحيل، أحمد حسن. د.ت. التبيان في تصريف الأسماء د.م. د.ط. ص. ٢٩

كلّ ما أخذ من غيره، سواء دلّ على ذات وحدث معاً، أم لا. فيشمل كل ما ذكر من المشتقات، ويشمل ما اشتقّ من أسماء الأعيان. نحو: عقار (للخمر)، وغراب، وجرادة، فهو مأخوذة من العقر والاعتراب والمجرد. ٢٣٠

ويأتي الاشتقاق من أسماء الأجناس المعنوية، مثل: "علم من العلم" فهم من الفهم-فعد من العقود-ولأياي الاشتقاق من اسم الجنس المحسوس إلا قليلاً، مثل: نَرْجِسْتُ الدَّوَاءَ -أَسْبَعْتُ الأَرْضَ - أَوْرَقْتُ الأشجارَ - اسْتَنْوَقَ الجملُ وذلك كلّ من "النَّجَسُ-السَّبْعُ-الْوَرَقُ-النَّاقَةُ" والاشتقاق هو أخذ كلمة من أخرى مناسبة بين الكلمتين في المعنى واو مجازاً. ٢٣١

والمشتقات هي: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأسماء الزّمان والمكان والآلة والتفعيل مثل: علم - معلوم، علم - علام. والمشتق: اسم أخذ من الفعل، مثل "علم-مكتوب-ملعب" المأخوذة من الأفعال "علم-كتب-لعب" والأسماء المشتقة من الفعل هي اسم الفاعل - اسم المفعول - الصفة المشبهة - وصيغ المبالغة - اسم التفضيل - اسم الزّمان - اسم المكان - اسم الآلة. ٢٣٢

قال الناظم:

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبَ # وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَدْيَيْنِ انْتِخِبَ ٢٣٣

٢٣٠ الدهشوري، هشام إبراهيم أحمد. الشفاء في تصريف الأسماء. ص. ٥٨-٥٩

٢٣١ الرومي، ممدوح عبد الرحمن. ٢٠٠٤. الاشتقاق والمشتقات. د.م: الإسكندرية. ص. ٢٧

٢٣٢ نفس المرجع ص. ٢٧

٢٣٣ ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٢٠

عرض المسألة:

ينتصب المصدر بمتله أي بالمصدر، نحو: ((عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا ضَرْبًا شَدِيدًا)) وقال

الشاعر:

يَمْرُونَ بِالدهنا خفافا عياهم # ويخرجن من ذارين بحر الحقائق

على حين ألهى الناس جلّ # فندلاً زريقُ المال ندل الثعالب^{٢٣٤}

أمرهم

أو لفاعل، نحو: ((ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا))، وقال الله تعالى: وكَلَّمَ الله موسى تكليماً^{٢٣٥} وقال الله

تعالى: أَصْرُوا واستكبروا استكباراً^{٢٣٦} وقال الله تعالى: وكَبَّرَهُ تكبيرا^{٢٣٧}

أو بالوصف وذلك اسم الفاعل أو اسم المفعول، نحو: ((أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا ضَرْبًا)). وقال الله

تعالى: والناشطات نشطاً، والسابحات سباحاً، فالسابقات سبقاً^{٢٣٨} فالعاصفات عصفاً، والناشرات

نشراً، فالفالرقات فرقاً^{٢٣٩}.

^{٢٣٤} البيت الطويل ينسب إلى أعشى همدان. (يهجو فيها لصوصاً) بحر الحقائق: عظام، ألهى الناس جل أمرهم: أراد حين اشتغل الناس

بالحروب والفتن وزريق: قبيلة، الندل: أن تجذب الشيء جذبا فتجعله. قوله ندل الثعالب: يريد سرعة الثعالب. الشاهد فيه: قوله " فندلا

" حيث ناب مناب فعله، وهو مصدر، وعامله محذوف وجوبا، وهو " زريق " منادى بحرف نداء. وهو من شواهد أبو حيان محمد بن

يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي. ١٤٢٠ هـ. البحر المحيط في التفسير. المحقق: ص. دقي محمد جميل. بيروت: دار

الفكر. ج. ٩ ص. ٤٥٩. والباقولي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهاني علي بن الحسين بن علي. ١٤٢٠ هـ. إعراب القرآن

المنسوب للزجاج. القاهرة: دارالكتاب المصري وبيروت: دارالكتب اللبنانية. الطبعة الرابعة. ج. ٢ ص. ٦٤٨

^{٢٣٥} القرآن. النساء. ٤: ١٦٤

^{٢٣٦} القرآن. النوح. ٧١: ٧

^{٢٣٧} القرآن. الإسراء. ١٧: ١١١

^{٢٣٨} القرآن. النازعات. ٧٩: ٢، ٣، ٤

^{٢٣٩} القرآن. المرسلات. ٧٧: ٢، ٣، ٤

ومذهب البصريين أنّ المصدر أصل، والفعل والوصف مشتقان منه، وهذا معنى قوله: ((وَكَوْنُهُ

أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتِخَبَ)) أي: المختار أن المصدر أصل لهذين، أي الفعل، والوصف. ومذهب الكوفيين أن الفعل أصل، والمصدر مشتق منه. ٢٤٠

دليل البصريين على أن المصدر قبل الفعل أنّ الفعل مأخوذ من المصدر:

١. أن المصدر اسم الفعل. ولأن الاسم سابق الفعل، فوجب أن تكون المصادر سلبية للأفعال.

فالضرب والخروج والأكل وما أشبه ذلك قبل فعل زيد له، ثم يفعله زيد فيخبر عنه بذلك، ولو لا أنا نفعله ونعرفه لم نفهم الإخبار عنه.

٢. أنّ المصدر الحدث، لأنّ الحدث الذي أحدثه زيد، ثم حدّث عنه، والفعل حديث عنه، والحدث سابق للحديث عنه.

٣. أن المصدر في اللغة هو المكان الذي يصدر عنه، كما قولنا هذا مصدر الإبل للمكان الذي تصدر عنه، فعلى ما توجه حقيقة اللغة هو الشيء الذي يصدر عنه الفعل. ولو كان هو صدر عن الفعل سمي صادرا لا مصدرا. وهذا بيّن واضح.

٤. كان شيخنا أبو إسحق الزجاج -رحمه الله-، يستدل به، قال لو كان المصدر بعد الفعل، وكان

مأخوذا من الفعل، لوجب أن يكون لكل مصدر فعل قد اخذ منه، لا محيص عن ذلك ولا

مهرب منه. فلما رأينا كلام العرب مصادر كثيرة لا أفعال لها البتة مثل العبودية والرجولية والتبوة

والأمومة الأموة وما أشبه ذلك مما يطول تعداده من المصادر التي لو تؤخذ من الأفعال. ورأينا

في كلامها أيضا مصادر جارية على غير ألفاظ أفعالها، نحو: الكرامة، والعطاء، وما أشبه ذلك،

٢٤٠ ابن عقيل، ٤٠٠هـ / ١٩٨٠م. شرح ابن عقيل على الألفية. القاهرة: دار التراث. ج. ٢. ص. ١٧١

علمنا أنّه ليست الأفعال أصولاً للمصادر إذ كانت المصادر توجد بغير أفعال، وعلّمنا أنّ المصادر هي الأصول فمنها ما أخذ منه فعل، ومنها ما لم يؤخذ منه فعل. وهذا بيّن واضح.

٥. كان أبو بكر السراج يستدلّ به. قال لو كانت المصادر مأخوذة من الأفعال جارية عليها، لوجب إلّا تختلف كما لا تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين الجارية على الأفعال، نحو: ضارب ومضروب وشاتم ومشتوم ومكرم ومكرم وما أشبه ذلك مما لا ينكسر. ورأينا المصادر مختلفها أكثر مما جاء منها على الفعل، كقولنا: شرب شرباً وشرباً ومشرباً ومشرباً وعدل عن الحق عدلاً وعدولاً وما أشبه ذلك، علمنا أنّها غير جارية على الأفعال وأنّ الأفعال ليست بأصولها.

٦. أنّه يوجد لفظه وحروفه في جميع أنواع الفعل كيف صرّف، كقولنا خرج يخرج واخرج واستخرج ويخرج. وقتل يقتل وقاتل وتقتل واستقتل، فلفظ المصدر الذي هو أصله موجود فيه في جميع فنون فعلنا أنّه أصله ومادته. ألا ترى أنّ الفضة أصل لجميع ما يصاغ منها، وهي، فهي موجودة المعنى فيه، فإن صبغت كوزاً أو إبريقاً أو خاتماً وقلبا وخلخالاً وغير ذلك فمعناها موجود في جميع ما يصاغ منها، وليس معاني ما يصاغ منها موجوداً فيها مفردة، فكذلك معنى المصدر موجود في جميع الأفعال المشتقة منه وليس معنى فعل واحد منها موجوداً في المصدر نفسه، ألا ترى أنّه ليس في الضرب معنى فعل ماضٍ ولا مستقبل موجوداً فهذا أحسن ما قيل في هذا وأدقّه وألطفه. ٢٤١

ودليل الكوفيين على أنّ المصدر مأخوذ من الفعل:

١. إنّ الفعل أصل للمصدر وأنّ المصدر يعتلّ إذا اعتلّ الفعل، ويصحّ إذا صحّ، فتقول: قام زيد قياماً، فتعلّ القيام لاعتلال قام. وكذلك تقول: وعد يعدّ عدة فتعلّ عدّة لاعتلال يعد. وتقول

٢٤١ الزجاجي، أبو القاسم. ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م. الإيضاح في علل النحو. بيروت: دار الفرائس. ص. ٥٦

عور الرجل يعور عوراً وحولاً وحولاً، وصيد لبعير صيداً، فيصح المصدر لصحة فعله، فعلمنا بذلك أنّ المصادر بعد الافعال، تابعة لها، وان الأفعال هي الأصول التي أخذت منها فلذلك تبعتها في التصحيح والاعتلال.

٢. قال أبو بكر بن الأنباري يذكر أنّه هو استخرجه ويحتجّ به ويعتمد عليه ويردد ذكره في كتبه، قال: الدليل على أن المصادر بعد الأفعال، وأنها مأخوذة منها أن المصادر تكون توكيداً للأفعال كقولك ضرب زيد ضرباً، وخرج خروجاً، وقعد قعوداً وما أشبه ذلك، فلا خلاف في أن المصادر هنا توكيداً للأفعال. والتوكيد تابع للمؤكد ثان بعده، والمؤكد سابق له، فدلّ ذلك على أن المصدر تابع للفعل، مأخوذ منه، وأنّ الفعل هو الأصل الذي أخذ منه.

فالجواب قال لهم البصريون ومن يحتجّ عنهم ويقول بمذهبهم لو كان اعتلال الفعل يوجب اعتلال مصدره، لوجب ألا يوجد فعل معتل إلا ومصدره معتل، ولا يوجد لفعل معتل مصدره صحيح. فلما رأينا الأفعال تعتل وتصح مصادرهما كقولنا وعد وعداً ووزن وزناً، وقام قومة، وكال يكيل كيلاً، ومال يميل ميلاً، وما أشبه ذلك ممّا يطول تعدادها من الأفعال المعتلة التي صحّت مصادرهما، علمنا أنّه ليس اعتلال الأفعال علّة موجبة لاعتلال المصادر، وإنّما يعتلّ من المصادر ما لزمه من الثقل ما لزم الفعل، وما لم يلزمه ذلك صح معناه فلم يجب من ذلك أن تكون المصادر مشتقة من الأفعال كما زعمتم لمفارقتها لها في الاعتلال الذي جعلتموه دليلكم.

أما الثاني قلت أنا للمحتجّ من الكوفيين بهذا الاحتجاج: ليس الأمر كما ذهب إليه، وذلك أن المصدر إنّما سمي هنا توكيداً للفعل من قولنا ضرب زيد ضرباً، لأنّه لا فائدة فيه أكثر ممّا في الفعل، وكذلك قام زيد قياماً وما أشبه ذلك، فليس فيه فائدة أكثر ممّا في قام، وإنّما قال النحويون تقدير هذا أن يكون أراد أن يقول قام قام، وضرب ضرب، فيكون للفعل تشديداً وتوكيداً فاستقبحوا ذلك، فبدلوا احد

اللفظين مصدراً ليكون أحسن. وليس هو بتوكيد يتبع المؤكّد على الحقيقة كتوكيد الاسماء التي تتبع المؤكّد نحو قولك نفسه وعينه واجمع واكتع. والدليل على صحة ما قلناه إجماع الكوفيين والبصريين على إجازتهم قياماً قمثً، وضرباً ضربت زيدا، فيقدمون المصدر على الفعل، ولو كان توكيدا له على الحقيقية، تابعاً كتوكيد الاسماء لما جاز تقديمه عليه كما لا يميزون نفسه ضربت زيدا. وهذا بيّن واضح. ومع ذلك فليس في كلام العرب توكيد مشتق من لفظ المؤكّد، مأخوذ منه، فيكون المصدر ملحقا به في أن يكون مشتقا من الفعل توكيدا له. وهذا واضح. ٢٤٢

قال الأنباري: "والصحيح ما ذهب لإليه البصريون. وأما ما استدللّ به الكوفيون ففاسد." وقال النّاطم "والصحيح مذهب البصريين" ثمّ يستدل على صحّته بالأمر الآتية: ٢٤٣

١. أنّ المصدر كثر كونه واحدا لأفعال ثلاثة، ماض، مضارع وأمر، فلو اشتق المصدر من الفعل لم يخل أن يشتق من الثلاثة أو من بعضها، فاشتقاقه من الثلاثة محال، واشتقاقه من واحد منها يستلزم ترجيحاً من غير مرجح فتعيّن أطراح ما أفضى إلى ذلك.

٢. أنّ المصدر معناه مفرد، ومعنى الفعل مركّب من حدّث وزمان، والمفرد سابق للمركب، فالدال عليه أولى بالأصالة من الدال على المركب

٣. أنّ مفهوم المصدر عام، ومفهوم الفعل خاصّ، والدال على عام أولى بالأصالة من الدال على

خاصّ

٢٤٢ الزجاجي، أبو القاسم. ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م. الإيضاح في علل النحو. ص. ٦٢

٢٤٣ الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله. أسرار العربية. بيروت: دار الكتب العلمية. ص. ١٠٤.

٤. أنّ كلّ ما سوى الفعل والمصدر من شيئين، أحدهما أصل، والآخر فرع، فإن في الفرع منهما

معنى الأصل وزيادة، كالتثنية والجمع بالنسبة إلى الواحد، وكالعدد المعدول بالنسبة إلى المعدول

عنه، والفعل فيه معنى المصدر وزيادة تعيين الزمان، فكان فرعا والمصدر أصل.

٥. أنّ من المصادر ما لا فعل له لفظا ولا تقديرا، وذلك: ويحّ وويلّ وويسّ وويبّ. فلو كان الفعل

أصل لكانت هذه المصادر فروعا لا أصول لها وذلك محال. وإنّما قلنا إنّ هذه المصادر لا أفعال

لها تقديراً، لأنّها لو صيغ من بعضها فعل لاستحقّ فاؤه في المضارع من الحذف ما استحقّ فاء

يعدّ، ولاستحقّ عينه من السكون، ما استحقّ عين يبيع فيتوالى إعلال الفاء والعين، وذلك

مرفوض في كلامهم، فوجب إهمال ما يؤدّي إليه.

وخلاصة القول في هذه المسألة:

مسألة اشتقاق الفعل من المصدر، أو اشتقاق المصدر من الفعل، اختلف العلماء في ذلك:

١. ذهب البصريون إلى أنّ الفعل مشتق من المصدر،

٢. ذهب الكوفيون إلى أنّ المصدر مأخوذ من الفعل. (وأما الشاطبي وافق قول البصريين والناظم

لقوة حجّتهم.)

٣،٢ المبحث الثاني: جمع التكسير.

هو ما دلّ على أكثر من اثنين بتغيير صورة مفردة، تغييراً مقدراً كقُلْك، بضم فسكون، للمفرد

والجمع، فزنته في المفرد كزنة قُفْل، وفي الجمع كزنة أُسْد، وكهجان لنوع من الإبل، ففي المفرد ككتاب،

وفي الجمع كرجال. أو تغييراً ظاهراً، إما بالشكل فقط، كأُسْد بضم فسكون، جمع أُسْد بفتحتين، وإنّما

بالزيادة فقط، كصنوان في جمع صنو بكسر فسكون فيهما. وإما بالنقص فقط، كئحم في جمع ئحمة بضم ففتح فيهما.

وإما بالشكل وزيادة كرجال بالكسر، في جمع رجل بفتح فضم، وإما بالشكل والنقص كئشب بضمين، في جمع كتاب بالكسر، وإما بالثلاثة، كغلمان بكسر فسكون، في جمع غلام بالضم. أما التغيير بالنقص وزيادة دون الشكل، فتفضيه القسمية العقلية، ولكن لم يوجد له مثال، وهذا الجمع عام في العقلاء وغيرهم، ذكورا كانوا أو إناثا، وأبنيته سبعة وعشرون، منها أربعة للقلة، والباقي للكثرة. والجمعان قيل إنهما مختلفان مبدأ وغاية، فالقلة من ثلاثة إلى عشرة، والكثرة من أحد عشر إلى ما لا نهاية له، وقيل: إنهما متفقان مبدأ لا غاية، فالقلة من ثلاثة إلى عشرة، والكثرة من ثلاثة إلى ما لا نهاية له^{٢٤٤}، ويمكن تتبع زوائد الإمام الشاطبي في شرحه لألفية ابن مالك في الصرف والنحو، من خلال تقصي مواضع زوائده وموضوعاتها وما تنطرق إليه تحت مسائل جمع التكسير، وذلك على النحو الآتي:

١، ٢، ٣ مسألة جمع التكسير.

قال ابن الناظم:

أفعلة أفعل ثم فعله # نمت أفعال جموع قلة

وبعض ذي بكثرة وضعا يفي # كأرجل والعكس جاء كالصفي^{٢٤٥}

عرض المسألة.

^{٢٤٤} المرادي، ابن أم قاسم. ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. المحقق: عبد الرحمن علي سليمان. د.م. د.ط. ج. ٣. ص. ١٣٧٨ والسيوطي. مع الهوامع في شرح جمع الجوامع. ج. ٣. ص. ٣٤٨ والحملوي. د.ت. شذا العرف في فن الصرف. ص. ٨٥

^{٢٤٥} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٤٣

ولما كانت جموع التكسير على نوعين، أحدهما: ما كان جمع يرادُ به العشرة فما دونها، والثاني

جمع كثرة يرادُ به ما فوق ذلك_ أراد أن يبيِّنَ (ذلك) على عادة النحويين في أمثال هذا فقال:

أَفْعَلَةٌ أَفْعُلٌ ثُمَّ فِعْلَةٌ # ثَمَّتْ أَفْعَالٌ جَمْعُ قِلَّةٍ

إلى آخره، يعني أن هذه الأبنية الأربعة من أبنية التكسير جموع اختصت بالقلة، يعني في الأصل، فلا تطلق بحكم الأصل إلا على العشرة فما دونها، فنقول في جمع بُرْد إذا أردت القلة: أبراد، وفي جمع عَبْد إذا أردت القلة: أعبد، وجمع بناء: أبنية. وفي جمع فتى: فتية، وكأنَّ العرب أرادت التفرقة بين البابين كما فرقوا بين التثنية وبين ما يراد به أكثر من ذلك؛ وذلك لأن التثنية أول الأعداد، لأن الواحد ليس بعدد، فخصَّوه ببنية لا تكون لغيره من الجموع؛ لأن التثنية في المعنى جمع، فكذلك لما كانت العشرة أول العقود خصوصاً وأحاديها بأبنية، وهي هذه الأربعة، خصوصاً اثنين منها في الأكثر بالثلاثية، وهما أَفْعُلٌ وَأَفْعَالٌ، وخصوصاً الباقين بالمزيد، وهما أَفْعَلَةٌ وَفِعْلَةٌ، وهذا في الأكثر أيضاً، وإلا فالجميع قد يستعمل للكثرة، فلا يُعنى بأنها للقلة أن ذلك لازمٌ فيها، وأن ما عداها لازمٌ للكثير؛ فإنَّ كلام العرب جاء فيه وضع القليل موضع الكثير وبالعكس؛ فإنَّ قلت: فما فائدة التنبيه على هذه المسألة إذا كان الأمران جائزين في النوعين؟

فالجواب: أن فائدته ألا يخرج عن الوضع الأكثرى الأول إلا أن تخرجه العرب، فتتبعها حتى إذا لم

تجد لها فيه عملاً أعملت كلاً في موضعه؛ لأن الغالب في الاستعمال أن تستعمل هذه الأربعة في القلة وما عداها في الكثرة، وأيضاً فلأحكام أُخِرَ لفظية.

واقصر الناظم على ذكر هذه الأبنية الأربعة في جموع القلة فلم يذكر معها غيرها، فدلَّ على أن

مذهبه في فَعَلٌ وَفِعْلٌ وَفِعْلَةٌ؛ نحو: ظَلَمَ وَنَعِمَ وَفِرَزَةٌ، أنها جموع كثرة كما يقوله الجمهور، لا جموع قلة كما

يقوله الفراء. وسكت أيضاً عن ذكر الجمعيتين السالمين، وهما عند سيبويه والمحققين جمعا قلة في أصل

الوضع، فلم يبنه فيهما على شيء، إما لأنه قصد السكوت عنها؛ إذ ليس بضروري ذكر ذلك في باب التكسير، وإما لظهور مذهب غير سيبويه عنده، وذلك أن طائفة تزعم أن جمعي السلامة يستعملان في القلة والكثرة، وهو رأي ابن خروف^{٢٤٦}.

استعرض الشاطبي أوزان جمع التكسير في القلة والكثرة التي تحدث عنها ابن مالك في ألفيته، ويبيّن أن الأبنية الصرفية لجمع القلة محدودة في أربعة أوزان شرحها الشاطبي وعلّق عليها، وما عداها اعتبره ابن مالك للكثير، ومن أمثلة جموع القلة على الترتيب " أرغفة، أبحر، فتية، أجمال، فليس من أبنية القلة فُعَل نحو ظَلَم، ولا فَعَلَ نحو نَعِم، ولا فِعْلَةٌ نحو قِرْدَةٌ خلافاً للفراء، ولا فَعْلَةٌ نحو بَرَّة، خلافاً لبعضهم، نقله عنه ابن الدهان، ولا أفعلاء نحو أصدقاء خلافاً لأبي زيد الأنصاري، نقله عنه أبو زكريا التبريزي، والصحيح أن هذه كلها من جموع الكثرة، التي لم استثناها ابن مالك في ألفيته، وثمة تنبيهات أساسية أن أفعلة وأخواته في الدلالة على القلة جمع التصحيح للمذكر والمؤنث، ونقل ابن إياز عن ابن خروف: أنه قال في شرح الجمل: هو مشترك بينهما؛ وذلك لأنه مستعمل فيهما، والأصل الحقيقة، قال ابن إياز: واستضعفه بعض الأشياخ؛ لأن اللفظ إذا دار بين المجاز والاشتراك كان المجاز راجحاً.

وإذا قرئ جمع القلة بأل التي للاستغراق، أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة انصرف بذلك إلى

الكثرة كما في قوله تعالى:

﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾^{٢٤٧}

^{٢٤٦} الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م. المقاصد الشافية. ج. ٧. ص. ١١-١٣

^{٢٤٧} القرآن. الأحزاب. ٣٣: ٣٥

وقد جمع الأمرين قول حسان:

لنا الجففاتُ الغر يَلْمَعْنَ في الضحى # وأسيافنا يَقْطُرْنَ من نَجْدَةِ دَمَا^{٢٤٨}

وقال الناظم:

وبعضُ ذي بكثرةٍ وَضَعَا يَفِي # كأرْجُلٍ والعكس جاء كالصُّفِي^{٢٤٩}

قد يستغنى بوضع مثال القلة عن مثال الكثرة، كقوله في رَجُلٍ: أرْجُلٌ، ولم يجمعوه على مثال كثرة، ونظيره عُتُقٌ وأَعْناقٌ، وفؤادٌ وأفئدة. وقد يستغنى بوضع مثال الكثرة عن مثال القلة كقولهم في صَفَاةٍ صُفِيٍّ، ولم يجمعوه على مثال القلة، ونظيره قَلْبٌ وقلوبٌ ورجُلٌ ورجالٌ، وقد يستغنى بأحدهما عن الآخر في الاستعمال لقريظة مجازاً نحو:

﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾^{٢٥٠}

واعلم أن للكلام على جمع التكسير طريقتين:

- الأولى: وهي طريق سيبويه وأكثر النحويين، أن يتكلم على بنية المفرد فيقال مثلاً فَعَلٌ يجمع في القلة على كذا وفي الكثرة على كذا.
- الثانية: وهي طريق المصنف أن يتكلم على بنية الجمع؛ فيقول مثلاً أفعل يترد في كذا ويحفظ في كذا^{٢٥١}.

^{٢٤٨} البيت الطويل ينسب إلى حسان بن ثابت الجففات: جمع جفنة وهي القصعة. والغز: جمع الأعز وهو الأبيض ممن كل شيء الشاهد فيه: قوله "الجففات" (جمعت فيه الألف والتاء في القلة) وأيضاً "أسيافها" فإن المراد بها التكنير. وهو من شواهد شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي. ١٢٨٥ هـ. السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير. القاهرة: مطبعة بولاق (الأميرية). ج. ١. ص. ٦١١.

^{٢٤٩} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٤٣.

^{٢٥٠} القرآن. البقرة. ٢: ٢٢٨.

^{٢٥١} المرادي، ابن أم قاسم. ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م. توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك. ج. ٣. ص. ١٣٧٨ - ١٣٧٩.

واعترض الإمام الشاطبي على ابن مالك في سكوته وعدم ذكره لجمع المذكر السالم والمؤنث السالم على أنهما جمع قلة في أصل وضعهما، وعلل لذلك أنهما لا يدخلان في هذا الباب؛ لكونهما ينتميان إلى جمع السلامة، أو عدم اعتباره مذهب سيوييه في ذلك، واعتداده برأي ابن خروف الأندلسي في أن جمعي السلامة يستخدمان في القلة والكثرة، ويُفهم من ذلك أن رأي الجمهور في هذه المسألة أن جمعي السلامة لم يستعملان في القلة والكثرة، ووصف الإمام الشاطبي من خالف ذلك كابن خروف بأنه يزعم، واعتد الأزهري في شرحه للتصريح برأي الإمام الشاطبي؛ بقوله: "وحقيقة الوضع أن تكون العرب لم تضع أحد البنائين استغناء عنه بالآخر، والاستعمال أن تكون وضعتهما معًا ولكنك استغنيت في بعض المواضع عن أحدهما بالآخر"^{٢٥٢}، ويقود ذلك إلى تقرير رأي الجمهور الذي وافقه الشاطبي بخصوص جمع الأوزان الأربعة لجمع القلة، وما عداها لجمع الكثرة.

خلاصة القول في هذه المسألة

قرر الإمام الشاطبي الاعتداد برأس الجمهور في حصر أوزان جمع القلة الأربعة؛ فعلة كأسلحة وأفعال كأفلس وفعلة كفتية وأفعال كأفراس^{٢٥٣}، وما عداها هذه الأوزان؛ فإنه يدخل في باب جمع الكثرة، بالإضافة إلى أن جمعي السلامة المذكور والمؤنث لم يستعملان في القلة والكثرة بخلاف ابن خروف الأندلسي الذي عارضه الشاطبي في قوله أن جمعي السلامة يستعملان في القلة والكثرة، بالرغم أنهما ليسا من هذا الباب، وتوافق الباحثة ما ذهب إليه الإمام الشاطبي؛ لإجماع الصرفيين من أهل العربية على ذلك.

^{٢٥٢} الأزهري. خالد. ٢٠٠٠م. شرح التصريح على التوضيح. ط ١. بيروت: دار الكتب العلمية. ج. ٢. ص. ٥٢٠.

^{٢٥٣} ابن عقيل، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م. شرح ابن عقيل على الألفية. ج. ٤. ص. ١١٤ و ابن الناظم. أبو عبد الله بدر الدين. ١٤٢٠ - ٢٠٠٠. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك. د.م. دار الكتب العلمية. ص. ٥٤٧.

٢، ٢، ٣ مسألة ما يُجمع من الأسماء على (أفعل).

قال الناظم:

لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعَلُ # وللرباعي اسما أيضا يُجْعَلُ^{٢٥٤}

عرض المسألة:

من أضرب ما يُجمع على (أفعل) في جمع التكسير ي، فإنه إذا كان صفة لم يجمع على أفعل، بل زعم سيبويه أنه لا يجمع جمع قلة رأساً، وعلل ذلك السيراني بأن الأصل في الصفة أن تجمع جمع السلامة؛ لأن الأصل فيها جريانها على الفعل فتلحقها علامة التذكير والتأنيث كالفعل، فيجب أن تجمع جمع السلامة ليتبين في الجمع أيضاً علامة التذكير والتأنيث، ويكون الجمع منها نظير الضمائر أو العلامات، فلما كان الأصل فيها جمع السلامة وهو يقع للعدد القليل، استغنوا به عن أبنية القلة، قال ابن الضائع: ويظهر من سيبويه تعليل آخر، وهو أن الصفة الأصل فيها جريانها على موصوفها، فالعدد القليل لا يضاف إليها لقبح إقامة الصفة مقام الموصوف، وكأن العدد القليل لما كان نصاً في القلة، ولم يكن يضاف إليها، استغني فيها عن جموع القلة، قال: غير أن سيبويه أضاف إلى ذلك أنها لما كانت يوصف بهن فاستعملت على غير الأصل في الأسماء، خولف بهن الأسماء. وقال ابن خروف: قد تنفرد الصفة ببناء جمع كما قد ينفرد الاسم أيضاً^{٢٥٥}.

خلاصة القول في هذه المسألة

شرح الإمام الشاطبي ما يُجمع من الأسماء على زنة (أفعل) جمع تكسير، ولم يكن صفةً، وخالف الإمام الشاطبي سيبويه في اعتبار أن (أفعل) لا يجمع جمع قلة في الصفات، واستدل في مخالفة ذلك بقول

^{٢٥٤} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٣.

^{٢٥٥} الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م. المقاصد الشافية. ج. ٧. ص. ٢٤.

ابن خروف بأن الصفة لا تُجمع جمع تكسير إنما تُجمع جمع سلامة، والعلة في ذلك ترجع إلى ارتباطها بالفعل؛ فتلحق بها علامة التذكير أو التأنيث كالفعل تماماً، وقاس الجمع في الصفة على مسألة الحاق الضمائر والعلامات في الأفعال، علاوةً على أن جمع الصفة جمع سلامة يوحي بالعدد القليل الذي استغنى به العلماء عن أبنية القلة، وأكد ابن الصائغ، ولكن ابن خروف كن له رأياً مخالفاً في مساواته بين الصفة والاسم عند جمعها جمع قلة أو كثرة، ويُلاحظ أن الإمام الشاطبي يميل إلى رأي الأندلسيين الذي يتمثل في ابن خروف.

٣، ٢، ٣ مسألة أوصاف جمع الرباعي على زنة (أفعل).

قال الناظم:

لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعَلُ # وللرباعي اسماً أيضاً يُجَعَلُ
إِنْ كَانَ كَالعِنَاقِ وَالذِّرَاعِ فِي # مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ الْأَحْرَفِ^{٢٥٦}

عرض المسألة:

كون الاسم موافقاً للذراع ونحوه في عدة الأحرف، تحرزاً من أن يكون على أكثر من أربعة أحرف، فإنه إذا كان كذلك لم يُجمع على أفعل، فإذا اجتمعت هذه الأوصاف قياساً على أفعل، فتقول: ذراع وأذرع، وشمال وأشمال، ولسان وألسن - فيمن أثت - وعناق وأعناق، وأتات وأتات، وعقاب وأعقاب، وكراع وكراع، ويمين وأيمن. وقال أبو النجم أنشدته سيبويه:

^{٢٥٦} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٣

يأتي لها من أيمنٍ وأشتملٍ^{٢٥٧}

والعناق: الأنتى من ولد المعز. وعلى كلام الناظم هنا سؤالان من وجهين؛ أحدهما: أن تشبيه المد بمد العناق والذراع يوهم أن ذلك مخصوص بكونه ألفاً؛ لأنه قال: إن كان كالعناق في المد، ومدُّ العناق بالألف، وكذلك الذراع، فقد يتوهم أنه مخصوص بذلك، ويرشَّحُ الإبهام تكراره في المثال الثاني، وهو الذراع، إذ يقول القائل: لو أراد غير الألف لأتى بالمثال الثاني مؤذناً بذلك، كما لو قال: إن كان كالعناق واليمين في كذا وكذا، فاقتصاره على الألف يؤذن بقصر الحكم عليه، وذلك غير صحيح^{٢٥٨}.

يتَّضح مما سبق أن الإمام الشاطبي استعرض زنة الاسم (أفعل) في جموع التكسير، وناقش عدد الأحرف التي يشتمل عليها هذا الوزن، فميّز الشاطبي بين مد الألف في مثل هذا الوزن، واعتراض الشاطبي على الحكم القائل في زيادة غير الألف، ووصفه بأنه غير صحيح.

خلاصة القول في هذه المسألة

يُلاحظ أن رأي الإمام الشاطبي يوافق رأي الجمهور في عدم زيادة ألف المد في زنة الاسم الرباعي (أفعل) في جموع التكسير^{٢٥٩}، ويؤيد ذلك كلام العرب، وما أنشده سيبويه في هذا المضمار من قول أبو النجم العجلي، ويعزز ذلك رأي الجمهور الذي وافقه الشاطبي في شرحه لهذه المسألة، ويرى الكوفيون أن

^{٢٥٧} البيت الرجز ينسب إلى أبي النجم العجلي الفضل بن قدامة (ضمير "لها" يعود إلى الإبل، أن الراعي يأتي لتلك الإبل من جميع جهاتها) **الشاهد فيه:** قوله "أيمن" (فهو جمع من يمين) وهو من شواهد أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني. ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م. **اللباب في علوم الكتاب.** المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض. بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى. ج. ٩ ص. ٤٥

^{٢٥٨} الشاطبي. ١٤٢٨ هـ/٢٠٠٧ م. **المقاصد الشافية.** ج. ٧ ص. ٣٠.

^{٢٥٩} سيبويه. د.ت. **الكتاب.** ج. ٣ ص. ٦٠٧ والسيرافي. د.ت. **شرح كتاب سيبويه.** ج. ٤ ص. ٣٤٢ وابن يعيش. د.ت. **شرح المفصل.** ج. ٣ ص. ٢٧٥.

الفعل صحيح العين لا يُجمع على أ صيغة أفعال؛ نحو: اسم أسماء^{٢٦٠}، وتستند الباحثة لرأي الجمهور الذي أيده الشاطبي في طرحه لهذه المسألة.

٤، ٢، ٣ مسألة ما جاء من الأسماء على زنة (أفعل) يطرد فيه جمع القلة

قال الناظم:

وغير ما أفعل فيه مطرد # من الثلاثي اسماً بأفعال يرد^{٢٦١}

عرض المسألة:

قالوا: فردّ وأفراد، وجدّ وأجداد، ورأدّ وآراد، وعمّ وأعمام، وذلك قليل محفوظ لا مقيس مطلقاً بمقتضى كلام الناظم، سواء كانت فاؤه همزة أو واواً أم لا تكون كذلك. ونقل عن الفراء أنه يجعله قياساً فيما فاؤه همزة نحو: أنفٍ وأنافٍ، وأهلٍ وأهالٍ، وألفٍ وآلافٍ، وأثرٍ وآثار، وهو الفرند، وأرضٍ وأراضٍ. وفيما / فاؤه واوٌ نحو: وهمٍ وأوهام، ووقتٍ وأوقات. والذي يحتج به الفراء أكثره ما جاء من هذا النوع فيقاس على ما جاء عملاً بالكثرة. مذهب الجمهور أن ما جاء من ذلك لم يبلغ القياس، ولم يكثر كثرةً تعتبر فيه^{٢٦٢}.

ناقش الإمام الشاطبي مسألة اطراد الأفعال في جمع الاسم الثلاثي الذي لم يطرد فيه صيغة (أفعل)، وهو فَعَلَ الصحيح العين، واندرج في صيغة ذلك (فَعَلَ)؛ مثل ثوبٍ وسيف، وغير صيغة (فَعَلَ) من أوزان الثلاثي؛ مثل: حزبٍ وأحزاب، وصيغة (فَعَلَ)؛ مثل: صلبٍ وأصلاب، وصيغة (فَعَلَ)؛ مثل: جبلٍ وأجمال، وصيغة (فَعَلَ)؛ مثل: وعَلٍ وأوعال، وصيغة (فَعَلَ)؛ مثل: عضدٍ وأعضا، وصيغة (فَعَلَ)؛

^{٢٦٠} المالكي، حمد. ١٤١٨هـ. فتح المتعال على القصيد المسماة بلامية الأفعال تحقيق: إبراهيم البعيمي. السعودية: منشورات مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. ص. ١٧١.

^{٢٦١} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٣.

^{٢٦٢} الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م. المقاصد الشافية. ج. ٧. ص. ٣٤.

مثل: عنق أعناق، وصيغة (فَعَلَ)؛ مثل: رطب وأرطاب، وصيغة (فَعِل)؛ مثل: إبل آبال، وصيغة (فَعَلَ)؛
مثل: صِلَع أضلاع^{٢٦٣}.

وتبّه الشاطبي إلى أن ما ذكره الناظم في الألفية كلام قليل محفوظ لا يُقاس عليه؛ أي أنه خالف
الناظم في مسألة الاطراد، وعبر عن اعتراضه على ذلك، ومن ثم فنّد قول الفراء في الاسم الذي فاؤه همزة
أو واو مع ذكر الأمثلة، وأفاد بأن ذلك ينقاس على مبدأ الكثرة وليس الاطراد؛ بمعنى أنه محصور.

خلاصة القول في هذه المسألة

اعترض الشاطبي على ابن مالك في هذه المسألة، و احتج بمذهب الجمهور القائل بأن زنة الاسم
على (أفعل) في الجموع لم تبلغ حد القياس وكذلك الكثرة، ويشير ذلك توظيف الشاطبي للأدلة الصرفية
والأصول في معالجة الزوائد التصريفية، والاستناد لقول جمهور العلماء، وترى الباحثة أن ما قاله الإمام
الشاطبي وقرره هو مذهب جمهور أهل الصرف.

٣،٢،٥ مسألة ما جاء على زنة (فِعلان) من الجموع

قال الناظم:

وغالبًا أغناهم فِعلانٌ # في فَعَلَ كقولهم صِرْدَانٌ^{٢٦٤}

عرض المسألة:

قال الشاطبي: صِرْدَانٌ في كلام الناظم جمع صِرْدٍ، والصِرْدُ: طائر. وقال الشاعر، أنشد الفارسي:

^{٢٦٣} المكودي، عبد الرحمن. ٢٠٠٥م. شرح المكودي على ألفية ابن مالك. تحقيق: عبد الحميد هندواوي. بيروت: المكتبة العصرية. ص.
٣٢٣ والمرادي، ابن أم قاسم. ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م. توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك. ج. ٣. ص. ١٣٨١.
^{٢٦٤} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٣.

كأن وحى الصردان في جوف ضالة # تلهجهم حبيبه إذا ما تلهجما^{٢٦٥}

وبقي هنا نظر من جهة أن المؤلف زعم في التسهيل أن أفعالاً في فعل المعتل العين قليل، فنحو مالٍ وأمواٍ، وحالٍ وأحوالٍ، ونابٍ وأنيابٍ، ليس بالكثير، فليس إذاً بقياس عنده، لأن الشأن في هذا الباب أن القليل يوقف على محله. وإطلاقه في هذا النظم يقتضي أنه قياس في كل ما لم يطرد فيه أفعل، ومن جملة فعل المعتل العين، فلا بد من أحد أمرين، إما فساد زعمه في التسهيل، وإما فساد إطلاقه هنا. والجواب أن ما قاله في التسهيل خلاف ما يقتضيه كلام سيوييه، إذ كان ظاهره أنه مطرد في المذكر إذا أريد (به) القلة، هكذا قال شيخنا القاضي - رحمه الله - - في عرض الجموع له، وهكذا غيره من النحويين يطلقون القول فيه من غير تقييد بقلة بإطلاقه هنا أوفق بكلام النحويين، وكثيراً ما يقف في هذا النظم مع مذهب سيوييه والجمهور في مسائل يخالفها في التسهيل، والظاهر مذهبه هنا فإنه في السماع كثير، ومن مثله: مالٌ وأمواٍ، وخالٌ وأحوالٌ، وناب / وأنياب، وتاج وأتواج، وباب وأبواب، وحال وأحوال، وباع وأبواع، وقاع وأقواع. وإذا كان كذلك فالقول بقياسه أوفق بالسماع^{٢٦٦}.

اعترض الشاطبي في زوائده الصرفية في شرحه على الألفية في كتابه "مقاصد الشافية" على ابن مالك في كتابه "التسهيل"، ويثبهم ذلك من قوله "زعم"، وأفاد بأن ما أشار إليه ابن مالك بأنه "ليس بالكثير"، وكان الشاطبي شديداً في اتهام ابن مالك بالفساد في التسهيل والألفية، فابن مالك خالف

^{٢٦٥} البيت الطويل ينسب إلى حميد بن ثور الهلالي (وحاها: أصواتها، يقال: سمعتُ وحاهم ووعاهم، والوعى خاصة، ووعاهم: الصوت في الحرب.. والضال: السدر الخاوي الذي لا يشرب الماء، وما كان منه على الماء فهو العبري. والصرد: طائر أكبر من العصفور بقليل. وتلهجهم لحيا البعير: تحركا) الشاهد فيه: كلمة "الصدان" وهو: جمع صرد. وهو طائر فوق العصفور. و"فعلان" من ابنة القلة. وهو من شواهد ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين. ١٤١٤ هـ. لسان العرب. ج. ٣. ص. ٢٤٩ وأبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ). ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. بيروت: دار العلم للملايين. الطبعة الرابعة. ج. ٥. ص. ٢٠٣٧. وأبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (المتوفى: ق ٥٦هـ). ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م. إيضاح شواهد الإيضاح. دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني. بيروت: دار الغرب الإسلامي. الطبعة الأولى. ج. ٢. ص. ٧٧٢.

^{٢٦٦} الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م. المقاصد الشافية. ج. ٧. ص. ٣٧ - ٣٩.

سيبويه بطرحه هذا، وانتصر الشاطبي لرأي الجمهور في اتّساع الكلام من مبدأ القياس، وعدل بعد ذلك إلى أن مذهب ابن مالك يوافق السماع كثيراً؛ لكن الشاطبي رجح القياس في هذه المسألة؛ لأنه أوفق من السماع، وهنا اعتراض بين الأصول الصرفية التي استخدمها الشاطبي في ترجيحاته بين آراء العلماء.

خلاصة القول في هذه المسألة

وترى الباحثة أن السماع أقوى من القياس في هذه المسألة الصرفية وما تشتمل عليه من زوائد تتعلق بمسائل الصرف؛ لأن السماع يمثل جوهر المنطوق السليم لبنية الكلام العربي الصحيح، ويعضده القياس الذي أقرّه جمهور العلماء.

٦، ٢، ٣ مسألة ما يُجمع على (فَعَالٍ) و(فِعَالٍ)

قال النَّاطِم:

في اسمٍ مذكرٍ رباعيٍّ بِمَدٍّ # ثالثٍ أَفْعَلَةٌ عَنْهُمْ أَطْرَدُ

وَالزَّمَةُ فِي فَعَالٍ أَوْ فِعَالٍ # مُصَاحِبِي تَضْعِيفٌ أَوْ إِعْلَالٌ^{٢٦٧}

عرض المسألة:

أما فَعَالٍ وفِعَالٍ المذكوران فليس لهما جمع كثرة، فمن ههنا التزمناه في القياس اتباعاً لالتزام العرب له، كما التزموا جمع الكثرة في فَعَلٍ حين قالوا فيه: فِعْلَانٌ نحو صُرْدٍ وصِرْدَانٍ، ولم يقولوا في القلة: أَصْرَاداً استغناءً، فكذلك هنا. قال سيبويه في فِعَالٍ: "وأما ما كان منه مضاعفاً فإنهم لم يجاوزوا به أدنى العدد وإن عوا الكثير، تركوا ذلك كراهية التضعيف، إذ كان من كلامهم ألا يجاوزوا بناء أدنى العدد فيما هو غير

^{٢٦٧} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٣

معتل". يعني أنهم اقتصروا على بناء القلة؛ لأجل أنهم لو جمعوا على فُعَل لقالوا في كِنَان: كُنُن، فكان يجتمع المثان، وذلك مستثقل^{٢٦٨}.

قاس الشاطبي صيغ جمع الكثرة في الصيغتين المذكورتين على كلام العرب، واعترض بذلك على ابن مالك، ويمثل ذلك صميم الزوائد التصريفية التي قدّمها الإمام الشاطبي في شرحه على ألفية ابن مالك، وشرح قول سيبويه وأفاده بأن توالي الحركات في صيغة (فُعَل) يؤدي إلى استئصال بنية الكلمة في النطق، ويتّضح من ذلك أن الإمام الشاطبي يميل إلى مبدأ الخفة وكرهية التضعيف في وزن هذه الصيغة.

خلاصة القول في هذه المسألة

زاد الإمام الشاطبي أن صيغتي فَعَال وِفَعَال ليس لهما جمع كثرة في كلام العرب، والعلة في ذلك ما قس على كلام العرب، وأفاد أن سيبويه يرى أنهم التزموا عدم التضعيف لتوالي الأمثال في جمع صيغة (فُعَلان) على صيغة (فُعَل)، وترى الباحثة أن ذلك يرجع إلى علة صوتية في أساسها، وزائدة صرفية أضافها الشاطبي من خلال شرحه للألفية، ويرتبط ذلك بظاهر مباني الكلمات.

٣،٢،٧ مسألة الحكم فيما يُجمع على (فَعَال) و(فِعال)

قال الناظم:

وَالزَّمُهُ فِي فَعَالٍ أَوْ فِعالٍ # مُصاحِبِي تَضْعِيفٍ أَوْ إِعْلَالٍ^{٢٦٩}

عرض المسألة:

قد بقي على الناظم في هذا الحكم الذي ذكره اعتراضان واران على لفظه:

^{٢٦٨} الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م. المقاصد الشافية. ج. ٧. ص. ٤٦

^{٢٦٩} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٣

أحدهما: أنه حكم باللزوم على ذي الإعلال مطلقاً، وذو الإعلال على وجهين، معتل اللام، ولا شك أن الحكم فيه ما ذكر، ومعتل العين، وليس حكمه كذلك، بل هو جارٍ مجرى الصحيح مطلقاً، قال سيبويه: "وأما ما كان فيه - يعني من فَعَالٍ - من بنات الواو التي الواوات فيهن عينات، فإنك إذا أردت بناء أدنى العدد كسرتَه على أفْعَلَة، وذلك: خِوان وأخُونَة، ورِواق وأرِوقَة، وبِوان وأبُونَة"، قال: "فإذا أردت بناء أكثر العدد لم تُثَقِّل، وجاء على فُعَلٍ كلغة بني تميم في الحُمُر، وذلك قولك: حُؤنٌ، ورُؤُقٌ، وبُؤُنٌ"، ثم ذكر التعليل، ثم قال: "وإذا كان في موضع الواو من خِوان ياءً ثَقُل في لغة من يثقل، وذلك قولك: عِبانٌ وعُنُنٌ". فأنت تراه قد طرد حكم الصحيح في بنات الياء والواو، ثم ذكر فعلاً وأجرى فيه حكم فَعَالٍ من كل وجه، فكلام الناظم فيه ما ترى من عدم تحرير العبارة.

والاعتراض الثاني: أنه قال: "والزمه في فَعَالٍ" فذكر لفظ اللزوم، فيما أن يريد به: الزمه مطلقاً قياساً وسماعاً، فلا يجوز الانتقال عندنا عنه، ولم تنتقل العرب عنه أيضاً. وهذا باطلٌ، فإن العرب قد انتقلت عنه كما تقدم ذكره في أسوَاءٍ في سِوَاءٍ، وأحياءٍ، وأحياءٍ في حِياءٍ، وأجنانٍ في جنانٍ، وعُنُنٍ في عِنانٍ. والقاعدة أنه لا بد من اتباع العرب في المسموع كله، وترك القياس معه، فإذا لم تلتزم العرب ذلك في هذه الألفاظ، ولا نلتزمه نحن أيضاً، وإن قلنا بالقياس في غيرها. وإما أن يريد القياس فقط، فما الفرق بين هذا الموضع والموضع المتقدم في فُعَلٍ حيث قال هنالك:

وغالبا أغناهم فِعْلانُ # في فعلٍ كقولهم صردان ٢٧٠

فنبّه على السماع غير الغالب، ولم ينبّه عليه هنا، بل جعل حكم القياس لازماً، فكان الوجه أحد أمرينك/ إما أن يقول في الموضعين غالباً، وإما أن يترك ذلك في الموضعين.

٢٧٠ ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٤٣

وتمَّ اعتراض ثالث، وهو أن هذا الموضع نبّه في على استغناء العرب بأحد بناءي الجمع عن الآخر، وكذلك في فَعَلَ. وهذا التنبيه في غاية التأكيد؛ لأن إطلاق القياس فيه خطأ؛ إذ كان واجباً علينا أن نستغني عمّا استغنت عنه العرب، وإن كان القياس يعطيه، كما قالوا في: وَذَرَ وَوَدَعَ ونحو ذلك، فلا يجوز لنا نحن أن نتكلم بما تركته العرب مما علمنا قصدتها لتركه، وإذا كان كذلك كان من حق الناظم أن يلتزم التنبيه على هذا في مواضع الاستغناء في هذا الباب، إذ كان فيه كثيراً جداً، ولم يفعل هذا، ألا ترى أن من أبنية الثلاثي التي تقدم له ذكرها ما يقتصر فيه على أفعال في القلة والكثرة، وذلك خمسة أبنية. أحدها: فَعَلَ نحو: كَبِدٍ وَأَكْبَادٍ، قالوا: قلّما يجاوزُ به أدنى العدد، والذي خرج منه قول: وَعِلٌّ وَوَعُولٌ، ونَمْرٌ ونَمْرٌ، قال سيبويه: "شبهوها بالأسود"، وعلى أن الناظم يظهر منه بعد أن فَعُولاً قياس فيه، وسيأتي ذكره، إن شاء الله.

والثاني: فَعَلَ نحو: قَمَعَ وَأَقْمَاعَ. والذي خرج عن قولهم:

ضَلَعٌ وَضُلُوعٌ، وَإِرْمٌ وَأُرُومٌ، قال سيبويه: "كما قالوا النمرور".

والثالث: فَعَلَ نحو: عَجَزٌ وَأَعْجَازٌ. والذي خرج منه قولهم: رَجُلٌ وَرَجَالٌ، وَسَبَعٌ وَسِبَاعٌ، قال سيبويه: "جاءوا به على فعال كما جاءوا بالضَّلَع على فَعُول".

والرابع: فَعَلَ، قالوا: إِبِلٌ وَأَبَالٌ. ولم يجاوزوه.

والخامس: فَعَلَ نحو: طُنَّبٌ وَأَطْنَابٌ. ولم يجاوزوه على ظاهر نقلهم.

وإذا ثبت هذا كان تركه التنبيه على هذا إخلالاً، مع أنه ربما كان له في هذا الباب من هذا النوع

لم ينبه عليها، والجواب عن الأول لا أتحمّقه الآن، وعن الثاني أنه أراد بقوله: "الزمه" أي: قياساً، لا تتعدّه

إلى غيره. ولا تناقض بين هذا الكلام وبين ما تقدم له؛ لأنه أمرٌ هنا بالتزام ما يجب التزامه، وكونه وُجِدَ في السماع شيءٌ ويخالفه نادراً لا يضُرُّ عدم التعرض لهي^{٢٧١}.

صرَّح الإمام الشاطبي بلفظة الاعتراض على ابن مالك في ألفيته في الزوائد الصرفية التي أضفاها على آراء العلماء، فهو لم يكن محايداً بخصوص هذه الآراء الصرفية، إنما يستحضرها ويناقشها ويحللها، وجوهر الاعتراض يكمن في أن صيغتي (فَعَال) و(فِعَال) من ناحية الإعمال والحكم عليها باللزوم المطلق، وإنما قيّد الإمام الشاطبي ذلك بمعتل اللام والعين، وأفاد بأن ذلك يجري مجرى الصحيح المطلق، وهنا جوهر الزوائد التي أبداها مستنداً إلى قول سيبويه في ذلك، فحكم سيبويه بالصحة على بنات الياء والواو التي تتعلق بالصيغتين، واتَّهم الشاطبي ابن مالك بعدم الضبط والتحري في دقة العبارة، انتقد الشاطبي في زوائده ابن مالك في مسألة اللزوم التي لم يقيد بها ورد عن كلام العرب، فحكم على ذلك بالبطلان بنص العبارة، وحرص الإمام الشاطبي على اعتماد الحكم الصرفي المبني على السماع أكثر من القياس؛ لأن المسموع أقوى من المقيس؛ لتمثيله الكلام الفصيح المنضبط الذي أنتجه أصحاب القريحة اللغوية السليمة، فنَبّه على وجوب ما يُسمع من العرب وقدمه على القياس، خطأ الشاطبي ابن مالك في قياسه للصيغ التي تركها العرب، فقدّم كلامهم المسموع على ما قاله به في القياس، وعدّ ذلك من باب الاستغناء، ومن ثم استعرض الشاطبي خمسة أوزان لجمع القلة والكثرة الوارد عن العرب مع التمثيل لذلك.

خلاصة القول في هذه المسألة

يصرِّح ابن مالك بالتزام صيغة (أفعله) في (فَعَال) و (فِعَال) من المضاعف أو المعتل، فلم يجمع على غيره، فالمضاعف؛ نحو: بنات وأبنة، وزمام وأزمة، وإمام وأئمة، والمعتل؛ نحو: قباء وأقبية، وثناء

^{٢٧١} الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م. المقاصد الشافية. ج. ٧. ص. ٤٨-٥١.

وأقنية، وإناء وآنية^{٢٧٢}، ويمتاز رأي الإمام الشاطبي بالتحكيم المنطقي لاستخدامات الأصول والأدلة في الزوائد التصريفية التي تعبر عن رأي الجمهور في ذلك، فترى الباحثة أن رأي الإمام الشاطبي نابع من عمق فكره الصرفي الذي يوافق فيه مجمل آراء الجمهور^{٢٧٣}، ويعتد بآراء القدماء بهذا الخصوص.

٨، ٢، ٣ مسألة ذكر أبنية جموع القلة

قال الناظم:

فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرَ وَحَمْرًا # وَفِعْلَةٌ جَمْعًا بِنَقْلِ يُدْرَى^{٢٧٤}

عرض المسألة:

قال الشاطبي: أتى في هذين المزدوجين ببناءي جمع، أحدهما للقلة وهو فِعْلَةٌ، وهو رابع الأبنية التي للقلة، والآخر "فُعْلٌ"، وهو خامس / أبنية الجموع وأول أبنية الكثرة. وكان اللائق بحسن الترتيب أن يذكر "فِعْلَةٌ" أولاً ليضمه إلى أشكاله من جموع القلة، ثم يذكر "فُعْلًا". ولم يفعل ذلك، ولعله أحرَّ ذكره تنبيهاً على كونه لا يقاس عليه، بل يوقف فيه على السماع، فلم يحفل به أن يكون مرتباً في الذكر على أشكاله، ولم يترك ذكره لشهرته على ألسنة المعربين المختصرين وغيرهم، والله أعلم.

^{٢٧٢} الزمخشري. أبو القاسم. ١٩٩٣م. الفصل في صنعة الإعراب. تحقيق: علي بو ملحم. بيروت: مكتبة الهلال. ص. ٢٧٤ وابن الأثير. المبارك بن محمد. ١٤٢٠هـ. البديع في علم العربية. تحقيق ودراسة: فتحي على الدين. السعودية: منشورات جامعة أم القرى. ج. ٢. ص. ٧٠ وابن الناظم. ١٤٢٠ - ٢٠٠٠. شرح ابن النّاطم على ألفية ابن مالك. ص. ٥٤٨ وابن يعيش. د.ت. شرح المفصل. بيروت: عالم الكتاب. ج. ٤. ص. ٤٠ والاسترادي. ركن الدين. ٢٠٠٤م. شرح شافية ابن الحاجب. تحقيق عبد المقصود عبد المقصود، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية. ج. ١. ص. ٥٧٣ والمرادي، ابن أم قاسم. ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م. توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك. ج. ٣. ص. ١٣٨٢ والأزهري، خالد عبد الله. ٢٠٠٠م. شرح التصريح على التوضيح. مصر: دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابي الحلبي ج. ٢. ص. ٧١٠.

^{٢٧٣} ابن خالوية. ليس في كلام العرب. ص. ٣٤٤ والمكودي. شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو. ص. ٣٢٤ وابن الناظم. ١٤٢٠ - ٢٠٠٠. شرح ابن النّاطم على ألفية ابن مالك. ص. ٥٤٨ وابن عقيل. ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م. شرح ابن عقيل على الألفية. ج. ٤. ص. ١١٨ والأزهري. ٢٠٠٠م. شرح التصريح على التوضيح. ج. ٢. ص. ٥٢٧.

^{٢٧٤} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٣.

فأما فِعْلَةٌ فذكر أنه يُدرى بالنقل، فقله:

وفِعْلَةٌ جمعاً بنقل يُدرى^{٢٧٥}

يعني أن هذا البناء على فِعْلَةٌ - بكسر الفاء وسكون العين - إذا كان جمعاً فإنه إنما يدرى، أي يعلم، ما هو جمع له من المفردات، بالنقل من كلام العرب، ولا يعلم بالقياس كما يعلم سائر ما ذكر بالقياس، بل لم يطرد فيه حال بينى عليه، فوقف على محله، والذي استقرئ في السماع منه أن يكون جمعاً لَفْعِيلٍ، قالوا: صَبِيٌّ وَصَبِيَّةٌ، وَعَلِيٌّ وَعَلِيَّةٌ، وَجَلِيلٌ وَجَلَّةٌ^{٢٧٦}.

اعترض الشاطبي في زوائده الصرفية على ذكر ابن مالك لهذه الصيغة من صيغ جموع القلة بعد ذكره مجمع صيغ جموع القلة، ولم يستطع ترك ذلك لشهرته وانتشاره؛ بمعنى أنه أصبح عاماً مجمع عليه من قبل أهل الاختصاص، كما أن ما استعرضه ابن مالك من أن صيغة (فِعْلَةٌ) تُدرك بالنقل من كلام العرب، فاعترض الشاطبي على ما أبداه ابن مالك، فزاد الشاطبي أن ذلك لا يعلم بالقياس بالإضافة أنه لم يشيع ويطرد، ومرتكز الاستقراء فيه يكون من خلال السماع عن العرب في كون صيغة فِعْلَةٌ تأتي جمعاً لصيغة فِعِيلٍ، وهذا وارد في الكلام العربي واستعمالاته.

خلاصة القول في هذه المسألة

ذكر ابن مالك من أمثلة جمع الكثرة: (فعل) وهو مطرد في كل وصف على (أفعل) مقابل (فعلاء) أو على (فعلاء) مقابل (أفعل) تحقيقاً، نحو: أحمر وحمراء وحمراء وحمراء، أو تقديراً، كأحمر وكمراء، وآلي وآلي، وعفلاء وعفل، وعجزاء وعجز، ومن أمثلة القلة: (فعل) ولم يطرد في شيء من الأبنية، وإنما هو محفوظ في نحو: ولد وولدة، وفتى وفتية، وشيخ وشيخة، وثور وثيرة، وغلام وغلمة، وشجاع وشجعة،

^{٢٧٥} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٣ البيت

فُعْلٌ لنحو أحمرٍ وحمراءٍ # وفِعْلَةٌ جمعاً بنقلٍ يُدْرَى.

^{٢٧٦} الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م. المقاصد الشافية. ج. ٧. ص. ٥٤-٥٥

وغزال وغزلة، وصبي وصبية، وخصي وخصية، وثني وثنية^{٢٧٧}، واد الشاطبي في زوائده التصريفية آلية الترتيب لصيغة جمع القلة التي لم يذكرها ابن مالك مع مجمل ما ذكره، فهذه زائدة منهجية، علاوة على تطرقه لما يُسمع من كلام العرب على صيغة (فَعْلَة) التي تأتي جمعاً لصيغة (فَعِيل) وهذا يرد كثيراً في لغة العرب واستعمالاتهم، وهذا مذهب الجمهور، فتوافق الشاطبي مع الجمهور^{٢٧٨}، وترى الباحثة الاستناد لذلك؛ لأن التعليل الذي أبداه الشاطبي يمثل مدخلاً صحيحاً في استقراء متن الألفية علاوة على ما يُجمع عليه العلماء في هذا الفن.

٣، ٢، ٩ مسألة ضبط صيغة (فَعْل) و(فَعْلَة) و(فَعْلَان): (ثَنِيٌّ وَثَنِيَّةٌ وَثُنْيَانٌ)

قال الناظم:

فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرَ وَحَمْرًا # وَفَعْلَةٌ جَمْعاً بِنَقْلِ يُدْرَى^{٢٧٩}

عرض المسألة:

وَلَفْعٌ، قالوا: شيخ وشيخة. وَلَفْعَالٌ - بضم الفاء - قالوا: غلام وغلّمة، وشجاع وشجعة، وَلَفْعَالٌ - بفتح الواو - قالوا: غزال وغزّلة، وشجاعٌ وشجعة. وَلَفْعَلٌ - بكسر الفاء وفتح العين - قالوا: ثَنِيٌّ وَثَنِيَّةٌ، والثني: الذي يكون دون السيد، يثنى به الأمور، أنشد الفارسي في التذكرة:

طوبل اليدين رهطه غير ثنّية # أشمُّ كريمٍ جاره لا يرهب^{٢٨٠}

^{٢٧٧} ابن الناظم. ١٤٢٠ - ٢٠٠٠. شرح ابن النّاطم على ألفية ابن مالك. ص. ٥٤٩

^{٢٧٨} ابن عقيل، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م. شرح ابن عقيل على الألفية. ج. ٤. ص. ١١٨ وابن قيم الجوزية، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب. ١٤٢٢ - ٢٠٠٢. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك. د. ط. ج. ٢. ص. ٩٠٠ والأزهري. ٢٠٠٠م.

شرح التصريح على التوضيح. ج. ٢. ص. ٥٢٨

^{٢٧٩} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د. ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٣

^{٢٨٠} البيت الطويل ينسب إلى الأعشى. الشاهد فيه: قوله "ثنية" والثنيان بالضم: الذي يكون دون السيد في المرتبة، والجمع ثنّية. وهو من شواهد أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي. ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. ج. ٦. ص. ٢٢٩٥

كذا قيّدته من كتاب شيخنا القاضي. وفي الصحاح: "جَارُهُ لَا يُرَهَّقُ"، ونسبه الجوهري للأعشى، وجعل ثنّية جمع ثنّيان، قال: "والثنّيان بالضم: الذي يكون السيد في المرتبة، والجمع ثنّية". وأنشد البيت. فلم يجعله الجوهري جمع ثنّي كما حكاه شيخنا القاضي عن بعض الشيوخ، لكنه حكى أثر ذلك أنه يقال أيضاً: ثنّي وثنّي، بالكسر والضم، ولم يذكر أن يجمع ذلك الجمع. فقد حصل من الجوهري أن فِعْلَةَ جمع لُفْعَلَانِ^{٢٨١}.

اعترض الشاطبي على ضبط صيغة جمع التكسير فُعْلَانِ التي هي جمع لصيغة فِعْلَةَ، واستند في هذا الشرح والتحليل على شيخه القاضي، ولجأ إلى كتابات الآخرين من أهل الاختصاص، مع استشهاده بمضمون كلام العرب، وما أنشده الفارسي ففي تذكرته من شعر.

خلاصة القول في هذه المسألة

تميل الباحثة إلى ما أبداه الإمام الشاطبي في زوائده الصرفية وما يرتبط بها من استدلالات منطقية توحى بعمق المنهجية التي يسير عليها الإمام الشاطبي، والتي يوافق فيها جمهور العلماء، فالارتكاز على رأي الجمهور من أسس التعامل عند المتأخرين في القضايا الصرفية ومتعلقاتها.

١٠، ٢، ٣ مسألة جمع صيغة (أفعل) على زنة (فعلاء)

قال الناظم:

فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرٍ وَحَمْرًا # وَفِعْلَةٌ جَمْعًا بِنَقْلِ يُدْرَى^{٢٨٢}

^{٢٨١} الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م. المقاصد الشافية. ج. ٧. ص. ٥٦.

^{٢٨٢} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٣.

عرض المسألة:

إذا اجتمع الوصفان جمع أفعال وفعلاء على فعل نحو: أحمر وحمراء، وأصفر وصفراء، وأبيض وبيضاء، تقول: حُمُرٌ وصُفُرٌ وبيضٌ. وكذلك أصمٌ وصمَاءٌ، وأبكمٌ وبكماء، وأعمى وعمياء، تقول: صمٌ وبُكْمٌ وعميٌّ. وكذلك سائر ما كان مثل ذلك. هذا هو القياس، وقد يجمع على فعلا نحو: سودان، وحران، وبيضان. وعلى فُعلى أيضاً نحو: أجرب وجربى، وأحمق وحمقى. وهو قليل أيضاً. إلا أن الناظم هنا ذكراً من أوجه:

أحدهما: أن قوله: "لنحو أحمر وحمراء" يوهم عدم اشتراط التقابل؛ لأنه إنما يؤذُنُ أنه أتى جمعاً لهذين المثالين خاصة لعطفه أحدهما على الآخر، فصار كقولك: أفعال لنحو بيتٍ وطللٍ. فهذا ليس فيه ما يوهم تقابلاً البتة، فكذلك أحمرٌ وحمراءٌ فسواءٌ ما مثل به، وقولك: أحمرٌ وأدماءٌ. والذي يعطي التقابل المراد قولك: لنحو أحمر حمراء، وحمراء أحمر. وإذا كان لا يعطي معنى التقابل مع أنه قد تقدم اشتراطه، وما تقدم من تفسير كلامه باعتبار الوصفين فغير متعين، فأشكَلُ إذاً وأوهم.

والوجه الثاني: أن ما مثل به لا يخلو إما أن يراعى فيه وصف التقابل على ما مضى أو لا يراعى، فإن كان مراعى اقتضى أن كل ما ليس له مقابل من أفعال وفعلاء وصفين فلا يجمع على فُعَلٍ قياساً. وقد مضى/ هذى، لكنه غير صحيح في إطلاقه، لأن أفعال وفعلاء إذا لم يتقابلا فإنهما على قسمين، أحدهما: أن يكون ذلك مجرد السماع لا لمانع سواه، وهذا لا يجمع على فُعَلٍ إلا سماعاً كما تقدم، نحو: حلّةٍ شوكاءٍ ولم يقولوا: ثوبٌ أشوك. وديمّةٍ هطلاءٍ كما تقدم، ولم يقولوا: سحابٌ أهطل. وامرأةٍ عجزاءٍ ولم يقولوا: أعجز. وكذلك رجلٌ آلي ولم يقولوا: ألياء. فكلام الناظم في هذا القسم غير صحيح.

والثاني: أن يكون عدم التقابل لمانع في الحلقة، أي لعدم المعنى الذي اشتق له الوصف من أحدهما ووجوده في الآخر، كقولهم: عدّراء، ولم يقولوا: أعدّر، لعدم العُدرة في المذكور، وِعَفلاء، ولم يقولوا: أعفل.

ورجلٌ آدرٌ، ولم يقولوا: آدرأء. فهذا ونحوه يجمع على فُعَلٍ قياساً، ألا ترى قال في التسهيل حين ذكر فُعَلًا: "وهو لأفعلٍ وفَعَلَاءٍ وصفين متقابلين أو منفردين لمانعٍ في الخِلقة، فإن كان المانع الاستعمال ففُعَلٌ فيه محفوظ". فأنت ترى أن ما أعطاه المثال من التقييد بالتقابل غير صحيح في هذا القسم، فإن كان وصف التقابل غير مراعى اقتضى أن كل ما كان على أفعلٍ أو على فَعَلَاءٍ من الأوصاف يجمع على فُعَلٍ في القياس، وهذا باطلٌ لما تقدم في نحو: آلى وشَوَكَاء وهطلاء وشبهه.

والوجه الثالث: أن من أفَعَلٍ وفَعَلَاءٍ المتقابلين بالتذكير والتأنيث ما لا يُجمع على فُعَلٍ قياساً، وذلك ما كان من نحو الأبرق والبرقاء، والأجرع والجرعاء، والأبطح والبطحاء، ونحو ذلك، فإنه إنما يُجمع المذكور فيه على أفعال فتقول: أبطحُ وأبارقُ وأجارعُ، قال:

وكانن بالأباطح من صديق يراني # لو أصبت - هو المصابا^{٢٨٣}

ويجمع المؤنث على فَعَالٍ نحو: بطاح وبارق. أما فُعَلٌ فلا يجمع عليه، وإذا كان كذلك فإطلاقه المقتضى لجمع هذا النوع على فُعَلٍ مفتقر إلى التقييد.

والجواب عن الأول: أن اشتراط التقابل مقصودٌ لهن وكلامه يعطيه بالتمثيل، لأن قوله: "لنحو أحمرٍ" يتضمن أنه مذكر حمراء، لأن من وصف أحمرًا أن يكون مؤنثه على حمراء، وكذلك قوله: "وحمرا" يتضمن أنه مؤنث أحمر، لأن ذلك من وصف حمراء. وإذا كان على هذا الترتيب لم يبق إشكالٌ في كلامه.

والجواب عن الثاني: أن كلامه في أحمر وحمراء موافقٌ لكلام سيبويه والفارسي وغيرهما، إذ يطلقون القول بذلك، وأن أفَعَلٍ وفَعَلَاءٍ يُجمعان على فُعَلٍ مطلقاً، ويمثلون بنحو ما مثل به الناظم، ولا يستثنون من

^{٢٨٣} البيت الوافر ينسب إلى جرير بن عطية (مدح الحجاج بن يوسف الثقفي). كائن: كم، الشاهد فيه: كلمة: "الأباطح" وهي جمع من أبطح وهو السيل كثير الرمل والحصى مائه. وهو من شواهد إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (المتوفى: ٥٣٥هـ). ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م. إعراب القرآن للأصبهاني. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية. الطبعة الأولى. ج. ١. ص. ٨٢. وعبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ). ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م. خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي. الطبعة الرابعة. ج. ٥. ص. ٣٩٧.

ذلك شيئاً، قال سيبويه: "وأما أفعالٌ إذا كان صفةً فإنه يُكسَّرُ على فُعِلٍ [كما كَسَّرُوا فَعُولًا على فُعِلٍ]، لأنَّ أفعالَ من الثلاثة، وفيه زائدةٌ، كما أنَّ فَعُولًا فيه زائدةٌ، وعدة حروفه كعدَّة حروف فَعُولٍ". ثم قال: "وذلك أحمرٌ وحُمْرٌ، وأخضرٌ

وحُضْرٌ". إلى آخر التمثيل، ثم حكى جمعه على فُعْلانٍ، ثم قال: "والمؤنث من هذا يُجمع على فُعْلٍ، وذلك حمراءٌ وحُمْرٌ، وصفراءٌ وصُفْرٌ" انتهى.

فلم يتعرض لغير ذلك مما ذكره المؤلف في التسهيل، وذلك - والله أعلم - لقلّة ما كان له مانع من الخلقة، فالقول بالقياس لا ينبغي أن يُقدم عليه، والأحوط وقفه على السَّماع. وأما ما كان المانع فيه الاستعمال فقد ثبت أنه محفوظٌ، فكلام الناظم إذ ذاك لا اعتراضَ فيه.

والجواب عن الثالث: أن الأبطح ونحوه من النظائر أصلها الصفة، إلا أن العرب استعملتها استعمال الأسماء، قال سيبويه في مسألة أفعال فُعْلَى، وأنه استعمل استعمال أَفْكَلٍ وأَجْدَلٍ، كما قالوا: الأسود والأبطح حيث استعمل استعمال الأسماء، فلما كان كذلك الحق بالأسماء حكماً، فليس إذاً من الصفات، فلا يدخل على كلام الناظم، والله أعلم^{٢٨٤}.

أفصح الإمام الشاطبي في زوائده كثيراً من الاستدراكات التي تتعلق بجمع صيغة (أفعل) على زنة (فعلاء)، وذكر أن القياس الصرفي قد يجمع على صيغة (فعلان) و(فُعْلَى)، ولكن حكم عليه الإمام الشاطبي بالقلّة وعدم الشيوع، ولكنه استدرك بشكل صريح على قول ابن مالك في أكثر من وجه، وذلك على صعيد الأسلوب الذي نظم فيه مسألة جمع التفسير المتعلق بصيغة (أفعل) و(فعلاء)، وبين الخطأ في القياس والتقابل عند التحليل والشرح والتمثيل، ووضح الإشكالية والوهم الذي وقع فيه ابن

^{٢٨٤} الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م. المقاصد الشافية. ج. ٧. ص. ٦٢-٦٣-٦٦

مالك في هذه المسائل، وتحدث في الوجه الثاني عن السماع في جمع صيغة (فُعَل)، وبين أن تقسم ابن مالك غير صحيح بنص العبارة في الوجه الثاني من زوائده بالاستدراك عليه.

خلاصة القول في هذه المسألة

إن الإمام الشاطبي في زوائده يركز على المضمون الصرفي ومناقشته بعمق وتحليله، وقدرته المنهجية الفائقة في ترتيب المضامين الصرفية وأطروحاتها وما يتعلق بها من مسائل، ترى الباحثة أن العقلية الكلية التي تدرك الجزئيات للإمام الشاطبي هي جعلته يضيف مزيداً من الزوائد على المضامين التي يُناقشها في شرحه لمتن ألفية ابن مالك في الصرف والنحو، ويمتلك الإمام الشاطبي المفاضلة في الترجيح الصرفي الصحيح حول مجمل المسائل الصرفية التي يطرحها في زوائده بكتاب "المقاصد الشافية".

٣،٢،١١ مسألة ما جُمع على (فُعَل)

قال الناظم:

ما لم يضاعف في الأعمّ ذو الألف # وفُعَلٍ جمعاً لفُعلة عُرف^{٢٨٥}

عرض المسألة:

قال الشاطبي: فمما جُمع على فُعَل وهو فُعلة قولهم: دولة ودول، ونوبة ونُوب، وقرية وقرى. أو على فُعلة قولهم: حلية وحلّى، وسيدكره أو مؤنثاً بالألف المتصورة نحو الرؤيا والرؤى، والسقيا والسقى، وسيدكر ذلك أيضاً. وقالوا في غير الثلاثي: عُجاية وعُجى، وهي عصبة تتصل بالحافر - وعدوٌ وعدى. وفي هذا الكلام ما دل على مخالفة الناظم للفراء والمبرد. أما مخالفته للفراء فلائذٍ الفراء يجمع ما كان فُعلة - بفتح العين - على فُعَل قياساً إذا كان واوياً العين نحو ما ذكر من دولة ودُول، ونوبة ونُوب. فيقول

^{٢٨٥} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٣

قياساً على ذلك في جوبة - للفرجة بين السحابة: جُوب، وفي حُوب، وفي روثة الأنف: رُوث - وما أشبه ذلك. والسَّماع هذا الشاهد في هذه المسائل، وقد علمت أن مثل هذا قليل لا يعتد بمثله في القياس.

وأما مخالفته المبرد فلأن المبرد يقيس على فُعلة بالتاء ما كان مؤنثاً دون تاء نحو: جُمَل، فيقول في جمعه: جُمَل، قال في المقتضب: فإن سَمِيَّتْهَا جُمَلًا أو حُسْنًا قلت: حُسُنَاتٌ وَجُمَلَاتٌ، كما تقول: ظَلَمَاتٌ وَغُرَفَاتٌ. قال: فإن قلت في هِنْد: هِنْدٌ كما تقول: كِسْرٌ وَجُمَلٌ وَحُسْنٌ، كما تقول: ظُلْمٌ وَغُرْفٌ - فـجيد بالغ "انتهى.

وكانه اعتبر في فُعلة التأنيث فقام عليه المؤنث وإن لم يكن بالتاء. ولم يرتضِ غيره هذا، بل اتبع السَّماع / كسيبويه وغيره. وظاهر كلام المبرد أن هذا الجمع في نحو: هِنْدٌ وَجُمَلٌ مختص بالأعلام، إذ لم يذكره إلا فيها، وحيث ذكر نحو: يَغْرٌ وَرَجُلٌ وَأُذُنٌ وَغُوْلٌ، أعني مما ليس بعلم لم ينبّه فيه على هذا الجميع، بل على طريقة الجمهور، فانظر في ذلك، فإن المؤلف في التسهيل إنما حكى الخلاف عنه على الإطلاق. وعلى الناظم في هذا النوع درك من وجهين:

أحدهما: أنه لم يقيد بكونه اسماً لا صفةً، بل أطلق القول بأن ما كان على فِعلة فجمعه قياساً فُعَلٌ. وهو في الأسماء صحيح كما تقدم تمثيلاً، وأما الصفات فقد نصّ في التسهيل على كون هذا الجمع فيها نادراً محفوظاً فقال: "ويُحفظ أيضاً - يعني فُعَلًا - في نحو فُعلةٍ وصفاً بعد ما قيّد أولاً أنه جمعٌ لفُعلةٍ اسماً. فيقتضي إطلاقه هنا أن يكون في الصفة أيضاً قياساً، وإنما هو محفوظٌ، قالوا: بُهْمَةٌ وَبُهْمٌ، وَسُوْقَةٌ وَسُوْقٌ، والبُهْمَةُ: الفارس الذي لا يدري من أين يؤتى من شدة بأسه.

والثاني: (وأنه) لم يقيد بكونه غير مضاعف، فإنه إن كان مضاعفاً فالقياس فيه فِعَالٌ نحو: قَبَةٌ وَقَبَابٌ، وَجُبَّةٌ وَجَبَابٌ، (وُقُلَّةٌ) وَقِلَالٌ. كذا يقول ابن أبي الربيع وغيره. وقد يظهر من كلام سيبويه إذ قال:

"المضاعف بمنزلة رُكْبَةٍ، قال: والفِعَالُ كثيرٌ في المضاعف نحو: جِلَالٍ وَقِيَابٍ وَجِبَابٍ". وكذا قال الفارسي.

والجواب أن يقال: أما الأول فالظاهر لزومه، وأما الثاني فالذي يظهر من كلام سيبويه أن القياس فيه فُعَلٌ لا فِعَالٌ، لأنه قال: "والمضاعف بمنزلة رُكْبَةٍ" يعني في اقتباسه، ثم ذكر أنه يجمه أيضاً على فِعَالٍ كثيراً، ولا يلزم من ذلك كون فُعَلٍ غير كثير، بل نقول: لو كان فِعَالٌ عنده قياساً لقال: إنه يُجمع أيضاً قياساً على فِعَالٍ. فليس في حكاية الكثرة دليل على قياسه، وعبارة الفارسي كعبارة سيبويه^{٢٨٦}.

استدرك الإمام الشاطبي في زوائده على ابن مالك في وجهين فتعرض لمضمون المسألة الصرفية في جمع (فُعَلَةٌ) بالقياس على (فُعَلٌ)، وبين ترجيحاتها بين الاسمى والوصفية في الطرح والتحليل الذي تعقب فيه كلام ابن مالك في ألفيته، وتحدث عن قيمة السماع والقياس واستند لقول ابن أبي ربيع وسيبويه والفارسي في مناقشة هذه المسألة، ومال الإمام الشاطبي لرأي سيبويه بشكل صريح إلى ذلك، وقاس عليها عبارة الفارسي في إطلاق الحكم الصرفي.

خلاصة القول في هذه المسألة

ترجح الباحثة ما ذهب إليه الإمام الشاطبي؛ لاعتماده على الأصول في التحليل والترجيح بين العلماء والحكم على مضمون الزائدة الصرفية التي أضافها على متن ألفية ابن مالك في الصرف والنحو.

١٢، ٢، ٣ مسألة ما يُجمع على (فُعَلٌ) و(فُعَلِي)

قال الناظم:

ما لم يضاعف في الأعمّ ذو الألف # وفُعَلٍ جمعاً لفُعَلَةٌ عُرف

^{٢٨٦} الشاطبي. ١٤٢٨/هـ ٢٠٠٧م. المقاصد الشافية. ج. ٧. ص. ٧٦.

ونحو كبرى ولفعلية فعلٌ # وقد يجيء جمعه على فعلٍ
 في نحو رامٍ ذو اطراد فعله # وشاع نحو كاملٍ وكملة^{٢٨٧}

عرض المسألة.

فما يُجمع على فُعَلٍ ما كان نحو الكبرى، وذلك قوله: "ونحو كبرى" وهذا المثال ينبئ عما كان من الصفات على الفُعَلِي أنثى الأفعال، فهو يُجمع وصفين:

أحدهما: أن يكون وصفاً لا اسماً؛ فإن كان اسماً لم يُجمع هذا الجمع نحو: أُبْلَى - اسم وادٍ - والحمى، وخزوى، والقصوى، وسعدى، وبهمى. وما جاء على فُعَلٍ من هذا فشاذ نحو الرؤيا والرؤى والسقيا والسقى، وقال عبدالله بن حجاج أبو الأقرع أنشده ابن الأعرابي:

وإن أراد النوم لم يقض الكرى # من هم ما لاقى وأهوال الرؤى^{٢٨٨}

والثاني: أن يكون مؤنث الأفعال، أي: إن المذكور إذا كان على الأفعال والمؤنث على الفُعَلِي فإن فُعَلًا قياسٌ في هذا المؤنث، فلو كان الفُعَلِي غير تأنيث الأفعال لم يُجمع على فُعَلٍ نحو: حُبَلَى وأنثى وأخرى - أنثى آخر بكسر الخاء - ومنه ما أنشده القالي - رحمه الله -:

وغادرنا يزيدُ لدى حُويّ # فليس بأيبٍ أخرى الليالي^{٢٨٩}

^{٢٨٧} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٣

^{٢٨٨} البيت الرجز ينسب إلى عبد الله بن حجاج الشاهد فيه: الرؤى: جمع رؤيَة وهي أيضًا: جمع رؤيا. وهو من شواهد المرسي، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده ١٤١٧هـ ١٩٩٦م. المخصص. بيروت: دار إحياء التراث العربي. الطبعة الأولى، ج. ٢. ص. ١٨٩

^{٢٨٩} البيت الوافر ينسب إلى وائل بن شر حبيب بن عمرو بن مرثد الضبعي: شاعر فارسي جاهلي. الشاهد فيه: حُويّ مثل طوى وهو موضع في ملل وهو من شواهد البكري الأندلسي، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد. ١٤٠٣ هـ. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع. بيروت: عالم الكتب. الطبعة الثالثة. ج. ٢. ص. ٥٢٠

أراد: آخر الدهر. وشاةٌ رُبِّي، فمثل هذا لا يجمع على فُعل، إذا اجتمع الوصفان جَمَعْتَ على فعل فقلت
في الكبرى: الكُبْرَى، وفي الصغرى: الصُّعْرَى، وفي الأولى: الأَوَّلَى، وفي الأخرى - تأنيث الآخر - الأخرى، وفي
الفضلى: الفُضَلَى، وفي العليا: العُلَى، وفي الدنيا - تأنيث الأدنى -: الدُّنَى، ونحو ذلك.

وقد تحصّل من كلام الناظم هنا مخالفة الفراء في كونه يجيز جمع الفُعلَى وإن لم يكن تأنيث الأفعال
على الفُعلَى قياساً كالرؤيا والرؤى، والسقيا والسقى، فيجوز عنده على ما نقل عنه في التسهيل أن يقال
في أُبْلَى: أُبْلَى، وفي حُمَى: حُمَى، وفي رُبَى: رُبَى، وفي حُبَلَى: حُبَلَى. وخالفه في التسهيل فقال بعد ما ذكر:
إنه "يحفظ في نحو الرؤيا ونوبة، ولا يقاس عليهما خلافاً للفراء"، وفي لقلة السماع في المسألة؛ إذ لا يقاس
إلا ما اشتهر واطرد في كلام العرب لاسيما في أبواب التكسير والمصادر ونحوها مما هو أدخل في نقل اللغة
منه في القياس.

وفي كلامه شيء من جهة اللفظ والمعنى، أما جهة اللفظ فإنه قال: "ونحو كبرى" فأتى دون ألف ولام،
وفُعلَى الأفعال لا تُفارق الألف واللام، فلا يقال: امرأة كبرى ولا صغرى، وإنما يقال بالألف واللام أو
الإضافة، ولذلك تأوّلوا قراءة من قرأ: {وقولوا للناس حسنى} حكاهما الأخفش أنها مصدر كالبشرى
والرجعى، وقد لحّن ابن الرومي في قوله:

كأن صغرى وكبرى من فواقعها # حصباء در على أرض من الذهب^{٢٩٠}

^{٢٩٠} البيت الطويل ينسب إلى ابن الرومي في ص. فة الخمر. الشاهد فيه: قوله "صغرى وكبرى". وهو من شواهد ضياء الدين بن الأثير،
نصر الله بن محمد. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر. المحقق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة. القاهرة: دار تحفة مصر للطباعة والنشر
والتوزيع، الفجالة. ج. ١. ص. ٤٧ وابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسيني القاسمي، أبو عبد الله، عز الدين،
١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م. العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم. حققه: شعيب الأرنؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة
والنشر والتوزيع. الطبعة: الثالثة، ج. ٨، ص. ٣٥٨

وأما ما فيه من جهة المعنى فإن فعلى على ثلاثة أقسام: صفة محضة، وهي الكبرى على مذهبه وسائر ما كان من فُعلى الأفعال^{٢٩١}.

ذكر الإمام الشاطبي في زوائده ما خالف به الفراء في جواز جمع الفُعلى، وأجاز ابن مالك في التسهيل جمع فُعلى على فُعَل؛ نحو: حُبلى على حُبَل، ومن ثم عارض نفسه في التسهيل أيضاً في كون ذلك لا يُقاس عليه خلافاً للفراء، وعلل سبب ذلك قلة السماع الوارد عن العرب، وأكد على أنه لا يُقاس إلا على ما شاع واطرد من كلام العرب، وهذا مذهب البصريين في تحري الدقة في سماع كلام العرب الفصحاء، بخلاف مذهب الكوفيين الذين توسعوا في الرواية والسماع، وقاسوا على الشواذ النادرة في العربية^{٢٩٢}، واعترض الإمام الشاطبي على كلام ابن مالك من ناحية اللفظ والمعنى في التعامل مع جمع صيغة فُعلى، واتّسمت زوائده بالتوضيح والشرح والاستزادة حول ذلك، واستحضر شاهداً قرآنياً يشمل على توجيه قرآني، وكشف عن اللحن الذي وقع فيه ابن الرومي، وتعرض لما هو من جهة المعنى في صيغة الفُعلى، وقسم ذلك إلى ثلاثة أقسام.

خلاصة القول في هذه المسألة

إنّ "فُعَل" من أوزان جمع الكثرة، يطرد في كل اسم رباعي قد زيد قبل آخره مدة؛ بشرط كونه صحيح الآخر وغير مضاعف إن كانت المدة ألفاً، وهذا في الأعمّ الغالب، ومن الأوزان، "فُعَل" وهو يطرد في اسم على "فعلة" أو فُعلى أنتى الأفعال، ككبرى^{٢٩٣}.

^{٢٩١} الشاطبي. ١٤٢٨/هـ/٢٠٠٧م. المقاصد الشافية. ج. ٧. ص. ٧٨ - ٧٩

^{٢٩٢} الأفغاني، سعيد. من تاريخ النحو العربي. الكويت: مكتبة الفلاح. ص. ٧٠ وأنيس، إبراهيم. ١٩٩٤م. من أسرار اللغة. ط٧. مكتبة

الأنجلو مصرية. ص. ٩ وضيف، شوقي. المدارس النحوية. القاهرة: دار المعارف. ص. ١٦٣

^{٢٩٣} النجار، محمد. ٢٠٠١م. ضياء السالك إلى أوضاع المسالك. ط١. بيروت: مؤسسة الرسالة. ج. ٤. ص. ١٩٩

وترى الباحثة أن ما ذهب إليه الإمام الشاطبي يمثل رأي جمهور أهل الصرف^{٢٩٤} فيما يختص

بجمع صيغتي (فَعَلَ) و(فُعِلَ).

١٣، ٢، ٣ مسألة ما جمع على (فَعِلَة) (فَعَلَ)

قال الناظم:

ولحو كبرى ولفعلة فَعَلَ # وقد يجيء جمعه على فَعَلَ

في نحو رامٍ ذو اطراد فَعَلَهُ # وشاع نحو كاملٍ وكمَلَهُ^{٢٩٥}

عرض المسألة:

فإن كان غير مكسور الفاء أو محرك العين فلا يُجمع قياساً هذا الجمع إلا بالسمع، نحو: مَعْدَةٌ ومَعَدٍ، ونقمة ونقم، وضيعة وضيع، وقد قاس الفراء على هذا فأجاز أن يقال مثلاً في ضَرْبَةٍ: ضَرَبَ، وفي صَحْفَةٍ: صَحَفَ. ومنه في كلامهم أيضاً: طال طَيْلُ فلان، والجمع الطَيْلُ. وقالوا: هَضْبَةٌ وهَضْبٌ، للمطرة الدائمة العظيمة القطر، قال ذو الرمة:

^{٢٩٤} المرادي، ابن أم قاسم. ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م. توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك. ج. ٣. ص. ١٣٨٨ وابن عقيل، ١٤٠هـ/١٩٨٠م. شرح ابن عقيل على الألفية. ج. ٤. ص. ١٢٠ والصبان. محمد. ١٩٩٧م. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. ط. ١. بيروت: دار الكتب العلمية. ج. ٢. ص. ٣٢٣ وابن قيم الجوزية، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب. ١٤٢٢ - ٢٠٠٢. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك. ج. ٢. ص. ٩٠١ وابن الناظم. ١٤٢٠ - ٢٠٠٠. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك. ص. ٥٤٩ والمكودي. عبد الرحمن بن علي بن ص. الح. ١٤٢٥ - ٢٠٠٥. شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو. د. ط. ص. ٣٢٦.

^{٢٩٥} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د. ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٣

فَبَاتَ يُشْزِرُهُ تَأْدٌ وَيُسْهَرُهُ # تَذَاؤُبُ الرِّيحِ وَالْوَسْوَاسِ وَالْمُهْضَبُ^{٢٩٦}

وهذا كله نادر^{٢٩٧}.

أضاف الإمام الشاطبي في زوائده ما سُمع عن العرب في جمع صيغة (فَعْلَةٌ) (فَعَلٌ)، ولم يُجمع على القياس، قد قاس الفراء الكوفي صيغة الجمع فَعْلَةٌ على فَعَلٌ؛ مثل: ضَرْبَةٌ ضَرَبٌ، واستشهد الشاطبي لذلك بقول ذي الرُّمَّة، وأطلق حكمه الصرفي حول بنية هذا الجمع بأنه نادر لا يُقاس عليه، وأخذ الإمام الشاطبي بمبدأ السماع عن العرب في ضبط هذين الصيغتين.

خلاصة القول في هذه المسألة

ترى الباحثة أن الإمام الشاطبي يميل إلى مذهب البصريين في أن السماع أقوى من القياس في التعامل مع أبنية الصيغ الصرفية التي وردت عن العرب.

٣،٢،١٤ مسألة ما يُجمع على (فَعْلَةٌ) و(فَعْلَةٌ)

قال الناظم:

ونحو كبرى ولفَعْلَةٍ فَعَلٌ # وقد يجيء جمعُه على فَعَلٍ^{٢٩٨}

عرض المسألة:

^{٢٩٦} البيت البسيط ينسب إلى غيلان بن عقبة بن مسعود الملقب بـ"الذي الرُّمَّة" البيت من موضوع "ما بال عينك" (يشزره: يقلقه، تذؤب الريح: مجيئها من كل ناحية، الوسواس: ما يسمعه من كل جهة. التأد: الندى) الشاهد فيه: كلمة الهضب وهي جمع من الهضبة تعني: المطر، وهو من شواهد القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م. الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي). تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. القاهرة: دار الكتب المصرية. الطبعة الثانية. ج. ٢٠. ص. ٢٦١. والفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري. د.ت. كتاب العين. المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي. د.م. دار ومكتبة الهلال. ج. ٧. ص. ٣٣٥

^{٢٩٧} الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م. المقاصد الشافية. ج. ٧. ص. ٨١-٨٢.

^{٢٩٨} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٣

يعني أن فِعْلَةً - بكسر الفاء - قد يأتي جمعه في السماع في فَعَلَ - بضم الفاء - كجمع فَعْلَةً، لكنه قليل، ولذلك أدخل قد في الكلام، ومثاله: إِسْوَةٌ وَأُسَى. وأنشد الأصمعي:

ولقد علمت وإن ضربت لي الأسي # أن الرزية كان يوم ذواب^{٢٩٩}

وقال متمم بن نويرة:

لعمري وما دهري بتأبين هالك # ولا جزع والدهر يعثر بالفتي

لئن مالك خلى علي مكانه # لفي أسوة إن كان ينفعني الأسي^{٣٠٠}

يقال: أُسْوَةٌ وإِسْوَةٌ. والغدى: جمع عُدْوَةٍ وَعِدْوَةٍ، وقد قرئ: {إذ أنتم بالعدوة الدنيا وهم بالعدوة القصوى} بالكسر والضم. والرشي: جمع رِشْوَةٍ. قال أبو عبيدة: رِشْوَةٌ ورِشَى - بكسر الراء - ورِشْوَةٌ ورِشَى - بضم الراء - قال وقوم يكسرون أولها، يقولون: رِشْوَةٌ، فإذا جَمَعُوا ضَمُّوا أولها فقالوا: رِشَى، فيجعلونها باللغتين، وقومٌ يضمون أولها فإذا جمعوا قالوا: رِشَى بكسر الراء. والصفى: جمع صِفْوَةٍ وصَفْوَةٍ، والدُّرَى جمع ذِرْوَةٍ. وأكثر ما يجيء هذا النوع في المعتل اللام. وعلى الناظم هنا نظر من أوجه:

أحدها: أن هذا الجمع مختص بالأسماء، ولا تجمع الصفات عليه في القياس، وإنما للصفة الجمع بالألف والتاء، ولذلك قال في التسهيل: "ومنها فَعَلَ، وهو لفِعْلَةٌ اسماً" فأخرج الصفة عن ذلك نحو: نِقْضَةٌ ونِضْوَةٌ، وفلانٌ من كِبَرَةٍ، ولد فلان ومن صِغَرَتِه، فلا يقال: نَضَى ولا نِقْضَ، ولا كَبَرَ ولا صِغَرَ، ولا نحو ذلك. وقد شد من ذلك قولهم: ذِرْبَةٌ للمرأة الصَّحْبَاءِ، قال الراجز:

^{٢٩٩} البيت الكامل ينسب إلى ربيعة الأسدي أبي ذؤاب قاتل عتيبة بن الحارث بن شهاب الشاهد فيه: الأسي جمع من الأسوة. والأسوة ما يأتي به الحزين وهو من شواهد أبو علي القالي إسماعيل بن القاسم. ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م. المقصور والممدود. المحقق: د. أحمد عبد المجيد هريدي (أبو حنلة). القاهرة: مكتبة الخانجي. الطبعة الأولى. ص. ٢١١

^{٣٠٠} البيت الطويل ينسب إلى مُتَمِّم بن نويرة البربوعي (قوله في رثاء أخيه) الشاهد فيه الأسي جمع من الأسوة. وهو من شواهد المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م. الكامل في اللغة والأدب. دار الفكر العربي - القاهرة. الطبعة الثالثة. ج. ٤ ص. ٦٧ والحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي. ١٩٩٥م. معجم البلدان. بيروت: دار صادر. الطبعة الثانية. ج. ١. ص. ٤٥٥.

يا سيد الناس وديان العرب # أشكو إليك ذربة من الذرب^{٣٠١}

وظاهر الناظم أن ذلك قياس، إذ لم يقيد فعلة بكونه اسماً غير صفة.

والثاني: أن ما كان من الأسماء فاء الكلمة فيه ياء لم يجمع على فِعَلٍ ولا على فِعَالٍ على حال؛ لأن الكسرة في الياء أول الكلمة مستقلة، ولذلك لم يجيء منه إلا لفظان في فِعَالٍ وهما: يِعَارٌ - جمع يِعْر، وهو الجُدِّي يُرْبَطُ في زبية الأسد -، وَيَقَاطُ جمعُ يَفْطُ وَيَقْطَآن - ولم يستثن الناظم هذا، وقد نبه على ذلك في التسهيل فقال: "ولا يكون فِعَلٌ ولا فِعَالٌ لما فاءه ياءٌ إلا ما ندر كِعِيارٍ".

والثالث: أن الاسم الناقص لا يُجمع وإن كان على فِعَلَةٍ إلا قليلاً غير مقيسٍ. وكذلك قيّد الاسم المجموع هذا الجمع في التسهيل بكونه تاماً نحرزاً من نو: عِضَّةٌ وَعِدَّةٌ وَرِقَّةٌ وَفَتَّةٌ ونحو ذلك، فلا يقال فيه: عِدَى، ولا رَقَى ولا: فَيْئى، وسواءً أكان محذوف الفاء أم اللام. وقالوا: قِضَّةٌ - لضربٍ من الحمض - والجمع: قِضَى، ولثَّةٌ ولثَى.

والجواب عن ذلك، أما الأول فالظاهر وروده. وأما الثاني فغير وارد، لأن ما فاءه ياء من الأسماء غير داخل عليه، إذ كان إنما كان من المفردات على فِعَلَةٍ، وما كان هكذا فلا يوجد فاء الكلمة فيه ياء أصلاً للصلة، التي لأجلها امتنع الجمع على فِعَلٍ وفِعَالٍ، وهو استئثار الكسرة في الياء أول الكلمة، وإنما توجد الياء فاء الكلمة إذا كانت مفتوحة أو مضمومة، وليس كلام الناظم فيه، فلا اعتراض.

وأما الثالث فلم يحضرنى الآن عليه جوابٌ، فلو كان مثلاً عِوَضَ "وفُعَلٌ جمعاً" إلى آخره:

^{٣٠١} البيت الرجز ينسب إلى ميمون بن قيس بن جندل من بني قيس ثعلبة الوائلي الملقب بالأعشى. قدومه على النبي صلى الله عليه وسلم (ديان العرب، الديان: فعال، من دان الناس، إذا قهرهم على الطاعة). **الشاهد فيه:** الذرية، بكسر الذال المعجمة يسكون الراء. أراد بالذرية امرأته، كنى بها عن فسادها وخيانتها إياه في فرجها. وقيل: أراد سلطة لسانها وفساد منطقتها. وهو من شواهد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعيلي الدمشقي الحنبلي، أبو محمد، تقي الدين (المتوفى: ٦٠٠هـ) ١٤١٠. جزء أحاديث الشعر. المحقق: إحسان عبد المنان الجبالي. الأردن: المكتبة الإسلامية. الطبعة الأولى ج. ١. ص. ٧٢. وأبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي. ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. المحقق: حسام الدين القدسي. القاهرة: مكتبة القدسي. ج. ٤ ص.

وفعل جمعاً لفعلة عُرِفَ^{٣٠٢}

ونحو كبرى، ولفعلة فَعَلَ اسماً متمماً وأتى فيه فَعَلَ لكان أسلم مما اعترض به عليه. ثم ذكر الجمع الرابع في هذا الفصل، وهو فُعَلَةٌ فقال:

في نحو رام ذو اطرادٍ فُعَلَةٌ^{٣٠٣}

إلى آخره. يعني أن ما كان من المفردات نحو رام، وهو اسم الفاعل من رمى يرمي، فإن جمعه المطرد فيه فُعَلَةٌ - بضم الفاء وفتح العين - وإنما قال: "ذو اطرادٍ" فقيّد بهذا المعنى لأجل أنه قياسٌ لا ينكسر، فكل ما أتى على هذا النوع فإن فُعَلَةٌ فيه سائغٌ. وقد يدخل على هذا الجمع غيره، لكنه نادر وغير قادح في الاطراد، فإذا قلت مثلاً: غازٍ وعُزَيٍّ، وعافٍ وعُفَيٍّ، وداعٍ ودواعٍ، قال الشاعر، أنشده الفارسي عن أبي زيد:

ألا إن جيرانِي العشية رَائِحٌ # أشكو دَعْنَهُم دَواعٍ من هَوَى ومَنادِحُ^{٣٠٤}

وما كان نحو هذا فإن ذلك لا يصرفنا عن جمعه على فُعَلَةٌ نحو غزاةٍ وعُفَاةٍ ودُعَاةٍ، وقَلَمًا يطلق الناظم في هذا الباب لفظ الاطراد إلا تنبيهاً على هذا المعنى، كما قال:

في اسمٍ مذكّرٍ رباعيٍّ بَمَدٍ # ثالثٌ أَفْعَلَةٌ عنهم اطَّرَدُ^{٣٠٥}

فإن "أَفْعَلَةٌ" هناك لا تكاد تجد غيره إلا مشاركاً له، فإذا تقرر هذا فقد نبه الناظم بمناله على أن الذي

^{٣٠٢} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٣٥

^{٣٠٣} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٣٥

^{٣٠٤} البيت الطويل ينسب إلى أبو زيد لحيّان بن جلبة المحاربيّ الشاهد فيه: والمنادح: جمع من مندوحة بمعنى البلاد الواسعة البعيدة، وأصل منادح: مناديح خذف الياء فأصبح المنادح وهو من شواهد الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر. ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م. جامع البيان في تأويل القرآن. د.م: مؤسسة الرسالة. الطبعة: الأولى. ج. ٢. ص. ٤٨٧

^{٣٠٥} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٣٤

يجمع على "فُعَلَّةٌ" باطرادٍ كل ما كان على فاعل (صفة لمذكر عاقل) معتل اللام^{٣٠٦}.

استدرك الشاطبي على ابن مالك في معنى صيغة الجمع (فُعَلَّة) تختص في الأسماء ولا يمكن القياس عليها في الصفات، واستدل بما أخرجه ابن مالك في التسهيل من كونها تختص بالأسماء، واستدل الشاطبي على ذلك بقول الراجز، وأفاد بأن مجيئها على الأسماء لا الصفات يوحي بالقياس، فجاءت كلمة (ذِرة) في الشاهد لغة على وزن قِربة، وورد عن العرب امرأة ذِرة؛ أي حديدة اللسان^{٣٠٧}، وقالوا في جمعها ذِرب؛ أي (فُعَل)، وزاد الشاطبي أن الكسر في أول صيغ الجمع مستقل واستثنى من ذلك صيغة (فُعَل) التي جاء منها لفظان، وقد نبه عليهما ابن مالك في ألفيته وتسهيله، واعترض الإمام الشاطبي في زوائده التصريفية على ابن مالك فيما يتعلق ببنية صيغة (فُعَلَّة) التي تُجمع على (فُعَل) سماعاً، وأفاد أنه قليل ما يأتي على جمع (فُعَل)، واستشهد بما أنشده الأصمعي ومتمم بن نُوية في هذه المسألة، وذكر القراءة القرآنية التي وردت فيها صيغة الجمع (فُعَلَّة) و(فُعَلَّة) بكسر الفاء وضمها، وذكر ما قاله أبو عبيدة بجواز اللغتين في هذه الصيغة، ويرى الإمام الشاطبي أن صيغة هذا الجمع أكثر ما تكون في معتل اللام.

واستدرك الشاطبي في زوائده أن صيغة (فُعَلَّة) في الاسم الناقص لا تُجمع، وإن جمعت فهي شاذة في قياسها تحفظ ولا يُقاس عليها، ويفند الشاطبي وجهة نظره ويجيب عنها ويُناقشها، سواء كان مستدركاً أو موافقاً في زوائده التصريفية، ويستعر جوهر كلام ابن مالك في ألفيته التي يقوم بشرحها وتحليلها، ويُؤكد بأن ذلك إذا تقرر كلام ابن مالك في كون صيغة الجمع (فُعَلَّة) تدل على ما كان يطرد على زنة فاعل

^{٣٠٦} الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م. المقاصد الشافية. ج. ٧. ص. ٨٧

^{٣٠٧} ابن عقيل. بهاء الدين. د.ت. المساعد على تسهيل الفوائد. ط ١. تحقيق: محمد بركات. دمشق وجدة. ج. ٣. ص. ٤٢٦.

معتل اللام كصفة لمذكر عاقل، وتشير هذه الزوائد الصرفية التي استدرکها الإمام الشاطبي وقام بمناقشتها إلى رأي جمهرة الصرفيين.

خلاصة القول في هذه المسألة

تري الباحثة أن مناقشات الشاطبي في زوائده تستند في مجملها إلى رأي الجمهور^{٣٠٨}، علاوةً على ما يصبغه من أقوال وشروحات وتحليلات واستدراكات تهدف في جوهرها إلى الكشف عن قيمة زوائده الصرفية وما يسير عليه من منهجية علمية يُعالج من خلالها متن ألفية ابن مالك عن طريق ما يُضيفه من زوائد في الجانب المختص بمسائل الصرف.

٣،٢،١٥ مسألة جمع الصفة فاعل على صيغة (فَعَلَة)

قال الناظم:

في اسمٍ مذكّرٍ رباعيٍّ ممدٍّ # ثالثٍ أفعلةٌ عنهم اطردُ^{٣٠٩}

عرض المسألة.

أما كون الصفة على فاعل فلأن غير فاعل لا يُجمع على "فَعَلَة" إلا نادراً نحو: غُويٍّ وغُواة، وقال أبو الأسود الدؤلي:

دع الخمر تشربها الغُواةُ فإنني # رأيتُ أخاها مُغنياً لمكانها^{٣١٠}

^{٣٠٨} الأزهرى. ٢٠٠٠م. شرح التصريح على التوضيح. ج. ٢. ص. ٥٣٢ وناظر الجيش. محمد بن يوسف. ١٤٢٨هـ. تمهيد القواعد

بشرح تسهيل الفوائد. ط١. ج. ١١. دراسة وتحقيق: علي فاخر وآخرون. القاهرة: دار السلام. ج. ٩. ص. ٤٧٨٥

^{٣٠٩} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٣

^{٣١٠} البيت الطويل ينسب إلى أبي الأسود الدؤلي (كان لأبي الأسود مولدٌ يختلف إلى الأهوز في تجارة، وكان رجلاً يصيب من الشراب، فوجدَ أي غضب عليه موجدةً بضاعة كان استبضعه إياها) والشاهد فيه: قوله الغُواةُ جمع من غُويٍّ وهو من شواهد السكري، أبو سعيد الحسن.

١٤١٨ هـ/١٩٩٨ م. ديوان أبي الأسود الدؤلي. بيروت: دار ومكتبة الهلال. ص. ١٦٢، ٣٠٦

وقالوا: عَدُوٌّ وَعُدَاةٌ، أنشد سيبويه:

سَقَوِي الحَمَرَ ثم تَكْنَفُونِي # عُدَاة الله من كَذِبٍ وِزْوَرٍ^{٣١١}

ونصَّ سيبويه على أن عُرَاة جمع عُريَان. وهذا كله قليل^{٣١٢}.

استدرك الإمام الشاطبي في زوائده الصرفية أن صيغة (فَعَلَّة) في غير الفاعل لا تُجمع عليه؛ لأن ذلك نادر القياس على الكلام العربي، ويكون محصور جداً في أبنية بعينها، وساق لذلك من شعر الدؤلي في لفظة (عُوَاة)، وضرب مثلاً لفظة (عَدُوٌّ) و(عُدَاةٌ)، وذكر أن سيبويه أنشد هذه الكلمة، ومطلع الإمام الشاطبي على كتاب سيبويه، وأورد أن سيبويه نصَّ على أن عُرَاة جمع عُريَان، وأطلق على ذلك حكم القلة، فجمع الإمام الشاطبي في أحكامه النادر والقليل على ما ذكر حول بنية جمع الصفة فاعل على صيغة (فَعَلَّة)، ويمثل ما ذهب إليه الشاطبي رأي الجمهور.

خلاصة القول في هذه المسألة

تستند الباحثة إلى رأي الإمام الشاطبي في التعرض لهذه المسألة في زوائده الصرفية، ومن ناحية أخرى ما يمثله الشاطبي من رأي الجمهور، علاوةً على التحليل العلمي والمناقشات الإثرائية التي تعتمد على الحجج والأدلة والبراهين من الشواهد والأمثلة الصرفية التي ذكرها الإمام الشاطبي في زوائده بكتابه "المقاصد الشافية".

٣،٢،١٦ مسألة ما يُجمع من الصفة فاعل لمذكر عاقل على صيغة (فَعَلَّة)

قال الناظم:

^{٣١١} البيت الوافر ينسب إلى النابغة الشاهد فيه: قوله "عُدَاة" جمع من عَدُوٍّ. وهو من شواهد مرتضى، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الزبيدي. د.ت. تاج العروس من جواهر القاموس. د.م. دار الهداية. ج. ١٤. ص. ٤٧٣ وسيبويه. ١٤٠٨ هـ -

١٩٨٨ م. الكتاب. ج. ٢. ص. ٧٠

^{٣١٢} الشاطبي. ١٤٢٨ هـ/٢٠٠٧ م. المقاصد الشافية. ج. ٧. ص. ٨٨

في نحو رامٍ ذو اطرادٍ فَعَلَهُ # وشاع نحوُ: كاملٍ وكَمَلَهُ
 فَعَلَى لوصفٍ كقتيلٍ وزَمِنُ # وهالكٍ ومَيَّت به قَمِنُ^{٣١٣}

عرض المسألة.

وأما كونها على فاعل فتحرز مما كان على غير هذا الوزن فإنه لا يُجمع هذا الجمع إلا ما شد من نحو: حبيثٍ وحَبَبَةٌ، وسيدٍ وسادةٍ، وخيِّرٍ وخَيْرَةٌ، حكي الفراء: قومٌ خَيْرَةٌ بَرَّةٌ. وهذا نادر^{٣١٤}.
 استعرض الإمام الشاطبي ما ذكره ابن مالك من جمع الكثرة على زنة (فَعَلَة) الذي يطرد في وصف المذكر العاقل صحيح اللام؛ وذلك مثل: كاملٍ وكَلَمَة، وبارٍ، وبررةٍ، واستثنى ابن مالك من غير فاعل ومن فاعل اسماً أو مؤنثاً أو غير عاقل أو معتلل اللام، لأن ذلك لا يُجمع على (فَعَلَة) باطرادٍ، وشذَّ عن كلام العرب ومقاييسه، ما ورد من مثال: سيِّدٍ وسادةٍ، وقلَّ ذلك في العاقل؛ مثل: ناعقٍ ونَعَقَة^{٣١٥}، وأفاد الإمام الشاطبي أن ما ذكره الإمام الفراء، يمثل ما ندر وردود عن كلام العرب الصحيح، فهو وضَّح ما ذهب إليه ابن مالك والفراء، ولا خلاف في ذلك، وهذا ما عليه جمهور الصرفيين.

خلاصة القول في هذه المسألة

ترى الباحثة أن رأي الإمام الشاطبي يتوافق مع رأي الجمهور، في استناده لما أوردوه في ثنايا اشتقاقهم للقواعد واستخدامهم للأصول ومحرياتهما، علاوةً على ما يرتبط بذلك من تحليلات أضفاها الإمام الشاطبي في أطروحته المنهجية وتحليلاته ومناقشاته.

^{٣١٣} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٣.

^{٣١٤} الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م. المقاصد الشافية. ج. ٧. ص. ٩٠.

^{٣١٥} المرادي، ابن أم قاسم. ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م. توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك. ج. ٣. ص. ١٣٩٠.

١٧، ٢، ٣ مسألة ما يُجمع من الصفات والأسماء على صيغة (فَعْلَة)

قال الناظم:

في نحو رامٍ ذو اطرادٍ فَعْلَة # وشاع نحو: كاملٍ وكَمَلَهُ
فَعْلَى لوصفٍ كقتيلٍ وزَمَنَ # وهالكٍ ومَيَّتَ به قَمِينٌ^{٣١٦}

عرض المسألة.

الصفة في هذا الفصل على ضربين، أحدهما: ما لم يستعمل استعمال الأسماء، وهو جميع ما تقدم ذكره في "فَعْلَة" و"فَعْلَة".

والآخر: ما استعمل استعمال الأسماء نحو: صاحبٍ وشاهد الحكم - في هذا النوع - وارعٍ وناوٍ للسمين من الإبل - في النوع المتقدم - فهذا لا يدخل في الحكم تحت القسم الآخر المذكور؛ لأن هذا لا يجمع على "فَعْلَة" إن كان معتل اللام، ولا على "فَعْلَة" إن كان صحيحها، فلا يقال: صاحبٌ وصَحْبَة، ولا: شاهدٌ وشَهْدَة، ولا يقال أيضاً: ناوٍ وثَوَاة، ولا راعٍ - لراعي الشاء - ورعاة، إلا مسموعاً. وقد قالوا هنا: رعاة، لكن لا يقاس عليه، وإنما باب هذا "فُعْلان" و"فِعْال" كما سيأتي، إن شاء الله. فلا بد من اعتبار هذا المعنى، وهو ألا تجري الصفة مجرى الاسم، وقد أشار المثال إليه؛ لأن "رام" و"كامل" مما لم يستعمل استعمال الأسماء. وهذا حسن.

وإنما فرقوا بين جمع "رام" وجمع "كامل" فضموا فاء المعتل ليخصوه بالتمييز من الصحيح، وهو عند البصريين - أعني فَعْلَة - من المثل التي اختلفت بالمعتل كما اختلفت به في فعل كسَيِّد ومَيِّت، والكوفيون يزعمون أنه مخفف من فُعَل؛ لأنه أصل في فاعل نحو صائمٍ وصَوْمٍ، وقائمٍ وقَوْمٍ، وضارب

^{٣١٦} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٣

وضرّب، لكن عوضوا من إحدى العينين التاء لما حذفوها تخفيفاً فقالوا: قضاة ورماء، قال البصريون: وهذا دعوى لا دليل عليها^{٣١٧}.

إن استعمال صيغة (فَعْلَة) في جمع فاعل صفة لمذكر عاقل، سيمكن توظيفه في الصفات التي تستعمل استعمال الأسماء، وحكم الإمام الشاطبي على ما أشار إليه ابن مالك بالحسن في قوله أن الصفة لا تجري مجرى الاسم، واستدل على ذلك بأن اسم (رام) و(كامل) هي صفات استعملت استعمال الأسماء في الأصل، وذكر رأي البصريين حول صيغة الجمع (فَعْلَة)، التي اختص بالمعتل دون الصحيح، وقاس ذلك على كلمة (سَيِّد) و(مَيِّت)، وخالف الكوفيون هذا الرأي في كون ذكر مخفف من الأصل (فُعْل)؛ لأنه يعود في أصله إلى فاعل، ومثال ذلك صائم وصوم، وتم التعويض عن المحذوف للتخفيف بالتاء، مثل: قضاة، التي أصلها قاضٍ، فتم تعويض الياء المحذوفة بالتاء في آخر الاسم، لأنه معتل الآخر ومضموم الأول^{٣١٨}، واستدل الإمام الشاطبي برد البصريين على أهل الكوفة، فواق بذلك رأيهم بأنه لا دليل على هذه الدعوى.

خلاصة القول في هذه المسألة

يتّضح للباحثة أن الإمام الشاطبي وافق رأي البصريين في هذه المسألة، وأقر الصرفيون ذلك وأجمعوا عليه، مما يجعل الباحثة ترجح قول الشاطبي لموافقة رأي الجمهور، وإجماع العلماء على ذلك، وعمق التحليل في العرض والتحليل الذي اتّبعه الشاطبي في زوائده التصريفية.

^{٣١٧} الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م. المقاصد الشافية. ج. ٧. ص. ٩٢.

^{٣١٨} المراد. محمد بن يزيد. المقتضب. تحقيق: محمد عظمة. بيروت: عالم الكتب. ج. ١. ص. ١٢٥ وابن عصفور. المتع الكبير في التصريف. ص. ٣٢٢ وابن الوردى، زين الدين ٢٠٠٨م. تحرير الخصاص في تيسير الخلاصة. ط ١. ج. الرياض: مكتبة الرشد. ج. ٢. ص. ٦٩١.

١٨، ٢، ٣ مسألة ما يُجمع على صيغة (فَعَلَى)

قال الناظم:

فَعَلَى لوصفٍ كقتيلٍ وزَمَنُ # وهالك ومَيّت به قَمِنٌ^{٣١٩}

عرض المسألة.

فعلي كل تقدير فكلام الناظم مشكّلٌ في المسألة جداً، وكلامه في التسهيل أقرب إذ قال: "ومنها فَعَلَى لَفَعِيلٍ بمعنى مصاب أو موجع. ويحمل عليه ما دل على ذلك من "فَعِل"، و "فَعِلَة"، و "فَعْلَان"، و "فَعِيل"، و "فاعل"، ومع هذا فالكلامان معاً يُشكّلان من جهة أخرى، وذلك أن حقيقة فَعَلَى في القياس أن يكون جمعاً لَفَعِيلٍ بمعنى مفعول، وهو الذي يأتي فعله في التصريف على فَعَلَ - مبنياً للمفعول - لكن إذا اختلفت بالآفات الداخلة على الحَيِّ كَرُهَا فهذا هو الذي أطلق القياس فيه سببويه وغيره من النحويين، قال سببويه: "وإذا كَسَّرْتَه - يعني فَعِيلًا بمعنى مفعول - كَسَّرْتَه على فَعَلَى". ثم أتى بالمثّل، ووجه ما أتى قليلاً على خلاف ذلك، ثم أخذ يذكر ما جاء من "فَعِيل" لا بمعنى "مفعول" أو غيره من الأبنية التي يأتي فعلها على "فَعَلَ" المبنى للفاعل في جُمع على "فَعَلَى"، وأن ذلك بالحمل على المعنى، إذ كان معناه معنى المفعول، وإن لم يكن في الاستعمال كذلك، وأنه مع ذلك قليل، وعلى غير القياس والأكثر، فقال: "وقال الخليل - رحمه الله - : إنما قالوا: مرضى، وهلكى، وموتى، وجربى، وأشباه ذلك؛ لأن هذا أمر يُبْتَلون به، وأدخلوا فيه وهم له كارهون وأصيبوا به، فلما كان المعنى معنى المفعول كَسَّرُوهُ على هذا المعنى. يعني أنهم اعتبروا في جمعه على فَعَلَى كَوْنُ المرض والهلاك والموت مما يدخل الإنسان فيه غير مختارٍ ولا مرید له، فصار كَمَن فَعَلَ به ذلك، أي صار كالجاري على فَعَلَ كقتيل، وإن

^{٣١٩} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٣

كان إنما جرى على فَعَل وهو مَرِضٌ، وهلك، ومات، ولم يأت على مُرِضٍ، ولا هُلِكَ، ولا مِيتَ. هذا معنى كلامه.

ثم قال: "وقد قالوا: هُلاَّك وهالكون، فجاءوا به على قياس هذا البناء وعلى الأصل، فلم يكسروا على المعنى، إذ كان بمنزلة جالس في البناء وفي الفعل"، يعني أنهم جمعوه على الأصل والقياس، وهو التسليم أو التفسير على ما يُكسَّرُ عليه اسم الفاعل، فقالوا: هالكون، كما قالوا: جالسون وقائمون. وقالوا: هُلاَّك، كما قالوا: قُوَّامٌ؛ لأنه اسمٌ فاعلٍ جارٍ على فَعَلٍ، لا اسم مفعول جارٍ على فُعِلَ. فلم يعتبروا فيه إلا أصل معناه وبابه، لا الشَّبه بالمفعول، ولا شك أن هذا هو الأصل والقياس^{٣٢٠}.

ناقش الإمام الشاطبي في زوائده الصرفية عند شرحه ألفية ابن مالك ما يُجمع على (فَعَلَى) من كلام العرب، وأضاف إلى أن هذه الصيغة تأتي جمعاً لصيغة (فَعِيل) التي قد تكون بمعنى مفعول، ويبيّن ما أشكل من كلام ابن مالك من خلال ذكره لقول سيبويه، ومن ثم استعرض صيغة الجمع لفعل الذي لا يكون بمعنى مفعول؛ لأن فعله يأتي على فَعَل المبني للمعلوم في جمع (فَعَلَى)، ويُحمل هذا على المعنى وليس على اللفظ، وهذا يأتي قليل على غير قياس في كلام العرب، فجمهور الصرفيين والنحاة يُؤكدون بأن اسم الفاعل يأتي بمعنى اسم المفعول^{٣٢١}، ويُلاحظ صياغة اسم المفعول من مصدر الثلاثي بالسماع في الدلالة على الذات والمعنى ولكن ليست على وزن اسم المفعول؛ نحو: "فَعِيل" نحو: "كحِيل بمعنى

^{٣٢٠} الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م. المقاصد الشافية. ج. ٧. ص. ٩٨-٩٩.

^{٣٢١} الاستباضي. شرح شافية ابن الحاجب. ج. ٢. ص. ١٤٣ والحازمي. أحمد. ٢٠١٠م. فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية. ط. ١.

مكة المكرمة: مكتبة الأسدي. ص. ٣

مكحول، و"فعل" كذبح بمعنى مذبوح، و"فعل" كقنص بمعنى مقنوص، و"فعله" كمضغة بمعنى ممضوغة، ويقتصر في ذلك على المسموع^{٣٢٢}، قد يجيء اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول والعكس نحو عيشة راضية. ونحو: {إِنَّهٗ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا} ^{٣٢٣}؛ أي مرضية وآتيا^{٣٢٤}، واستحضر الشاطبي تعليل الخليل لهذه المسألة الذي لا يرتبط باستعمال اللفظ الخاضع لقواعد اللغة؛ إنما فسرها الخليل على جهة المعنى، ووضح بعد ذلك أصل بنية الجمع وقياسها، وبيّن أن صيغة اسم الفاعل تُجمع جمع التكسير؛ مثل: جالس جالسون، وهالك هالكون، فم يُعدّ إلاّ بأصل معناه وليس شبهه بالمفعول في المعنى، ويبين ذلك أصل الوضع في هذه الصيغة واستعمالاتها القياسية في كلام العرب، وهذا ما درج عليه جمهور الصرفيين.

خلاصة القول في هذه المسألة

وترى الباحثة أن ما درج الشاطبي على استعماله وتوظيفه واستنباطه من كلام العرب الفصحاء، يتوافق مع ما ذهب إليه جمهور الصرفيين في مناقشتهم لطبيعة صيغة الجمع (فَعْلَى)، وهذا يشير إلى مسألة الإجماع التي يمكن للباحثة أن ترجح رأي الشاطبي انطلاقاً من ذلك.

٣،٢،١٩ مسألة جمع صيغة (فاعل) على (فُعَال)

قال الناظم:

فَعْلَى لوصفٍ كقتيلٍ وزَمْنُ # وهالكٍ ومَيِّتٍ به قَمِنُ ^{٣٢٥}

عرض المسألة.

^{٣٢٢} ابن هشام. عبد الله. د.ت. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق: الشيخ البقاعي. بيروت: دار الفكر. ج. ٣. ص. ١٩٧ والأفغاني. سعيد. ٢٠٠٣م. الموجز في قواعد اللغة العربية. بيروت: دار الفكر. ص. ٢٠٣

^{٣٢٣} القرآن: مريم ١٩ : ٦١

^{٣٢٤} الصبان. ١٩٩٧. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. ج. ٢. ص. ٤٧٧

^{٣٢٥} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٣

ثم قال: وهو على هذا أكثر في الكلام". يعني اعتبار الأصل من تكسيره على فُعَال، أو جمعه بالواو والنون على اطراد باب اسم الفاعل؛ "ألا ترى أنهم قالوا: دَامِرٌ ودُمَارٌ ودَامِرُونَ، وضَامِرٌ وضَمَرٌ، ولا يقولون: ضَمَرَى. فهذا يجري مجرى هذا". يعني أن "دامر" و "ضامر" عليه يجري هالكٌ في الحكم لا على المعنى.

ثم قال: "إلا أنهم قد قالوا ما سمعت على هذا المعنى". قال: ومثل الهلَّاءِ قولهم: مَرَضٌ وَسِقَامٌ، ولم يقولوا: سَمِيٌّ". قال: "فالجرى الغالب في هذا النحو غير فَعَلَى". يعني أن الغالب في هذا النحو كله أن يجري على حكم نفسه لا على حكم فَعِيلٍ بمعنى مفعول الذي باب جمعه فَعَلَى. وهذا الكلام ظاهرٌ الدلالة في أن غير فَعِيلٍ بمعنى مفعول لا يجمع على فَعَلَى قياساً أصلاً. ثم أتى سيبويه في بقية الباب بنظائر تخدم هذا المعنى. وهكذا يقول غير سيبويه من النحويين. ويقفون ما عدا فَعِيلاً بمعنى مفعول على السَّماع.

وقد اتَّضحَت المسألة والله الحمد، وظهر منها إشكال كلام ابن مالك هنا وفي التسهيل، وله في الفوائد أيضاً نحو مما في التسهيل، والذي يظهر من قوة كلامه في كتبه أن ذلك قياس في فَعِيلٍ بمعنى مفعول وفيما حُمِلَ عليه للشبه المعنوي، وليس بمقتصر به على السماع إلا فيما ليس يُتصور فيه معنى الإمامة والإيجاع وشبه ذلك. وعلى هذا المقصد نحاول في الجواب عن التخليط الذي وقع في المسألة في هذا النظم فنقول: إنَّ هذه المثل الأربعة المذكورة من حيث أتى بها مكررة المعنى وغير مكررة، يتحصل من معنى مجموعها معنى الإمامة والإيجاع في أربعة أمثلة، وهي: فَعِيلٌ بمعنى مفعول، وأتى به مقدماً دلالةً على أنه معتنى به، وأنه أصل الباب. ثم فَعِلٌ، ثم فاعلٌ، ثم فَعِيلٌ. وترك ذكر أَفْعَلٍ وفَعْلَانٍ لقلّة السماع فيهما

بالنسبة إلى الأربعة التي ذكر، وهكذا الأمر في نفسه، فإذا استقام كلامه على هذا التنزيل اتحد مع كلامه

في التسهيل وغيره، ولم يبق عليه إلا مخالفته في القياس في غير فَعِيلٍ بمعنى مفعول^{٣٢٦}.

استدرك الإمام الشاطبي في زوائده الصرفية على ابن مالك في جمعه لصيغة فاعل على فَعَالٍ،

وأفاد بأن ذلك مطرد، وبيّن الشاطبي من قول ابن مالك أن هذا الجمع لا يجري على حكم فَعِيلٍ بمعنى

مفعول الذي باب جمعه فَعَلَى، والظاهر من ذلك أن غير فَعِيلٍ بمعنى مفعول لا يسرّ عليه القياس عند

الصرفيين، واستشهد سيويه لهذه المسألة بكثير الأمثلة والتطبيقات، ويمثل هذا رأس الجمهور، بينما

جاءت صيغة فَعِيلٍ بمعنى مفعول مقصورة على السماع وليس القياس عند أهل الصرف والنحاة، ويستطرد

الإمام الشاطبي في توضيحاته وتحليلاته لجمل أقوال ابن مالك في ألفيته، وأبرز إشكاليات ابن مالك في

كتاباته "التسهيل"، و"الفوائد"، وانتقد تكرار الألفاظ والمعاني التي ردها ابن مالك في ألفيته، وتمثل

هذه الأوزان والصيغ في فَعِيلٍ ثم فَعِلٌ، ثم فاعلٌ، ثم فَعِيلٌ، وانتقد الشاطبي في زوائده ما تركه ابن مالك من

صيغة أَفَعَلَ وفَعَّلَانِ، ومجلة ذلك قلة المسموع على هذه الأمثلة.

خلاصة القول في هذه المسألة

يُلاحظ عمق المقارنة التي يجريها الإمام الشاطبي في استجلائه لجمل المقاصد الصرفية والنحوية

التي اشتملت عليها ألفية ابن مالك، ويعزز ذلك من المنهجية التي يسير عليها الإمام الشاطبي في زوائده

ضمن تحليلاته ومناقشاته التي يطرحها، ويمثل الإمام الشاطبي في إضافاته المحورية رأي الجمهور الذين

تناقلوه في كتاباتهم وأطروحاتهم، وينم ذلك عن الترتيب المنطقي السليم المبني على أصول صرفية ونحوية، مما

جعل الباحثة تتبنى رأي الشاطبي في ذكره للمسائل الصرفية في زوائده وتحليلاته وأطروحاته.

^{٣٢٦} الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م. المقاصد الشافية. ج. ٧. ص. ١٠٠.

٣،٢،٢٠ مسألة جمع صيغة (فَعَلَّة) على (فُعَل)

قال الناظم:

لِفِعْلِ اسْمًا صَحَّ لَأَمَّا فِعْلُهُ # وَالْوَضْعُ فِي فَعَلٍ وَفِعْلٍ قَلَّةٌ ٣٢٧

عرض المسألة.

فإن قيل: جمع فُعَل على فَعَلَّة قليل، وذلك قال سيبويه: "وقد يجيء إذا جاوز بناء أدنى العدد على فَعَلَّة". فأتى بعد المشعر بالتقليل، وكذلك فَعَل غيرَه، جعلها من المسموع ولم يُدخلها في القياس كما بنى أبي الربيع، وكذلك ابن عصفور لم يعدّه في قياس جمع فُعَل. وعلى نحو من طريقة سيبويه جرى الفارسي في الإيضاح، فكان حق الناظم أن يلحق فُعَلًا في هذا الجمع بأخويه ولا يجعله قياساً.

فالجواب: أن الناظم اعتمد على القياس فيه ثقة بشهادة سيبويه حيث أتى بِمَثَلِ فَعَلَّةٍ في فُعَل، ثم قال آخرًا: وذلك كثير. فاعتمد الناظم على الكثرة فقياس ولم يحفل بدلالة "قد" في أول كلامه، لأن هذا الكلام الأخير أصرح دلالة في المقصود عنده، وأيضاً فعلى القياس فيه بنى الجوزي في كراسته، فعلى هذا بنى والله أعلم ٣٢٨.

استدرك الشاطبي في زوائد على ابن مالك في جمع صيغة (فَعَلَّة) على (فُعَل)، واستدل بقول سيبويه في شرحه على هذه المسألة ومن تابعه الفارسي، بالإضافة إلى بيان مضمون ذلك من خلال الاعتماد على السماع، فاعتمد ابن مالك على السماع ولم يدخلها في القياس، وخالف بذلك ابن أبي الربيع وابن عصفور، ويلقي الشاطبي اللوم على ابن مالك في عدم إلحاق صيغة (فُعَل) من هذا الجمع بأخويه المذكورين في قول الناظم، واعترض عليه أيضاً في عدم إخضاعه لقياس الكلام العربي الفصيح،

٣٢٧ ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٣.

٣٢٨ الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م. المقاصد الشافية. ج. ٧. ص. ١٠٢.

وأجاب الشاطبي بأن ابن مالك اعتمد على القياس في ذلك، وعزز رأيه بقول سيبويه الحجة والثقة في جمع صيغة (فَعَلَّة) في (فُعَل)، وصرَّح بأن ذلك كثير يجري في كلام العرب، ففاس ابن مالك على مبدأ الكثرة وكذلك الجوزلي في كراسته، وأسند العلم في نهاية زوائده بالعلم لله (Ψ).

خلاصة القول في هذه المسألة

ترى الباحثة أن رأي الإمام الشاطبي يمثل منهجياً جديداً في تحليل صيغة الجمع (فَعَلَّة) على (فُعَل)، ويعبر عن رأس جمهور أهل الصرف في تحليلهم للمسائل ومناقشتهم لها.

٢١، ٢، ٣ مسألة: جمع صيغة (فَعَلَّة) على (فُعَل) و(فُعَل)

قال الناظم:

لِفُعَلٍ اسماً صح لا ماً فَعَلَهُ # والوضع في فَعَلٍ وفِعَلٍ قَلَّةٌ^{٣٢٩}

عرض المسألة:

الوضع، يريد به وضع العرب، والضمير البارز في "قللة" عائدٌ على بناء فَعَلَّة، يعني أن جمع فَعَل - بفتح العين - وفِعَل بكسرها جاء وضعه كلام العرب قليلاً، وإذا كان قليلاً فالنتيجة المقصودة أنه لا يُقاسُ على ما جاء منه.

فإن قيل: هل يكون هذان المثالان مقيدين بالاشتراط المتقدم، وحينئذ يكون هذا الجمع فيهما قليلاً، أم يكون السّمأه فيهما مطلقاً سواءً أكانا اسمين أم صفتين، وسواءً أصحَّ لأمُهما أم لا؟

فالجواب: أنه لا بد من اشتراط الشرطين في صحة نقل السماع القليل فيهما، وعلى ذلك اعتمد في التسهيل حيث قال: "ومنها فَعَلَّة لاسم صحيح اللام على فُعَل كثيراً، وعلى فَعَلٍ وفِعَلٍ قليلاً".

^{٣٢٩} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٣

فإن قيل: ما الدليل على هذه الدعوى؟

فالجواب: أن السماع دون الشرطين إما معدومٌ وإما شاذٌ، وهو إنما قال: إن ذلك قليل لا شاذ ولا معدوم، وفرقٌ عند الناظم بين القليل والشاذ، وقد مرَّ من ذلك في هذا التقييد مواضعٌ تدل على هذا القصد، وأيضاً فالصفة من فَعَلٍ المفتوح الفاء لم يذكر سيبويه فيه فِعْلَةٌ بوجه، ولا رأيتُ من حكى ذلك فيه ٣٣٠.

أضاف الإمام الشاطبي في زوائده الصرفية عند شرحه ألفية ابن مالك في الصرف والنحو، أن الوضع هو ما قام العرب بوضعه، وبين الشاطبي أن جمع صيغة (فَعْلَةٌ) على (فَعْل) و(فَعْل) جاء قليلاً، وهذا من الطبيعي أن يحفظ ولا ينقاس عليه بقية الكلام، ولكن ابن مالك أفاد في التسهيل أن صيغة (فَعْلَةٌ) التي للاسم صحيح اللام تُجمع على (فَعْل) كثيراً في كلام العرب واستعمالاتهم، وقرن الشاطبي أن مسألة السماع في ذلك إذا لم تقتن بالشرطين اللذان أقرهما ابن مالك في كتابه "التسهيل"، وبين الشاطبي أن هناك فرق بين القليل والشاذ المتعلق بهذا الجمع، واعترض على ابن مالك بقول سيبويه أن صيغة (فَعْلَةٌ) الدالة على الصفة لم ترد بهذا الوجه، ولا يوجد من جمهور العلماء من قال بما ذهب إليه ابن مالك.

خلاصة القول في هذه المسألة

ترى الباحثة أن رأي الإمام الشاطبي هو الراجح في هذه المسألة؛ لموافقته رأي جمهور الصرفيين، واستناد الإمام الشاطبي على التحليل والمناقشة والموازنة بين آراء أهل الصرف بخصوص هذه الزائدة المتعلق بجمع صيغة (فَعْلَةٌ) التي تأتي في باب جموع التكسير عند أهل الصرف.

٣٣٠ الشاطبي. ١٤٢٨/هـ ٢٠٠٧م. المقاصد الشافية. ج. ٧. ص. ١٠٣

٢٢، ٢، ٣ مسألة ما يُجمع من صيغة (فاعل) و(فاعلة) على زنة (فَعَلَ) و(فَعَّلَ) و(الفَعَّلَ)

قال الناظم:

وَفُعِّلَ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلُهُ # وَصَفَيْنِ نَحْوِ عَادِلٍ وَعَادِلُهُ
وَمِثْلُهُ الْفَعَّلُ فِيمَا ذَكَرْنَا # وَذَانِ فِي الْمَعَلِّ لَأَمَّا نَدْرَأُ^{٣٣١}

عرض المسألة:

أتى الشاطبي بقسمي المذكر والمؤنث، فلا بد أن يكون قوله هنا: "وفيما ذُكِّرًا" أي: فيما لم تكن فيها الهاء، ويدخل إذا ما كان صفة للمؤنث بغير هاء تحت فاعل المذكر؛ لأنه مذكَّر اللفظ، فيقتضي أن نحو: حائضٍ، وطامثٍ، وحاسرٍ، وماخضٍ مما جاء للمؤنث بغير هاء يُجمع على فُعِّلَ وفُعَّلَ قياساً، وذلك غير صحيح؛ لأنَّ هذا لا يُجمع على فُعَّلَ أصلاً، وإنما حكمه حكم المؤنث بالهاء، وإن فُرِضَ هذا القسم غير داخلٍ تحت المذكر، بقي حكم الصفة ناقصاً لسقوط قسمٍ من أقسامها، وذلك إخلالٌ مع إيهامه الدخول في حكم ما ذُكِّر. ولا يمكن أن يقال: إنه داخل تحت قسم المؤنث "اعتباراً بمعنى التأنيث فيه، وعلى ذلك يصحُّ؛ لأن المؤنث إنما يُجمع على فُعَّلَ خاصةً^{٣٣٢}.

أضاف الإمام الشاطبي في زوائده في شرحه على ألفية ابن مالك، وذكر أن صيغة (فاعل) و(فاعله) تُجمع على زنة (فُعَّلَ)، و حكم الشاطبي بالخطأ على ما جاء من الأبنية مؤنثاً بغير هاء في آخره؛ فإنه يُجمع على فُعَّلَ وفُعَّلَ، وعلل لذلك أن صيغة (فاعل) لا تُجمع على فُعَّلَ أصلاً، وتأخذ حكم المؤنث بالهاء، ولم يدخل هذا تحت صيغة فاعل الدالة على المذكر، ووقع ابن مالك في اللبس عندما أبقى حكم الصفة

^{٣٣١} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٣

^{٣٣٢} الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م. المقاصد الشافية. ج. ٧. ص. ١٠٩

ناقصاً لسقوط قسم من أقسامها، ووقع ذلك في إبهام وخلل، ويُلاحظ أن هذه صيغة (فاعل) المؤنثة لا تُجمع إلا على (فَعَّل).

خلاصة القول في هذه المسألة

ترى الباحثة أن ما صرح به الإمام الشاطبي يتمشى مع قول الجمهور في هذه المسألة، فأتت صيغة (فَعَّل) على القياس في وصف صحيح اللام على (فاعل) أو (فاعلة) نحو: ضارب وضرب وضاربة وضرب، وصائم وصوم وصائمة وصوم، ومن أئينة الجمع (فُعَّال): وهو مقيس في وصف صحيح اللام على (فاعل) نحو: صائم وصوام، وقائم وقوام^{٣٣٣}، وكل ذلك يتوافق مع ما ذهب إليه الجمهور.

٣، ٢، ٢٣ مسألة ما يُجمع على زنة (فَعَّل) على (فعال)

قال الناظم:

أفَعَّلَةُ أَفْعُلٌ ثُمَّ فَعْلَةٌ # ثَمَّتْ أَفْعَالٌ جَمُوعٌ قِلَّةٌ

وبعضُ ذي بكثرةٍ وضِعاً يفي # كأرجلٍ والعكسُ جاء كالصُّفِي^{٣٣٤}

عرض المسألة.

ذكر الشاطبي في الصفة أن جميع ما لحقه الهاء من فَعَّلٍ يجمع على فِعَالٍ نحو عَبَلَةٌ وَعِبَالٌ، وغيره، ولم يستثن من ذلك يائي العين من غيره، فالظاهر أن هذا التقييد من الناظم جرى على وهمٍ لا على تحقيق، والله أعلم^{٣٣٥}.

^{٣٣٣} ابن الناظم. ١٤٢٠ - ٢٠٠٠. شرح ابن النّاطم على ألفية ابن مالك. ص. ٥٥١. وابن عقيل، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م. شرح ابن عقيل

على الألفية. ج. ٤. ص. ١٢٣

^{٣٣٤} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٢

^{٣٣٥} الشاطبي. ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م. المقاصد الشافية. ج. ٧. ص. ١٣٢

استدرك الإمام الشاطبي في زوائده أن صيغة (فَعَلَ) على (فِعَال) بالهاء، ولم يستثن من يائي العين من هذا الوزن، فتقييد التّأظم حكم عليه الشاطبي بأنه يجري على توهم الصحيح، وليس التحقيق والثبت من هذه المسألة التي أضاف عليها الزائدة، وقد يستغنى بوضع مثال القلة عن مثال الكثرة، كقوله في رَجُلٍ: رَجُلٌ، ولم يجمعوه على مثال كثرة، ونظيره عُتُقُ وَأَعْنَقُ، وفؤاد وأفئدة، وقد يستغنى بوضع مثال الكثرة عن مثال القلة كقولهم في صَفَاةٍ صُفْيِي، ولم يجمعوه على مثال القلة، ونظيره قَلْبٌ وقلوب ورجل ورجال، وقد يستغنى بأحدهما عن الآخر في الاستعمال لقريظة مجازاً نحو: قول الله:

﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾ ٣٣٦

واعلم أن للكلام على جمع التكسير طريقتين، الأولى: وهي طريق سيبويه وأكثر النحويين، أن يتكلم على بنية المفرد فيقال مثلاً فَعَلَ يجمع في القلة على كذا وفي الكثرة على كذا، والثانية: وهي طريق المصنف أن يتكلم على بنية الجمع فيقول مثلاً أفعل يطرد في كذا ويحفظ في كذا^{٣٣٧}.

خلاصة القول في هذه المسألة

وترى الباحثة أن رأي الإمام الشاطبي يمثل ما ذهب إليه جمهور الصرفيين، قد يأتي بعض جموع القلة دالاً على الكثرة جمع ذلك المفرد لم يوضع إلا على بناء جمع القلة، كـ"أرجل" جمع رجل، وأعناق وأفئدة فإنهم لم يضعوا لها شيئاً من أبنية الكثرة وقد يأتي العكس، وهو الاستغناء بجمع الكثرة وضماً عن جمع القلة كـ"قلوب"؛ وفي تمثيل المصنف بالصفوي - جمع صفاء - لأن الجوهرى حكى في جمع صفاء

٣٣٦ القرآن. البقرة. ٢: ٢٢٨

٣٣٧ المرادي، ابن أم قاسم. ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م. توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك. ج. ٣. ص. ١٣٧٩

أصفاء حكى غيره: "ثلاث رجلة" كثلاث فتية^{٣٣٨}، ويُؤكد ذلك رأي الإمام الشاطبي في زوائده الصرفية فيما أورده ابن مالك في ألفيته.

٣،٢،٢٤ مسألة قياس الجمع على صيغة (فعل)

قال الناظم:

وَلْفُعُولِ فَعْلٍ نَحْوَ كَبِدٍ	#	يُخْصُ غَالِبًا كَذَاكَ يَطْرُدُ
فِي فَعْلٍ اسْمًا مَطْلُقَ الْفَا وَفَعْلَانِ	#	لَهُ وَلِلْفُعَالِ فِعْلَانِ حَصَلُ
وَشَاعَ فِي حَوْتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا	#	ضَاهَاهُمَا وَقُلَّ فِي غَيْرِهِمَا ^{٣٣٩}

عرض المسألة:

واعلم أن الناظم في قياس هذا الجمع في فَعْلٍ مخالف في ظاهر أمره للنحويين من وجهين: أحدهما: جعله إياه قياساً فيه، وليس كذلك عند غيره، بل هو موقوفٌ على السماع لقلته، وقلما يجاوزون به بناء أدنى العدد، وذلك أفعالٌ، فيقولون: أكبادٌ، وأنمازٌ، وأوعالٌ، وأكتافٌ. وهذا نقل سيبويه، والناظم صرّح هنا وفي التسهيل بالقياس كما ترى.

والثاني: أن كلامه يعطى أن فعلاً في الكثرة يُخْصُّ بْفُعُولٍ ولا يجمع على غيره عند إرادتها. وهذا ليس كذلك، لما نقله سيبويه من أن العرب يجمعونه على أفعال إذا أرادوا الكثرة، ألا تراه كيف قال: "وأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان فعلاً فإنك تكسّره من أبنية أدنى العدد على أفعال". ولم يقل: تُكسّره إذا أردت أدنى العدد، أو في أدنى العدد. قال: "وقلما يجاوزون هذا البناء". ثم ذكر ما نقل من تكسيه على

^{٣٣٨} ابن قيم الجوزية. برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب. ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك. الجوزية، تحقيق: الدكتور محمد بن عوض بن محمد السهلي. الرياض: مكتبة أضواء السلف.. الطبعة الأولى. ج. ٢. ص. ٨٩٥

^{٣٣٩} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٤

فُعُول، وأن ذلك قليلٌ. فأنت ترى بناء الأقل قد أغنى عن بناء الأكثر، فلم يُخصَّ فُعُولٌ إذا بالدلالة على الكثرة في فَعَلٍ لمشاركة أفعالٍ له في ذلك. وذلك خلاف ما يظهر من هذا النظم.

والجواب عن الأول أن يقال: لعل ابن مالك استقرأ فيه من كلام العرب كثرة أدتُه على القول بالقياس، وله من هذا النحو في كتبه كثير.

وعن الثاني: أن الخصوصية المقصودة هنا إنما هي بالنسبة إلى جمعٍ آخر من جموع الكثرة، لا بالنسبة إلى ما يدل على الكثرة عند العرب، ولا شك أن فعلاً لم يأت له في الغالب مثلاً كثرة إلا فُعُول، فكلامه صحيح. وقوله: "يُخصُّ غالباً" نكَّت بالغلبيَّة على ما جاء من جموع الكثرة مشاركاً لفُعُول، وهو غير غالب، وذلك فعلاً، فإنه قد جاء في فَعَلٍ قليلاً، قالوا: ظَرِبَ وظَرَابٌ^{٣٤٠}.

اعترض الإمام الشاطبي في زوائده على ابن مالك في مخالفته لإجماع النحاة في صيغة الجمع (فَعَلٍ)، وذلك في قياسه وهو موقوف على السماع ويعود ذلك لقلة استعمال هذه الصيغة في كلام العرب، وقليل ما يستخدم النحاة هذه الصيغة في التعبير عن تجاوز العدد، بالإضافة إلى اعتراض الشاطبي على كلام ابن مالك أن فعلاً في الكثرة يختص بصيغة فُعُول، ويتنافى هذا مع قول الجمهور وسيبويه في كون العرب يجمعون على صيغة أفعال للكثرة، وحكم الشاطبي على ما جاء به ابن مالك بالقلة والتوجه غير المنضبط الذي عبّر عنه الشاطبي في قوله "ليس كذلك"، وأفاد الشاطبي أن صيغة (فُعُول) تدل على الكثرة في صيغة (فَعَلٍ) لمشاركة أفعال له في الاشتقاق، وهذا التفسير يخالف ما جاء به ابن مالك في ألفيته، ويوجب الشاطبي على مناقشاته على ما كتبه ابن مالك في غير ألفيته، ويرجح الشاطبي قول ابن مالك في أجوبته على إجابات جمهور النحاة بعد استعراض آرائهم، ويبيِّن ذلك من خلال الأمثلة التي ساقها في هذه المسألة.

^{٣٤٠} الشاطبي. ١٤٢٨/هـ ٢٠٠٧م. المقاصد الشافية. ج. ٧. ص. ١٣٩-١٤١

خلاصة القول في هذه المسألة

وترى الباحثة أن الراجح من القول ما قاله ابن مالك، وما احتج به الإمام الشاطبي في توجيه قول الناظم، واستناه للأصول والتطبيقات اللغوية، واستخدام الشاطبي الأصول الصرفية والنحوية في هذا المضمار؛ مما يدعم ما ذهب إلى طرحه الإمام الشاطبي من عضده لرأي ابن مالك في تساؤلاته وإجاباته.

٣، ٢، ٢٥ مسألة ما انفردت به صيغة (فُعُول) التي تأتي جمعاً لصيغة (فِعَل)

قال الناظم:

وَبِفُعُولٍ فِعَلٌ نَحْوُ كَبِدٍ # يُخَصُّ غَالِبًا كَذَاكَ يَطْرُدُ^{٣٤١}

عرض المسألة:

قال الشاطبي: ورد في التسهيل، إذ قال: "وانفرد - يعني فُعُولٌ - مقيساً بنحو كَبِدٍ". ولم يذكر المشاركة. فاعترض عليه شيخنا القاضي في عرض الجموع بأنه كان ينبغي له أن يذكر فِعَالاً فيما وقعت (فيه) المشاركة، فإنه قد ذكر في فصل فِعَالٍ - يعني في التسهيل - أن فِعَالاً يجمع عليه، قال: فوجه الصواب أن يكون من جنس ما شارك فيه فُعُولٌ فِعَالاً، وهو قياسٌ في فُعُولٍ، وسماعٌ في فِعَالٍ". فعبارة ها هنا أحسن^{٣٤٢}.

اعترض الإمام الشاطبي في زوائده الصرفية على ما ورد في كتاب "التسهيل" لابن مالك، في كونه لم يورد معنى المشاركة في صيغة الجمع على زنة (فُعُول)، واستند الشاطبي لرأي شيخه القاضي في هذا الاعتراض، وأفاد ما قاله شيخه في كون صيغة فِعَالٍ يُجمع عليه فعلاً، وقياساً على ذلك ووجه الصواب فيه أن تكون هذه الصيغة من جنس ما شارك فيه صيغتي (فُعُول) و(فِعَالٍ)، فالقياس يسري على

^{٣٤١} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٤

^{٣٤٢} الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م. المقاصد الشافية. ج. ٧. ص. ١٤٢

(فُعُول)، والسماع وارد في (فِعَال)، وانفرد فُعُول عن فِعَال في اسم على فَعَلَ، فيقال: كُتِبُوا، وكَرِش وكُرُوش^{٣٤٣}، وحكم الإمام الشاطبي على ما قاله شيخه وما أورده ابن مالك في كتابه التسهيل بالحسن، ويؤيد ذلك ما فسره شيخه وأكدّه ابن مالك في تسهيله لا في نظمه للألفية.

خلاصة القول في هذه المسألة

ترى الباحثة ما استند إليه الشاطبي يعبر عن التوجيه الصحيح لهذه الزائدة؛ لأنه اعتمد على الشرح والتفسير، والقياس والسماع في بيان أصل هذه الصيغة من الجموع، علاوة على اعتماد على شيخه الذي نقله، ويعزز هذا رأي الشاطبي في موافقته للجمهور^{٣٤٤}، مما جعل الباحثة تميل لرأي الشاطبي فيما ذُكر في هذه الزائدة الصرفية.

٢٦، ٢، ٣ مسألة جمع صيغة (فُعُول) على (فُعُول)

قال الناظم:

وبفُعُولِ فَعَلٍ نَحْوِ كَيْدٍ # يُخْصُّ غَالِبًا كَذَاكَ يَطْرُدُ

في فَعَلٍ اسْمًا مَطْلُوقًا وَفَعَلٍ # لَهُ وَلِلْفَعَالِ فِعْلَانِ حَصَلَ^{٣٤٥}

عرض المسألة:

وأما فُعَلٌ - بضم الفاء - فمثاله: بُرِّدٌ وَبُرُودٌ، وَجُنْدٌ وَجُنُودٌ، وَبَرَجٌ وَبُرُوجٌ، وَجَرِحٌ وَجُرُوحٌ، وَظَاهِرٌ هذا الكلام جريانه في المضاعف والمعتل العين والمعتل اللام، أمّا المضاعف فليس قياسه إلا فِعَالًا في

^{٣٤٣} ابن عقيل. بهاء الدين. د.ت. المساعد على تسهيل الفوائد. ج. ٣. ص. ٤٣٥

^{٣٤٤} ابن مالك. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. ص. ٢٧٤ وناظر الجيش. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. ج. ٩. ص. ٤٧٩٢٠

وابن عقيل. بهاء الدين. د.ت. المساعد على تسهيل الفوائد. ج. ٣. ص. ٤٣٥

^{٣٤٥} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٤

الكثير، وقد جاء: حُصَّ وحُصِّص، وحُصَّ وحُصِّص، ولكنه نادر، فكيف يجعله الناظم قياساً على ما اقتضاه إطلاقه، وقد استثنى في التسهيل المضاعف من فُعِل فأخرجه عن كونه قياساً، ثم جعله من قبيل الشذوذات، وهو موافق هناك لغيره، وأما المعتل العين؛ نحو حُوْتُ ففُعُول فيه معدوم أو شاذ إن كان، وإنما جمعه في الكثير على فِعْلان كما سيأتي على فُعُول ولا فِعَال... " إلى آخره، وقد تقدم نقل هذا قبل، وأما المعتل فانفرد به أفعال كَمُدِّي وأمداء. وقد تقدم أيضاً. فإطلاق الناظم في هذه المسألة وقع على غير احتراز كالفصل قبله^{٣٤٦}.

أضاف الإمام الشاطبي في زوائده التصريفية أن صيغة (فُعِل) تُجمع على (فُعُول)، وتأتي هذه صيغة الجمع في صيغة على زنة (فُعِل) الصحيح؛ مثل: بُرْدٌ وَبُرُودٌ، وَجُنْدٌ وَجُنُودٌ، ويرى الإمام الشاطبي أن ظاهر القول وليس جوهره يدل على أنه ابن مالك أجرى الصحيح مجرى المضاعف والمعتل العين واللام، وذكر أن المضاعف لا يرد إلا على قياس (فعال) في الكثرة، ومثّل له: حُصَّ وحُصِّص، وأطلق عليه حكم النادر من حيث الاستعمال في الكلام العربي الفصيح، ويعترض الشاطبي على ابن مالك في ذلك متسائلاً كيف جعل ذلك قياساً على الإطلاق مع ندره وقوعه في كلام العرب، وذكر الشاطبي أن ابن مالك خالف نفسه في التسهيل في استثناء المضاعف من فُعِل ولم يعدّه من قبيل القياس إنما حكم عليه بالشذوذ، وتطرق الإمام الشاطبي للمعتل العين من صيغة (فُع)؛ مثل: حُوْتُ فهو لا يُجمع على صيغة فُعُول، بل يكاد يكون معدوماً وشاذاً، ويكثر في المعتل العين جمعه على فِعْلان كما استعرض الشاطبي ذلك، وانفرد ابن مالك في ذكر صيغة المعتل من مثل مُدِّي وأمداء، فاعترض الشاطبي أيضاً على أن إطلاق الحكم الوارد في هذه الزائدة وقع من ابن مالك في غير احتراز؛ أي بدون ترتيب، وفي هذه المسألة وقع ابن مالك في خلط منهجي بين كتابيه التسهيل والألفية.

^{٣٤٦} الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م. المقاصد الشافية. ج. ٨. ص. ١٤٤-١٤٥

خلاصة القول في هذه المسألة

وترى الباحثة أن قول الإمام الشاطبي في زوائده التصريفية على ابن مالك، ينبع من قوة الرأي المطروح المبني على أسس علمية في المناقشة والتحليل والمقارنة التي يجسدها ابن مالك في أطروحته الأساس التي يُنادي بها في مجمل ما توصل إليه من تفكير لغوي، وجاء الشاطبي بعقليته الفذة لينتقد ويصحح ويفند ويُناقش؛ مما حدا بالباحثة أن تميل إلى ما ذهب إليه.

٣٠٢، ٢٧ مسألة ما يُجمع من صيغة الجمع (فَعَل) إلى (فِعْلان)

قال الناظم:

وَيُفْعُولِ فَعِلٌ نَحْوَ كَيْدٍ # يُخْصُ غَالِبًا كَذَاكَ يَطْرُدُ
في فَعَلٍ اسْمًا مَطْلُوقِ الْفَا وَفَعْلانٍ # له وَلِلْفُعْالِ فِعْلانٍ حَصَلَ^{٣٤٧}

عرض المسألة.

قال: "وَفَعْلٌ له". هذا البناء يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون راجعاً إلى حكم فِعْلانٍ، كأن الكلام على فُعُولٍ قد تم ثم ابتداء الكلام على فِعْلانٍ، ويعني أن بناء فِعْلانٍ - بكسر الفاء - من جموع التكسير يكون قياساً لأبنية أحدها فَعْلٌ - بفتح الفاء والعين - هكذا رأيت مضبوطاً هنا، وفي التسهيل تكلم عليه أيضاً وقاسه. وفيه من النظر ما أذكره إثر هذا إن شاء الله، ولم يقيد هذا النوع بقيد، ومثاله: حَرَبٌ وَحَرْبانٌ، وَبَرَقٌ وَبَرَقانٌ، وَشَبَّثٌ وَشَبَّثانٌ، وَوَرَلٌ وَوَرَلانٌ. وفي المعتل: فَتَّى وَفَتَيانٍ، وَقاعٌ وَقِيعانٍ، وَساجٌ وَسِيجانٍ، وَنازٌ وَنِيرانٍ، وَنحو ذلك. وسيدكر المعتل العين، لكن إطلاقه في هذا النوع غير معترض، وذلك أنه لم يقيده بكونه اسماً، فيفهم له أن هذا الحكم

^{٣٤٧} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٤

عام في الاسم والصفة، وليس كذلك، وإنما هو مختص بالاسم، وبذلك قيده في التسهيل، ولم يذكر غيره قياسه في الصفة أصلاً، بل هو فيه إما معدوم، وإما شاذ إن وجد، ووجه ثانٍ في هذا الإطلاق، وهو اقتضاؤه جمع جميع أصنافه من صحيح ومعتل ومضاعف. وليس كذلك، بل هو في الصحيح وحده، أما المضاعف فبابه أفعال خاصة، وأما المعتل اللام فبابه فُعُولٌ لا فِعْلَانٌ، وإنما فِعْلَانٌ فيه قليل، وأما المعتل العين فقد ذكره إثر هذا، فهو الذي نبه على ما فيه وحده.

ثم إن الناظم على مقتضى هذا التفسير ينازع في كونه جعل فِعْلَانٌ قياساً في فَعَلٍ، مع أن النحويين سبويه وغيره إنما ظاهر كلامهم أنه سماع لا قياس؛ لأنهم إنما يسوقونه مساق المنقول خاصة، قال سبويه: "وما كان على ثلاثة أحرف وكان فَعَلًا فإِنَّكَ إِذَا كَسَّرْتَهَا لِأَدْنَى الْعَدَدِ؛ فَإِنَّهُ يَجِيءُ عَلَى فِعَالٍ وَفُعُولٍ"، ثم قال: "وقد يجيء إذا جاوزوا أدنى العدد على فُعْلَانٍ وَفِعْلَانٍ". فظاهر هذا المساق يقتضي أنه مسموع، وبذلك صح غيره. لكن يجاب عن هذا الأخير بأنه مذهب له، ذكره في التسهيل، ولم يقيد أنه سماع بل أطلق القياس فيه، والخلاف ففي المسألة خلاف في شهادة شهرة السماع فيه حتى يصح القياس أو عدم شهرته فلا يقاس، ولا شك أن قول الجمهور أولى، والله أعلم.

الاحتمال الثاني في تفسير كلام الناظم أن يكون فَعَلٌ في قوله: "وَفَعَلٌ لَهُ" راجعاً إلى فُعُولٍ أولاً، كأنه قال: وَفَعَلٌ ثَابِتٌ لِفُعُولٍ، يُجْمَعُ عَلَيْهِ قِيَاسًا، فيقال: أَسَدٌ وَأُسُودٌ، وَذَكَرٌ وَذَكَورٌ، وَالْقِيَاسُ فِي هَذَا ذَكَرَهُ النُّحَوِيُّونَ، إِلَّا أَنَّ الْإِعْتِرَاضَ عَلَى إِطْلَاقِهِ بِالصِّفَةِ وَارِدَ عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ أَيْضًا؛ إِذْ لَيْسَ فُعُولٌ فِي الصِّفَةِ جَمْعًا لِفَعَلٍ، وَإِنَّمَا بَابُهُ فِعَالٌ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ، وَأَمَّا الْإِعْتِرَاضُ بِالْمَعْتَلِ فَيُرَدُّ أَيْضًا عَلَى نَوْعٍ آخَرَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَعْتَلَ الْعَيْنَ بَابُهُ فِعْلَانٌ كَمَا سَيَذْكَرُهُ إِثْرَ هَذَا عِنْدَ تَمَثِيلِهِ بِقَاعٍ، ففُعُولٌ غَيْرُ دَاخِلٍ فِيهِ، وَكَذَلِكَ الْمَضَاعِفُ يَرُدُّ عَلَيْهِ؛ إِذْ لَا يَجْمَعُ عَلَى فُعُولٍ كَمَا لَا يَجْمَعُ عَلَى فِعْلَانٍ، وَإِنَّمَا يَصِحُّ كَلَامُهُ فِي الْمَعْتَلِ اللَّامِ.

وأما الاعتراض عليه بمخالفة النحويين في التفسير الأول فلا يرد عليه في هذا التفسير، ولهذا لما

كانت هذه الاعتراضات الثلاثة واردة عليه في كلا التفسيرين حملتهما كلامه، ولم أقتصر في شرح كلامه على أحدهما.

ثم التحقيق في الموضوع أنه إنما قصد هذا التفسير الثاني؛ لأنه قد عد بعد ذلك فعلاً على وجهين، معتل العين وغير معتلها، فالمعتل شائع مقيس، وهو الذي مثل بقاع، والصحيح قليل، وهو الذي أشار إليه بقوله: "وقل في غيرها"، على ما يذكر إن شاء الله، وإذا كان كذلك تعين هذا الثاني، وإنما ذكر الأول على حسب الفهم السابق لبإدي الرأيين وعلى الثاني حمله ابن الناظم، إلا أنه استشعر من قوله: "وفعل له" أيضاً؛ حيث أطلق القول فيه ولم يقيد باطراد أنه محفوظ فيه، وما قاله خلاف الظاهر من كلام أبيه، فقد مر له مواضع كثيرة، وتأني أخر، لا يقيد باطراد مع أنها مطردة، فما فسّر به ضعيفاً، والله أعلم^{٣٤٨}.

يتضح مما سبق أن الإمام الشاطبي في زوائده الصرفية التي أضافها على ما قاله الإمام ابن مالك، جاءت خصبة بالأطروحات التخصصية التي تعتمد في أساسياتها على مناقشة الآراء الصرفية والكتابات التي تدور حول أبنية الكلام، فاعتمد على آراء الأوائل في ذلك من أمثال سيبويه، وتنوعت ترجيحات الإمام الشاطبي وأحكامه الصرفية حول مسألة صيغة الجمع التي استعرضها وآليات بنائها واستعمالاتها، كل ذلك يساهم في بيان معالم منهج ابن مالك في نظمه للألفية، وشرح الإمام الشاطبي وأدلته التي وظّفها في تحليل ما ذهب إليه ابن مالك في ألفية التي تدور في فحواها حول الصرف والنحو، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل أجرى الإمام الشاطبي مقارنات بين أقوال ابن مالك في الألفية والتسهيل.

^{٣٤٨} الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م. المقاصد الشافية. ج. ٧. ص. ١٤٦-١٤٨

خلاصة القول في هذه المسألة

تسترشد الباحثة بالعقلية المنطقية التي يمتلكها الإمام الشاطبي في شرحه على ألفية ابن مالك من خلال كتابه "المقاصد الشافية"، ويعزز هذا المنحى العلمي في التعمق في الفهم والشرح والطرح الكلي والجزئي بحمل المسائل التي اشتملت عليها الزوائد الصرفية في هذا الكتاب.

٢٨، ٢، ٣ مسألة حكم الجمع على صيغة (فعلان)

قال الناظم:

- وَبِفُعُولِ فَعَلٍ نَحْوِ كَبِدٍ # يُخَصُّ غَالِبًا كَذَاكَ يَطْرُدُ
فِي فَعَلٍ اسْمًا مَطْلُقَ الْفَا وَفَعَلٍ # لَهُ وَلِلْفُعَالِ فِعْلَانِ حَصَلُ
وَشَاعَ فِي حَوْتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا # ضَاهَاهُمَا وَقُلَّ فِي غَيْرِهِمَا^{٣٤٩}

عرض المسألة:

فُعَالٌ - بضم الفاء - يعني أنه يُجمع على فِعْلَانٍ قياساً ومثاله: غُرَابٌ وَغِرْبَانٌ، وَعَقَابٌ وَعَقْبَانٌ، وَغِلْمَانٌ وَغِلْمَانٌ، وَبُعَاثٌ وَبُعْتَانٌ، وَخُرَاجٌ وَخُرُجَانٌ. ولم يقيده بصحيح من غيره فيجري القياس، فتقول في المضاعف: دُبَابٌ وَدِبَابٌ، وفي المعتل: خَوَازٌ وَحِيرَانٌ، وكذلك أيضاً لم يقيده بالاسم فيعطي أن الصفة كذلك أيضاً. وهو غير صحيح، وإنما ذلك في الاسم لا في الصفة كما تقدم تمثيله، وبذلك قيده في التسهيل، وإنما جمع فُعَالِ الصفة على فُعَلَاءٍ أو أَفْعَلَاءٍ على تفصيل يذكره الناظم بعد في فَعِيلٍ، وإن كان لم يذكره في فُعَالٍ ولم ينبه عليه، لأن فَعِيلًا وَفُعَلَاءً أَحْوَانٌ يَجْرِيَانِ فِي الصِّفَةِ مَجْرَى وَاحِدًا^{٣٥٠}.

^{٣٤٩} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٤

^{٣٥٠} الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م. المقاصد الشافية. ج. ٧. ص. ١٤٩

أضاف الإمام الشاطبي في زوائد التصريفية على ابن مالك في ألفية، عندما ذكر حكم الجمع الذي على صيغة (فُعْلان)، فتُجمع صيغة (فُعَال على صيغة فِعْلان وفق المقيس على كلام العرب الفصيح، وذكر الشاطبي أمثلة لذلك مما قاله ابن مالك، وأفاد معترضاً على عدم تقييد ابن مالك لهذه الأمثلة ببيان نوعها الصحيح الذي يجري على القياس، وبَيّن ما يجري في المضاعف على صيغة (فُعْلان)؛ مثل: ذِبَّان، وتطرق للمعتل ومثّل له بكلمة (حُور) على (حيران)، فلم يقيده من الناحية المنهجية بذكره لصفه هل اسم أم صفة، ويرى الإمام الشاطبي أن ذلك يزيل اللبس عند القارئ، وحكم على ذلك بعدم الصحة، ثم علل لهذا الحكم في كون ذلك يختص بالاسم دون الصفة، وذكر أن ابن مالك أورد ذلك في كتاب التسهيل وليس في الألفيّة، واستعرض أيضاً صيغة الصفة (فُعَال) التي تُجمع على (فُعلاء) أو (أفُعلاء) خلط في ذكرها ابن مالك عندما أورها بعد صيغة (فَعِيل) في أبنية الجموع التي يتحدث عنها في ألفيته.

خلاصة القول في هذه المسألة

وترى الباحثة أن رأي الإمام الشاطبي هو الراجح في بيان هذه الزائدة وشرحها على ألفية ابن مالك، وموازنة الشاطبي لما ورد من معلومات إضافية تبين طبيعة الزائدة، وتبرهن على فاعلية الأصول المنهجية التي تعقّب فيها الشاطبي ابن مالك في مختلف التطبيقات الصرفية التي أضافها في شرحه لألفية ابن مالك من خلال كتابه "المقاصد الشافية".

٢٩، ٢، ٣ مسألة ما يُجمع على صيغة (فعلان)

قال الناظم:

في فَعَلٍ اسماً مطلق الفاء وفَعَلٍ # له وللْفُعَالِ فِعْلَانِ حصل^{٣٥١}

عرض المسألة.

اتضح من كلامه أنه وافق الجماعة في أن فِعْلَانِ لا يقاس في فَعَلٍ مطلقاً، وإنما يختص بقياسه بما خصّه به، خلافاً لما ذكر في التسهيل من القياس مطلقاً؛ إذ قال: "ومنها فِعْلَانُ لاسمٍ على فَعَلٍ أو فُعَالٍ أو فَعَلٍ مطلقاً، أو فَعَلٍ واوٍ العين" فلم يقيد فَعَلًا بما قيده به هنا وجعلها شائعاً، ولا شك أن فيه كثرة ولكن لا تبلغ عندهم غيرها، فما ذهب إليه هنا أسدٌ مما ذهب إليه هنالك^{٣٥٢}.

يؤكد الإمام الشاطبي في زوائده التصريفية أن ابن مالك في ذكره لما يُجمع على (فعلان) قد وافق فيه جمهور الصرفيين عندما ذهب أن ذلك لا ينقاس على زنة (فَعَلٍ) مطلقاً، وخصص هذه الزائدة بما دُكر فيها، ويستدرك الإمام الشاطبي عليه بما خالف به نفسه في إطلاق القياس وعدم تخصيصه في كتابه "التسهيل"، فلم يحدد ويقيد إنما أطلق الحكم على شيوخه، ويرجح الشاطبي أن ما ذهب إليه ابن مالك في الألفية أسدٌ وأصحُّ مما ذكره في التسهيل، ومرد هذا الترجيح إلى التنظيم المنهجي الذي يبرهن على مدى التمكن والدقة التي يُمارسها الإمام الشاطبي في زوائده التصريفية على ما بذله العلماء.

خلاصة القول في هذه المسألة

تستند الباحثة إلى رأي الشاطبي في طرحه للزوائد التصريفية من منطلق أساس في الترجيح الصربي وأحكامه التي تقوم على الفهم العميق لطبيعة الزائدة التي تتعلّق بصيغة الجمع (فعلان)؛ بالإضافة إلى

^{٣٥١} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٤

^{٣٥٢} الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م. المقاصد الشافية. ج. ٧. ص. ١٥٤

القدرة العالية في تنظيم المعرفة الخاصة بالزوائد التصريفية ومسائلها، وما يبذله في عملية التحليل المتعمق والاستدلال العلمي لمجمل شروحات الزوائد التصريفية.

٣٠، ٢، ٣ مسألة ما يُجمع من (فَعَلَ) على (فُعْلَان)

قال الناظم:

وَفُعْلَانُ اسْمًا وَفِعِيلًا وَفَعَلَ # غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ فُعْلَانُ شَمَلٌ ٣٥٣

عرض المسألة.

وإنما يجمع على فُعْلَانِ الاسم؛ فتقول في ظَهَرَ: ظُهْرَان، وفي بَطَنٍ: بَطْنَانٌ. وفي تَمَرٍ: تَمْرَانٌ، وفي عَبَدٍ: عَبْدَانٌ، وهو أيضاً لم يقيد بصحة واعتلال، فيجري حكمه في الصحيح، كما مثل، وهو صحيح، وفي المعتل والمضاعف أيضاً، وهو غير صحيح؛ فإن المعتل العين بالواو بابه في الكثير فَعَالٌ، وهو قليل في ذي الياء والكثير فيه فُعُولٌ، وقد تقدم ذلك، وكذلك في المضاعف، ولم أرَ من ذكر في المعتل هنا فُعْلَانٌ لا قياساً ولا سماعاً، وإنما حُكِيَ في ذي الواو فُعْلَانٌ بكسر الفاء؛ نحو: ثَوْرٍ وَثِيرَانٍ، وَقَوْزٍ وَقَيْرَانٍ، فهذا الإطلاق فيه ما ترى ٣٥٤.

أضاف الإمام الشاطبي في زوائده التصريفية في شرحه لألفية ابن مالك، أن صيغة (فُعْلَان) تأتي جمعاً لصيغة (فَعَلَ) الصحيحة، ولكن ابن مالك لم يقيد ذلك بالصحة أو الاعتلال، فهذا فيه خلط؛ لأن المعتل يُفهم من طبيعة كلامه العام أنه يجري مجرى الصحيح كما مثله، أمّا عدم ذكره للمعتل أو المضاعف؛ فإن الشاطبي حكم عليه بعدم الصحة، وعلل ذلك أن المعتل العين بالواو يأتي في بابا جمع

٣٥٣ ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٤

٣٥٤ الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م. المقاصد الشافية. ج. ٧. ص. ١٥٦.

الكثرة على صيغة (فَعَال)، وأفاد بأن ذلك قليل في ذوات الياء، والأكثر أن يأتي على صيغة (فُعُول)، ولم يجد الإمام الشاطبي في القياس أو السماع ما يفيد أن المعتل يأتي على فُعَلان، وهذا ينفي كلام ابن مالك ويعترض عليه، وقدّ الشاطبي ذلك بما حُكي عن العرب في ذي الواو من صيغة (فُعَلان)؛ مثل: قَوَزٍ وقِيْزان، وذيل المسألة بأن ابن مالك أطلق الزائدة بشكل عام على الصحيح وقصرها عليه، وكأن في ذلك استثناء للمضاعف والمعتل، وخاطب الشاطبي القارئ بهذا الخصوص، عندما ختم بعبارة "فهذا الإطلاق فيه ما ترى".

خلاصة القول في هذه المسألة

ترى الباحثة أن رأي الإمام الشاطبي فيه إعمال للفكر الصرفي القويم فيما يُطرح من مسائل ونقاش يتعلق بالزوائد الصرفية التي يستدرك فيها على ابن مالك في شرحه لألفيته، ويعزز ذلك من منحى الباحثة في ترجيح رأي الشاطبي؛ نظراً لسعة إدراكه وقوة حجته واستخدامه لأصول الصرف في الحكم على بنية الكلمات وأوجه اشتقاقها في الكلام العربي.

٣١، ٢، ٣ مسألة ما يجمع من صيغة (فَعَل) على (فُعَلان)

قال الناظم:

وَفَعَلًا اسْمًا وَفَعِيلًا وَفَعَلٌ # غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ فُعَلَانُ سَمَلٌ ٣٥٥

عرض المسألة.

وما قاله في فَعَلٍ من القياس هو قوله في التسهيل، وغيره يجعله سماعاً، وقد جعله سيبويه في طبقة فُعَلان في الصحيح، إذ قال منبهاً على قلتها: "وقد يجيء إذا جاوز أدنى العدد على فُعَلان وفُعَلان،

٣٥٥ ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٤

فَأَمَّا فِعْلَانُ فَنَحْوُ: خِرْبَانٍ وَبِرْقَانٍ وَوِرْلَانٍ، وَأَمَّا فُعْلَانٌ؛ فَنَحْوُ: حُمْلَانٍ وَسُلْقَانٍ"، فَمِنَ الْغَرِيبِ كَوْنُ النَّازِمِ
فَرَّقَ بَيْنَهُمَا فَجَعَلَ فِعْلَانٌ سَمَاعاً حِينَ قَالَ قَبْلَ هَذَا: "وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا"، وَجَعَلَ فُعْلَانٌ قِيَاساً، فَكَانَ الْأَوَّلَى
أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى رَأْيٍ وَاحِدٍ فِيهِمَا، إِذَا إِجْرَاءُ الْقِيَاسِ كَمَا فَعَلَ فِي التَّسْهِيلِ، وَإِنَّمَا بِالْوُقُوفِ عِنْدَمَا سُمِعَ
كَالْجَمَاعَةِ، فَهَذَا اضْطِرَابٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ اسْتَقْرَأَ فِي فُعْلَانٍ كَثْرَةً لَمْ يَجِدْهَا فِي فِعْلَانٍ، وَهَذَا بَعِيدٌ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ^{٣٥٦}.

تَأَوَّلَ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ فِي زَوَائِدِهِ التَّصْرِيفِيَّةِ فِي شَرْحِهِ عَلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ، مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ
مَالِكٍ فِي جَمْعِ صَبِغَةٍ (فَعَلٌ) عَلَى (فِعْلَانٍ)، وَأَضَافَ فِي تَأْوِيلِهِ أَنْ ذَلِكَ مُقْتَضِرٌ عَلَى السَّمَاعِ، وَأَفَادَ أَنْ
سَبِيوِيَهُ حَصَرَ ذَلِكَ فِي الصَّبِغَةِ الصَّحِيحَةِ، وَلَمْ يَتَطَّرَقْ لِلْمَعْتَلِّ وَالْمُضَاعَفِ، وَاعْتَرَضَ الشَّاطِبِيُّ مُسْتَغْرَباً مِمَّا
صَرَّحَ بِهِ ابْنُ مَالِكٍ فِي كَوْنِ صَبِغَةٍ (فِعْلَانٍ) تَأْتِي سَمَاعاً وَجَعَلَهُ صَبِغَةً (فُعْلَانٍ) تَأْتِي قِيَاساً، وَانْتَقَدَهُ
الشَّاطِبِيُّ فِي عَدَمِ اعْتِمَادِ ابْنِ مَالِكٍ عَلَى رَأْيٍ مُحَدَّدٍ وَوَاضِحٍ بِخُصُوصٍ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ، فَالاعْتِمَادُ عَلَى أَحَدِ
الدَّلِيلَيْنِ أَسَاسُ التَّوْجِيهِ الصَّرْفِيِّ الصَّحِيحِ عِنْدَ الشَّاطِبِيِّ، وَيَخْلُصُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِنَ الْاضْطِرَابِ، وَمَرَدُ ذَلِكَ
إِلَى اعْتِمَادِ الشَّاطِبِيِّ عَلَى الْمَقَارَنَةِ بَيْنَ مَوْلاَفَاتِ ابْنِ مَالِكٍ، فَهُوَ يَمْتَلِكُ الْعَقْلِيَّةَ الْمُنْطَقِيَّةَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ
الْكَلِمَاتِ وَالْجُزْئِيَّاتِ، وَحَاوَلَ الشَّاطِبِيُّ مِنْ اسْتِقْرَائِهِ تَخْرِيجَ ذَلِكَ لَكِنَّهُ اسْتَبْعَدَهُ.

خلاصة القول في هذه المسألة

تَرَى الْبَاحِثَةَ أَنَّ رَأْيَ الْإِمَامِ الشَّاطِبِيِّ يَنْبَعُ مِنَ التَّنْظِيمِ الْمُنْهَجِيِّ لِمَجْمَلِ الْقَضَايَا وَالْمَسَائِلِ التَّصْرِيفِيَّةِ
الَّتِي أَضَافَهَا فِي زَوَائِدِهِ، عِلَاوَةً عَلَى اسْتِحْدَامِهِ أَصُولَ الصَّرْفِ فِي السَّمَاعِ وَالْقِيَاسِ الَّتِي يَتِمُّ مِنْ خِلَالِهَا
تَنْظِيمُ الْأَمْثَلَةِ وَالصَّبِغِ، وَيَلْتَمَسُ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ فِي زَوَائِدِهِ التَّأْوِيلَ الصَّرْفِيَّ الصَّحِيحَ.

^{٣٥٦} الشَّاطِبِيُّ. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م. الْمَقَاصِدُ الشَّاطِبِيَّةُ. ج. ٧. ص. ٥٨.

٣٢، ٢، ٣ مسألة ما يُجمع من صيغة (فَعَال) على (فُعَلَاء)

قال الناظم:

ولكريمٍ وبخيلٍ فُعَلَاء # كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا^{٣٥٧}

عرض المسألة:

أما فَعَالٌ فهو عندهم مما ندر فيه فُعَلَاءٌ، فكيف يجعل مثل هذا قياساً؟، فالظاهر إن كان أراد ما قاله ابنُه أنه يريد ما جاء مسموعاً، وإلا فيقع البحث فيما قال، فلا يتخلص كلامه عن الاعتراض، فتأمل ذلك، ثم في هذا التمثيل نظرٌ من وجهين:

أحدهما: أنه أتى بمثلين مماثلين يفيدان مقصوداً واحداً، وهو متحر للاختصار كما مر في أثناء الشرح، فكان الأولى به أن يقتصر على أحدهما لإفادته المقصود وحده.

والثاني: أنه ترك من فَعِيلٍ المجموع قياساً على فُعَلَاءٍ ما كان بمعنى مُفَعِّلٍ وبمعنى مفاعِلٍ، وكل واحد منهما عنده يُقاس فيه، نص على ذلك في التسهيل، فمثال مُفَعِّلٍ: نَبِيٌّ - على لغة مَنْ هَمَزَ - وجمعه: نُبَاءٌ، قال الشاعر:

يا خاتم النبأ إنك مُرْسَلٌ # بالحق كلُّ هدى السبيلِ هُداكا^{٣٥٨}

^{٣٥٧} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٤.

^{٣٥٨} البيت الكامل ينسب إلى عباس بن مرداس السلمى في مدح النبي ص. لى الله عليه وسلم الشاهد فيه: قوله " النبأ " جمع من نبيء. وفيه ثلاثة أقاويل: أحدها: أنه مأخوذ من النبأ , وهو الخبر , لأنه يُنْبِئُ عن الله , أي يُخْبِرُ. والثاني: أن أصل النبي هو الطريق. فسُمِّيَ رسول الله ص. لى الله عليه وسلم نبياً، لأنه الطريق إليه. وجمع نبي "أنبياء" أصله ينبغي أن يقال: أنباء بالهمزتين، لكن الهمزة لما أبدلت وألزمت الإبدال جمع على ما هو الأصل؛ لأنه حرف علة، كعيد وأعياد. والثالث: أنه مأخوذ من النبوءة؛ لأن منزلة الأنبياء رفيعة. وهو من شواهد الأُخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م . معاني القرآن للأخفش. القاهرة: مكتبة الخانجي. الطبعة الأولى. ج. ١. ص. ١٠٨ وأبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل. ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م. الحجة للقراء السبعة. بيروت: دار المأمون للتراث. الطبعة: الثانية. ج. ٢. ص. ١٢٧

ومثال مُفَاعِلٍ: نديمٌ ونُدْماءٌ، وجليسٌ وجُلَسَاءٌ، وخليطٌ وخُلَطَاءٌ، وهذان لا يدخلان تحت تمثيله بكرمٍ ومخيلٍ، إذ ليس واحد منهما بمعنى مُفْعِلٍ ولا بمعنى مُفَاعِلٍ، وإذا كان كذلك كان تطويلُهُ بالمثال الثاني تقصيراً.

وهذا الاعتراض الثاني إنما هو مبني على الأول في القصد، فإن كثيراً من الجموع يجمع عليها ما لم يَنْبَهُ عليه، ويكون ذلك قياساً إما عنده على ما نصّ عليه في التسهيل اختياراً له، وإمّا عند غيره، وإذا تَبَعَتْ ذلك في كلامه وجدته، ولم أكن لأوردَ عليه الاعتراض بما نقصه من ذلك لكون هذا المختصر لا يحتمله، إذ لا يتأتى فيه الاستيفاء، ولا قصد الناظم ذلك، وإنما جيء بالاعتراض هنا بالنقص من جهة أنه كان قادراً على أن يأتي بمثالٍ، كان المثال الثاني يشير به إلى معنى مُفْعِلٍ أو إلى معنى مُفَاعِلٍ؛ فيقول: "ولكريمٍ ونبيء"، أو يقول: "ولكريمٍ وجليسٍ"، فيعطى زيادةً معنيً وتَمَامَ فائدة^{٣٥٩}.

أضاف الإمام الشاطبي في روائده التصريفية عند شرحه ألفية ابن مالك في مسألة صيغة (فَعَال) على (فُعَلَاء) فهو ليس من باب القياس إنما يأتي من باب النادر في أبنية كلام العرب، ووضح ما استدركه ابن الناظم على أبيه من كون ذلك مسموع عن العرب، واعترض الشاطبي على ابن مالك في التمثيل والشواهد، وذلك من خلال وجهتين، وجه الشاطبي اعتراضاته وأساسيات مقاصدها عند شرحه لهذه الزائدة الصرفية وما فيها من مناقشات ومقارنات وتحليلات.

خلاصة القول في هذه المسألة

ترى الباحثة أن ما ذهب إليه الإمام الشاطبي يمثل الاتجاه الصرفي الصحيح المبني على أصول وأسس ومعايير لها حضورها في القواعد الصرفية، وبذل الإمام الشاطبي جهوداً كبيرة في التحليل والتعمق

^{٣٥٩} الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م. المقاصد الشافية. ج. ٧. ص. ١٦٥.

بالمناقشة والطرح والمقارنة من خلا لمؤلفات ابن مالك، واستشهادات الصرفيين والنحاة، وأقوال العرب المسموع منها، وما قاسه أهل الصرف عليها، كل ذلك يرجح ما ذهب إليه الإمام الشاطبي.

٣٣، ٢، ٣ مسألة ما يُجمع على صيغة (أفعلاء)

قال الناظم:

وناب عنه أفعلاء في المَعْلٍ # لاما ومُضَعَفٌ وغير ذاك قَلٌّ^{٣٦٠}

عرض المسألة.

فإن قيل: لعل هذا حكمٌ مختص بالثلاثي غير المزيد - أعني امتناع الإدغام - بخلاف المزيد فإنه يمكن فيه الإدغام، وإنما المانع المحقق أنهم لو قالوا في المضاعف: فَعَلَاءٌ لكان يصير إلى مثال ما ينصرف؛ لأنه ليس في الكلام فَعَلَاءٌ إلا مصروفاً، فعدلوا عنه؛ لأنهم لو جمعوه على فَعَلَاءٍ للزم الإدغام وسكون الحرف الأول من الحرفين؛ فنقول: شَدَّاءٌ، فيأتي على مثال ما ينصرف؛ فيلزم صرفه.

فالجواب: أن هذا التعليل عللٌ به ابن خروف، وليس بتعليل سيبويه، وإنما تعليلٌ سيبويه ما تقدم من كراهية التضعيف، وكذلك قال السيرافي: أنهم رهوا فَعَلَاءً لتكرير حرف غير مدغم، وبه يلزم لو جمع على شَدَّاءٍ، وهو مستثقلٌ، وردَّ ابنُ الضائع تعليل ابن خروف وزعمه أن الإدغام يجب بأنه فَعَلٌ، وفَعَلٌ لا يُدغم، وأجاب عن الاختصاص بالثلاثي بأن سيبويه قد نص على أنك لو بنيت فَعَلَانً من رددت لقلت: رُدَدَان، ولم تدغم، قال: لأنه فَعَلٌ زيدت عليه الألف والنون، قال: والدليل على ذلك قولهم:

^{٣٦٠} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٤

حُشَّشَاءُ، قال ابن الصائغ: وهذا نصٌّ في محل النزاع، قال: فهذه سقطَةٌ من ابن خروف؛ لأنه خالف العرب والإمام. قال: وكأنه أراد أن يعرب بذلك التعليل فوقع كما ترى^{٣٦١}.

أضاف الإمام الشاطبي في زوائده التصريفية عند شرحه على ألفية ابن مالك في مسألة ما يُجمع على صيغة (أفْعلاء)، وبينَ حالتها في المعتل والمضعف، وتطرق الإمام الشاطبي لمسألة فك الإدغام وامتناعه في بنية الثلاثي غير المزيد، ولو كان مزيداً لأمكن إدغامه، وبينَ سبب امتناع ذلك الشاطبي في شرحه، وتعرض لما علله سيبويه في هذا المسألة، وليس كما أخطأ ابن مالك في نسبه إلى ابن خروف الأندلسي، والعلة في رأي سيبويه ترجع إلى كراهية التضعيف في ذلك، وأيده السيرافي في شرحه للكتاب، وشرح ما ذهب إليه السيرافي وأردف بأن تعليقه مستثقل، وذكر الشاطبي رأي ابن الصائغ في ذلك واعتراضه على ابن خروف وانتصاره لسيبويه، واحتج الشاطبي بما أورده ابن الصائغ من اعتراض ونقد على ابن خروف في شرحه هذه المسألة التي زادها الإمام الشاطبي في مقاصده.

خلاصة القول في هذه المسألة

ترجح الباحثة رأي ابن الصائغ الذي اعتد برأي سيبويه في هذه المسألة، ووافق الإمام الشاطبي جمهور العلماء السالف ذكرهم في هذه المسألة؛ مما جعلت الباحثة تميل إلى هذا الرأي الذي يستند إلى أصول العلم في التحليل والشرح والفهم لهذه الزوائد الصرفية التي يستحضرها الشاطبي في أطروحته من خلال ألفيته، وما يعلق به الإمام الشاطبي من زوائد وشروحات وتحليلات ومقارنات تسهم في بيان أثر ما يزيده في شرحه للألفية ومقارنتها بما سواها من الكتب والمؤلفات.

^{٣٦١} الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م. المقاصد الشافية. ج. ٧. ص. ١٦٧.

٣،٢،٣٤ مسألة ما يُجمع على (فَوَعَلَ)

قال الناظم:

فَوَاعِلٌ لَفَوَعَلَ وَفَاعِلٍ # وَفَاعِلَاءٌ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ
وَحَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَفَاعِلُهُ # وَشَدَّ فِي الْفَارِسِ مَعَ مَا مَثَلَهُ^{٣٦٢}

عرض المسألة:

فإن قيل: إن كلام الناظم في فَوَعَلَ غير مطرد، وذلك أن فَوَعَلَ على قسمين، أحدهما ما يُجمع كما قال، والآخِرُ ما تلحق الجمع فيه هاء التانيث ولا يجيء في الكلام دونها إلا قليلاً، فالأول ما كان على فَوَعَلَ من العربي الأصيل كما ذكر من الأمثلة. والآخر ما كان أصله أعجمياً فَعَرَّبَ نحو: مَوْزَجٍ وَجَوْرَبٍ وَصَوَلَجٍ، فإنك تقول: مَوَازِجَةٌ وَجَوَارِبَةٌ وَصَوَالِجَةٌ. وقد قالوا: جَوَارِبُ، كما قالوا في العربي المحض: صَيَافِلَةٌ فَالْحَقُوا الْهَاءَ، وكذلك صَيَافِقَةٌ، وهو نظير فَوَاعِلَةٍ لو سُمِعَ، فقد صار كلام الناظم يوهم أنك لا تقول إلا جَوَارِبَ وَمَوَازِجَ وَصَوَالِجَ خاصةً، وذلك غير مستقيم من الفهم.

فالجواب من وجهين، أحدهما: أن المعرَّبَ في جنب العربي نادر قليل كالأشياء النادرة في العربي المحض، ولا معتبر بهما، فلم يحتج إلى التنبيه عليها لذلك. والثاني: أن فَوَاعِلَ حتمٌ فيه وإن كان أعجمياً، وإنما تلحق التاء بعد حصول الجمع بياناً؛ لأن المعرَّبَ عَرَّبْتَهُ (وصيرته) من كلامها بعد أن لم يكن، وأيضاً فإنَّ التاء لا يخرج الجمع عن كونه على فَوَاعِلَ، بل هو فَوَاعِلُ لِحَقَّتْهُ الْهَاءُ، فلم يخرج ذلك عمّا قرره الناظم من جمعه على فَوَاعِلَ^{٣٦٣}.

^{٣٦٢} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٤

^{٣٦٣} الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م. المقاصد الشافية. ج. ٧. ص. ١٧٣.

صنّف الإمام الشاطبي في زوائده على ألفية ابن مالك صيغة الجمع (فَوَعَلَ) إلى بنية عربية الأصل، وفي شق آخر بيّن أصلها الأعجمي المعرب، وقاس الإمام الشاطبي على نظائر كلام العرب، بالإضافة إلى أن ما ذهب إليه الإمام الشاطبي يوهم بأن ما قاس عليه محصور في ذلك، وأفاد الشاطبي معترضاً أن ذلك ليس مستقيماً في الفهم والمقصد، وأضاف الشاطبي أن المعرب قياساً بالعربي يعدُّ نادراً، وهذا لا يحتاج لتوضيح، بينما يرى أن التاء تلحق صيغة (فواعِل) في الجمع بياناً وتوضيحاً، ويدخل ذلك فيما قرره ابن الناظم في جمعه على صيغة (فواعِل).

خلاصة القول في هذه المسألة

ترى الباحثة أن ما ذهب إليه الإمام الشاطبي في زوائده التصريفية عند شرحه ألفية ابن مالك يمثل الرأي الراجح في التوضيح والبيان المنهجي الذي يقصده الإمام الشاطبي في توضيحه لمقاصد الكلام العربي في أبنية، وفهم تطبيقاته التي يناقشها ويقارن بينها في شرحه لألفية ابن مالك، وما كُتِبَ حول ذلك من كتب ومصنقات خصوصاً في كتب ابن مالك الناظم.

٣،٢،٣٥ مسألة ما يُجمع على (فواعِل)

قال الناظم:

وفاعلاء مع نحو كاهل^{٣٦٤}

#

فواعِلٌ لفَوَعَلَ وفاعِلٍ

^{٣٦٤} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٤

عرض المسألة.

ودلّ كلام الناظم على أنه يجمع على فواعلٍ كان اسماً أو صفة، إلا أن الصفة فيه غير محفوظة عن العرب، ذكر سيبويه أنه لا يعلم أن فاعلَ جاء صفة، فبقي الاسم، ومثاله: طابَقُ وطَوَابِقُ، وخاتَمٌ وخَوَاتِمٌ، ودانِقٌ ودَوَانِقٌ، وتَابِلٌ وتَوَابِلٌ^{٣٦٥}.

اعترض الإمام الشاطبي في زوائده الصرفية على ابن مالك في صيغة الجمع (فواعل) الدالة على الاسم والصفة كما يقول الناظم، وخالفه الشاطبي في ذلك كون صيغة (فواعل) تكون للاسم دون الصفة؛ لأن الصفة غير محفوظة عن العرب، وأكد ما ذهب إليه في اعتراضه واستدلّ بما قاله سيبويه وما ذكره من أمثلة ونماذج تطبيقية.

خلاصة القول في هذه المسألة

ترى الباحثة أن رأي الإمام الشاطبي هو الراجح في هذه المسألة لموافقته لجمهور الصرفيين والنحاة^{٣٦٦} في كون صيغة (فواعل) تكون اسماً وليس صفة؛ لأنها غير محفوظة في أبنية كلام العرب الفصيح.

٣،٣ المبحث الثالث: التصغير

التصغير لغة: التقليل، واصطلاحاً: تغيير مخصوص يأتي بيانه،^{٣٦٧} والتصغير أن يضمّ أول الاسم ويُفتح ثانيه ويزاد بعد الحرف الثاني ساكنة. أما الحرف الذي بعد هذه الياء فيجب أن يكون مكسوراً

^{٣٦٥} الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م. المقاصد الشافية. ج. ٧. ص. ١٧٤.

^{٣٦٦} سيبويه. الكتاب. ج. ٣. ص. ٤٢٥ وابن يعيش. شرح المفصل. ج. ٥. ص. ٣٨١ وابن عقيل. د.ت. المساعد على تسهيل الفوائد. ج. ٣. ص. ٤٥٠ والمكودي. شرح المكود على الألفية في علمي الصرف والنحو. ص. ٣٣٢ وناظر الجيش. تمهيد القواع بشرح تسهيل

الفوائد. ج. ٩. ص. ٤٨٣٥ وحسن، عباس. النحو الوافي. ط ١٥. القاهرة: دار المعارف. ج. ٤. ص. ٦٥٣.

^{٣٦٧} الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد. د.ت. شد العرف في فن الصرف. ص. ١٧٢.

نحو: دُرَيْهِم إِلَّا إِذَا كَانَ آخِرَ الْكَلِمَةِ نَحْو: رُجَيْلٌ أَوْ مَتَّصِلٌ بِعَلَامَةِ التَّأْنِيثِ نَحْو: مُهَيَّرَةٌ وَسُلَيْمَى وَحُمَيْرَاءُ أَوْ
بِأَلْفٍ جَمْعٌ نَحْو: أَصِيحَابٌ أَوْ بِالْأَلْفِ وَالنُّونِ وَالزَّائِدَتَيْنِ فِي عِلْمٍ أَوْ صِفَةٍ نَحْو: سُلَيْمَانٌ وَسُكَيْرَانٌ فَإِنَّهُ يَبْقَى
عَلَى حَالِهِ. ٣٦٨

وَأَمَّا عِلَامَتُهُ فَهِيَ: الْيَاءُ، وَإِنَّمَا جَعَلُوهَا يَاءً، لِأَنَّ أَوَّلَى الْحُرُوفِ بِالزِّيَادَةِ حُرُوفُ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ،
فَالْأَلْفُ قَدْ اسْتَبَدَّتْ بِهَا الْجَمْعُ فَعَدَلُوا إِلَى الْيَاءِ، لِأَنَّهَا أَقْرَبُ إِلَى الْأَلْفِ، وَزَعَمَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ وَصَاحِبُ
الغُرَّةِ: أَنَّ الْأَلْفَ قَدْ تَجَعَلَتْ عِلَامَةَ التَّصْغِيرِ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِ الْعَرَبِ فِي: هَدَّهْدُ، هَدَاهْدُ، يَعْنُونَ التَّصْغِيرَ،
وَفِي دَابَّةٍ وَشَابَةِ، دَوَابَّةٍ وَشَوَابَةِ. وَرَدَ بِأَنَّ الْهَدَاهْدَ لُغَةٌ فِي الْهَدَّهْدِ، وَأَمَّا دَوَابَّةٌ وَشَوَابَةٌ فَالْفَهْمَا بَدَلٌ مِنْ يَاءِ
التَّصْغِيرِ وَالْأَصْلُ دَوَابَّةٌ وَشَوَابَةٌ، لِأَنَّ يَاءَ التَّصْغِيرِ قَدْ تَجَعَلَتْ أَلْفًا إِذَا وَلِيَهَا حَرْفٌ مُشَدَّدٌ. ٣٦٩

قول البصريين لفوائد التصغير:

١. تقليد ذات الشيء أو كميته، نحو: كَلَيْبٌ وَدَرِيهَمَاتٌ.
٢. وتحقير شأنه، نحو: رَجِيلٌ.
٣. تقريب زمانه، نحو: قَبِيلُ الْعَصْرِ، وَبَعِيدُ الْمَغْرَبِ، وَفَوْقُ الْفَرَسِخِ، تَحِيْتُ الْبَرِيدِ
أَوْ تَقْرِيْبُ مَنْزِلَتِهِ، نَحْو: صُدَيْقِي، أَوْ تَعْظِيمُهُ، نَحْوُ قَوْلِ أَوْسِ بْنِ حَجْرٍ:
فُؤَيْقٌ جَبِيلٌ شَامِخُ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ # لِتَبْلُغَهُ حَتَّى تَكُلَّ وَتَعْمَلَا ٣٧٠

٣٦٨ جرجي شاهين عطية. د.ت. سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان. ص. ١١٥

٣٦٩ المرادي، ابن أم قاسم. ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م. توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك. ص. ١٤٢٠

٣٧٠ البيت الطويل نسبة إلى أوس بن حجر في الشجرة التي أخذ منها قوسه. والشاهد فيه قوله: «جبييل»، على أن تصغيره هنا للتقليل.
هو من شواهد نجم الدين، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي. ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م. شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد العالم
الجليل عبد القادر البغدادي ص. احب خزنة الأدب المتوفى عام ١٠٩٣ من الهجرة. بيروت: دار الكتب العلمية ج. ١. ص. ٨٨.
والحملاوي، أحمد بن محمد. شذا العرف في فن الصرف. د.م: مكتبة الرشد الرياض ١ ص. ٩٩. وابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن
إسحاق. د.ت. الكنز اللغوي في اللسن العربي. القاهرة: مكتبة المتنبّي ج. ١. ص. ١١.

وزاد بعضهم التلميح نحو: بِنْيَة وحبیب، في بنت وحبیب، وكلها ترجع للتحقير والتقليل.^{٣٧١}

٤. وأضاف الكوفيون قسماً رابعاً يسمونه تصغير التعظيم

قول لبيد بن ربيعة رضي الله عنه:

وكلُّ أناسٍ سوفَ تدخلُ بينهم # دُوَيْهِيَّةٌ تصغرُ منها الأنامل^{٣٧٢}

فقال دويهية والمراد تعظيم الداهية اذ لا داهية أعظم من الموت. والأنامل هنا الأظفار وهي إنما تصفر بالموت. قال الطوسي في شرح ديوان لبيد "إذا مات الرجل أو قتل أصفرت أنامله واسودت أظفاره" وقد ردّ البصريون أنّ التصغير يأتي للتعظيم وجرى على مذهبهم المحقق الرضی فقال "قيل مجيء التصغير للتعظيم يكون من باب الكناية يكني بالصغر عن بلوغ الغاية لأنّ الشيء إذا جاوز حده جانس ضده ورد بأن تصغيرها على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بما إذ المراد بما الموت أي بجيئهم ما يحتقرونه مع أنّه عظيم في نفسه تصفر منه الأنامل". وقال البصريون عن بين لبيد رضي الله عنه: فأما قوله دويهية، فالمراد: أنّ أصغر الأشياء قد يفسد الأصول العظام، فحتف النفوس قد يكون الأمر الذي لا يؤبه له. ولا يخفى ما في هذا القول من الرصانة والقوة، فتنبّه لهذا الفصل، الذي وإن طال بعض الطول، فهو كالحسن ليس بمملول.^{٣٧٣}

وشروط المصغر أربعة:

١. أن يكون اسماً فلا يصغر الفعل ولا الحرف وشدّ قوله:

^{٣٧١} الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد. د.ت. شد العرف في فن الصرف. ص. ١٧١

^{٣٧٢} عبد القادر بن عمر البغدادي. ١٤١٨هـ/١٩٩٧م. خزائن الأدب ولب لسان العرب. القاهرة: مكتبة الخانجي. ج. ٢. ص. ٢٥٣

^{٣٧٣} محي الدين الدرويش. ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م. إعراب القرآن الكريم وبيانه. بيروت: دار ابن كثير - دار اليمامة وسورية: دار الإرشاد. الطبعة

السابعة. ج. ٢٩. ص. ٣٠٠

بناء "فُعَيْعِلٌ" كجُعَيْفِرٍ في جعفر. ٣٧٦ أي فعيل للثلاثي مطلقا وفعيل وفعيعيل لما زاد على الثلاثة. أما فعيل فللرباعي وللخماسي المجرد إذا حذف آخره. وأما فعيعيل فللخماسي ولما فوّه أيضا، إذا كان قبل آخره حرف لين. ٣٧٧

قال الناظم:

وما به لنتهى الجمع وصل # به إلى أمثلة التصغير صل ٣٧٨

يعني: أنه يتوصل إلى بناء فعيل وفعيعيل فيما زاد على أربعة أحرف (بما يتوصل إلى منتهى الجمع) يعني بناء مفاعل ومفاعيل (وللحاذف) هنا - من ترجيح وتخيير - ماله في التفسير فتقول في تصغير فرزدق فرزُد بحذف الخامس، أو فريزق بحذف الرابع، لأنّه يشبه الزائد، وتقول في منطلق مطبق بحذف النون وإبقاء الميم، وتقول في استخراج تخريج - بحذف السين، لأنّ التاء أولى بالبقاء لما سبق، وتقول في حيزبون (المرأة العجوز) حويين - بحذف الياء وإبقاء الواو المقلوبة ياء لما مر، وتقول في علندی عليند (بالفتح - الغليظ من كل شيء، وربما قيل: جمل علندی - بالضم) أو علید، إذ لا مزية لأحد زائدية على الآخر، وقد تقدم بيان ذلك في التفسير فأعنى عن إعادته. ٣٧٩

ثم إن كان بعد المكسور حرف لين قبل الآخر. فإن كان ياء بقي كقنديل، فتقول فيه قُنَيْدِيلٌ، وإلا قلب إليها، كمصبيح وعُصيفير. في مصباح وعصفور وهو بناء "فُعَيْعِلٌ". ٣٨٠
هذه الكيفية المذكورة إنّما هي في المتمكن، وأما غير المتمكن فإنّه يخالفه في بعضها. ٣٨١

٣٧٦ الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد. د.ت. شد العرف في فن الصرف. ص. ١٧٢

٣٧٧ المرادي، ابن أم قاسم. ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م. توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك. ص. ١٤٢٠-١٤٢١

٣٧٨ ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٥

٣٧٩ المرادي، ابن أم قاسم. ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م. توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك. ص. ١٤٢٢

٣٨٠ المرادي، ابن أم قاسم. ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م. توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك. ص. ١٧٣

٣٨١ نفس المرجع ص. ١٤٢١

وجائزٌ تعويض يا قبل الطرف # إن كان بعض الاسم فيهما المحذف^{٣٨٢}

يعني: أنه يجوز أن يعوض مما حذف في التكرير والتصغير ياء قبل الآخر، وسواء في ذلك ما حذف منه أصل نحو سفرجل فتقول في جمعه سفارج وإن عوضت قلت سفارج وفي التصغير سفريج وإن عوضت قلت: سفريج. وما حذف منه زائد نحو منطلق فتقول في جمعه مطلق ومطابق، وفي تصغيره مطيلق على الوجهين. وعلم من قوله (جائز) أن التعويض لا يلزم.
وقال الناظم:

وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَّاسِ كُلِّ مَا # أَلْفٌ فِي الْبَابِينِ حُكْمًا رُبَّمَا^{٣٨٣}

ويستثنى من كسر ما بعد ياء التصغير، فيما تجاوز الثلاثة:

١. ما قبل علامة التأنيث كشجرة وحبلى
٢. وما قلب المدّة الزائدة قبل ألف التأنيث كحمراء
٣. وما قبل ألف أفعال، كأجمال وأفراس
٤. وما قبل ألف فعلاّن الذي لا يجمع على فعالين، كسكران وعثمان

فيجب في هذه المسائل بقاء ما بعد ياء التصغير على فتح للخفة، ولبقاء ألفي التأنيث ويشبههما في منع الصرف، وللمحافظة على الجمع، فتقول: شجيرة وحبيلى، وحمراء، وأجيمال، وأفراس وسكيران وعثمان، لأنهم لم يجمعوها على فعالين كما جمعوا عليه مسرحانا وسُلطانا، ولذا تقول في تصغيرهما سُرْمِين وسُلَيْطِين، لعدم منع الصرف بزيادتهما، فلم يبالوا بتغييرهما تصغيرا وتكسيرا.^{٣٨٤}

^{٣٨٢} البيت الرجز بلا نسبة إلى الشاهد فيه: قوله " تعويض " دل على تصغير على صيغة منتهى الجموع. وهو من شواهد عباس حسن.

د.ت. النحو الوافي. ج.م: دار المعارف - الطبعة الثالثة ج. ٤. ص. ٦٩٨

^{٣٨٣} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٥

^{٣٨٤} الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد. د.ت. شدا العرف في فن الصرف. ص. ١٧٤

ويمثل التصغير مسألة أساسية في الزوائد التصريفية التي تحدث عنها الإمام الشاطبي في طرحة

لمجمل المسائل التي تناولت أبنية الكلام العربي وتطبيقاته الأساس من خلال تطرق الإمام الشاطبي لألفية ابن مالك، واستحضار الأمثلة المتعلقة بالتصغير.

١، ٣، ٣ المسألة الأولى: تصغير إبراهيم وإسماعيل.

قال الناظم:

وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا # ثَلَاثَةٌ تَأْصِيلُهَا تَحَقُّقًا ٣٨٥

عرض المسألة

قال الإمام الشاطبي: "أنّ بنات الأربعة لا يُزاد فيها من أوّلها إلّا في الأفعال والاسماء الجارية عليها نحو: مُدْخِرٌ وَكَارِذِجٌ، وَصُطْفَلِيَّةٌ، وَاصْفَعِنْدَا، وَأُصْطُكَمَةٌ، وَأَطْرُبُونَ الرُّومَ، وكذلك إِبْرِيْسَمٌ، إبراهيم وإسماعيلُ همزاتها كلها أصول لو كانت عربيات" ٣٨٦.

قال سيبويه: وإن حَقَرْتَ (إبراهيم) و(إسماعيل) قلت: (بُرِّيْهِمْ) و(سُمِّيْعِيْلُ)، تحذف الألف، فإذا حذفها صار ما بقي يجيء على مثال (فُعْيَعِيْلُ). ٣٨٧.

كان أبو العباس المبرد يرد هذا ويقول: (أُبْيِيْرِيَه) و(أُسْيِيْمِيْعِ)، واحتجّ في ذلك بأنّ الهمزة لا تكون زائدة أولاً وبعدها أربعة أحرف أصول، وإذا لم تكن زائدة فهي أصلية والكلمة على خمسة أحرف أصول.

٣٨٥ ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٦١

٣٨٦ الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧. المقاصد الشافية. ج. ٨. ص. ٣٨٥

٣٨٧ سيبويه. ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م. الكتاب. ج. ٣. ص. ٤٤٦

فإذا احتجنا إلى حذف شيء منها في التصغير حذفنا من آخرها كما يفعل ذلك بـ (سَفَرَجَل) فيقال: "أبِيرِه" بحذف الميم و"أَسْمِيع" بحذف اللام كما قيل (سَفَيْرِيج) بحذف اللام، والذي قاله سيبويه هو الصواب. وقد كفينا الاحتجاج له بتصغير العرب لذلك بحذف الهمزة. روي أبو زيد وغيره عن العرب أنها تصغر إبراهيم (بريهيم)، وحكى سيبويه عن الخليل عنهم في باب التصغير الترخيم في (إبراهيم) و(إسماعيل): (بُرِيَه) و(سُمَيْع).^{٣٨٨} ولغير ترخيم على بُرِيَهيم وُسْمَيْعِيل، أو على أبيره وأسميع، على الخلاف في أنّ الهمزة أو الميم واللام أولى بالحذف، ولا يختصّ تصغير الترخيم بالأعلام، على الصحيح.^{٣٨٩} وهذه الأسماء أعجمية يجوز أن تكون العرب قدرت فيها غير ما تقدر في الأسماء العربية، وذلك أنه لا يكاد يوجد في الأسماء العربية اسم في أوله همزة بعدها أربعة أحرف أصلية، لا إن كانت الهمزة زائدة ولا إن كانت الهمزة أصلية إلا في مصادر الأفعال الرباعية بزوائد كقولهم: (احرنجام) و(اقشعرار). والألف في أولها ألف وصل، فلما جاءت أسماء كثيرة من أسماء الأنبياء، في أولها ألف مكسورة وبعدها أربعة أحرف أصلية، أو ثلاثة أصول وزوائد، شبهوها بألف الوصل، وأجروا حكمها على الزيادة.^{٣٩٠}

وخلاصة القول في هذه المسألة:

إنّ القاعدة: أنّ بنات الأربعة لايزاد فيها من أولها إلا في الأفعال والأسماء الجارية عليها نحو: مُدْخَج وكِزْدَجَل، وَاصْطَقْلِينَةَ، وَاصْفَعِنْدَا، وَأَصْطَكَمَةَ، وَأَطْرَبُونَ الروم، وكذلك إِبْرِيْسَمَ، إبراهيم وإسماعيل همزاتها أصول لو كانت عربيات، ولذلك ردّ المبرد على سيبويه في تصغيرهما بإسقاط الهمزة: بُرِيَهِيمَ وُسْمَيْعِيلَ، وقال القياس: أُبِيرِيَهٌ وَأُسْمِيعٌ. وما قاله من القياس صحيح، غير أنّ قول سيبويه أصح في التصغير، فاختار الشاطبي قول سيبويه؛ لأنه أقرب الصواب والباحثة وافقت ما اختاره الشاطبي.

^{٣٨٨} سيبويه. ١٤٠٢/هـ ١٩٨٢م. الكتاب. ج. ٣. ص. ٤٤٦

^{٣٨٩} الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد. د.ت. شد العرف في فنّ الصرف. ص. ١٧٨

^{٣٩٠} السيرافي، أبو سعيد. شرح كتاب سيبويه. محقق: أحمد حسن مهدي وعلي سيّد علي. بيروت: دار الكتب العلمية. ج. ٤. ص. ١٩٠

٣،٣،٢ المسألة الثانية: تصغير حبارى

قال الناظم:

وَأَلْفُ التَّائِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى # ثَلَاثَةٌ زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَنْبُتَا
وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى حَيْرٍ # بَيْنَ الْحَبِيرَى فَادِرٍ وَالْحَبِيرِ ٣٩١

عرض المسألة:

قال الإمام الشاطبي: "أن هذه الألف المقصورة إذا وقعت زيادة على أربعة أحرف فكانت خامسة أو سادسة فالحكم أن لا يثبت أصلاً، بل تخذف، فتقول في قَرَقَرَى: قُرَيْقِرَ وفي جَحَجَجَى: جُحِجِجَ وفي عَرَقَلَى: عَرَقِلَ وفي قَهْمَزَى: قُهَيْمَزَى وفي عِيدَى: عُبَيْدٌ". ٣٩٢

و(الحبارى) طائر يقال له بالفارسية (حور) وفي المثل: "كل شيء يحب ولده حتى الحبارى. وإذا وقع زرقه على شيء من الطيور يعمل عمل الدبق". والعرب تقول: "الحبارى سلاحه سلاحه، لأنها إذا قصدها الصقر لاتزال تعلق وتنزل مع الصقر حتى تجد فرصة فترمي به بزرقها، فيبقى الصقر مقيدا مثل المكتوف". ٣٩٣

وقيل (حبارى): طائر رمادي اللون يشبه الإوزة، طويل العنق، طويل المنقار. ٣٩٤ أنشد أبو ذؤيب في ديوانه:

تَوَقَّى بِأَطْرَافِ الْقِرَانِ وَعَيْنُهَا # كَعَيْنِ الْحُبَارَى أَخْطَأَهَا الْأَجَادِلُ ٣٩٥

٣٩١ ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. مِيزَانُ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ. ص. ٥٦

٣٩٢ الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧. المقاصد الشافية. ج. ٧. ص. ٣٣٨

٣٩٣ الديميري. كمال الدين محمد بن موسى. ١٩٩٢م. حياة الحيوان الكبرى. دمشق: دار طلاس. ص. ١٨٠

٣٩٤ جبران مسعود. ١٩٩٢. معجم الرائد. بيروت: دار العلم للملايين. ص. ٢٩٢

٣٩٥ البيت الطويل ينسب إلى أبي ذؤيب الشاهد فيه: قوله "الحُبَارَى" بمعنى: طائر رمادي اللون يشبه الإوزة، طويل العنق، طويل المنقار. وهو من شواهد نورة الشمالان. ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م. أبو ذؤيب الهللي حياته وشعره. الرياض: جامعة الرياض. ص. ١٢١

فالشاعر هنا اعتمد على خياله ليرسم صورة حسية بينة للألم في هذا التشبيه، وليبرز المعاناة التي يعانيتها المحب بغياب الحبيب. وربط بين عين المرأة الخائفة وعين المرأة الخائفة وعين الحبارى المترقبة لسطوة الصقر وهجومه بهذا التشبيه.

واختلف العلماء في تصغير حبارى على ثلاثة أقوال:

القول الأول: القول بأن تحذف الألف الأولى لتقييم بنية التصغير وتبقى ألف التأنيث فتقول:

حُبَيْرِي

القول الثاني: القول بأن تترك الألف الأولى على حالها فتصير ألف التأنيث بعد أربعة أحرف،

فتحذف على ما تقرر آنفاً فتقول: حُبَيْرِي كما قلت في (قَرَقَرِي): قُرَيْرِي

القول الثالث: القول بأن يجعل الهاء بدلا من الألف التي كانت للتأنيث فتقول: حُبَيْرِي.

قال سيبويه: "إن شئت قلت: حُبَيْرِي كما ترى، وإن شئت قلت: حُبَيْرِي، وذلك لأن الزائدتين لم

يجيئا لتلحقا الثلاثة بالخمسة، وإنما الألف الآخرة ألف التأنيث، والأولى كواو عجزوز، فلا بد من حذف

إحداهما، لأنك لو كسرتَه للجمع لم يكن لك بدٌّ من حذف إحداهما كما فعلت ذلك بقلنسوة، فصار ما

لم تجيء زائدته لتلحقا الثلاثة بالخمسة، بمنزلة ما جاءت زيادته لتلحقا الثلاثة بالخمسة؛ لأنهما مستويتان

في أنهما لم يجيء ليلحقا شيئا بشيء كما أنّ الزيادتين اللتين في حَبْنَطِي مستويتان في أنهما ألحقتا الثلاثة

بالخمسة" ٣٩٦.

فإن قلت: لأيّ شيء وقع التخيير هنا بخلافه فيما تقدم، فإنه أطلق القول في حذف الألف

حتمًا؟ فالجواب: أنّ ذلك لأجل أنّه لا بد هنا من حذف إحدى الزائدتين لإقامة بنية التصغير: إمّا

٣٩٦ سيبويه. ١٤١٢هـ/١٩٩٢م. الكتاب. ت: عبد السلام محمد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي. ج. ٣. ص. ٤٣٧.

الألف الأولى، وإما الثانية، فهما زائدان قد تكافآ: هذا بالتقدم، وهذا بالتحرك، وذلك يقتضي الخير،
فلأجل ذلك اختلف الحكم فيها مع ما تقدم. ٣٩٧

والتزم المبرد في حذف الألف الأولى وإبقاء الألف التأنيث اعتباراً بمزية الدلالة على المعنى، فقال:
"إذا صغرت شيئاً فيه الألف المقصورة وهو على خمسة أحرف بما أو أكثر ذلك؛ فإنك تحذفها كما
تحذف الحرف الخامس وما بعده من الأصل والزوائد. تقول (فرقرى): فُرَيْرٌ لأنك حققت فرقراً، فاتتهى
التحقير، وهذه الألف الزائدة." ٣٩٨

قال ابن السراج في أصوله: "والذي أختره إذا كانت إحدى الزائدتين علامةً لشيءٍ لم تحذف
العلامة إلا أن يكون الزائد الآخر ملحقاً، فإن الملحق بمنزلة الأصلي، فأرى أن تُصغر حُيَيْرِي، وتحذف
الألف الأولى التي في حشو الاسم، وتترك ألف التأنيث" ٣٩٩

وكان أبو عمرو يقول: حُيَيْرَةٌ، ويجعل الهاء بدلاً من الألف التي كانت علامةً للتأنيث إذ لم تصل
إلى أن تثبت. ٤٠٠

والذي عليه الجمهور مذهب سيبويه في التحخير، فأراد الناظم أن يحقق مذهبه فيها وقول الناظم:
(وعند تصغير حبارى) لا يريد هذا اللفظ فقط، بل هو مثال كلي يعطي دخول ما كان نحوه من نحو:
أَرَأَيْتِي وَأَرَأَيْتِي وَحَلَاوِي وَحُزَامِي وَنُعَامِي وما أشبه ذلك، فيتخير في تصغيره بين الوجهين. ٤٠١

٣٩٧ الشَّاطِي. ٢٠٠٧/هـ١٤٢٨. المقاصد الشافية. ج. ٧. ص. ٣٤٠

٣٩٨ المبرد. أبي العباس محمد بن يزيد. ١٤١٥/هـ١٩٩٤م. المقتضب. ت: محمد الخالق عزيمة. القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي. ج.
٢. ص. ٢٥٩

٣٩٩ أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي. ١٤١٧/هـ١٩٩٦م. الأصول في النحو. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط ٣. ج. ٣.
ص. ٤٧

٤٠٠ سيبويه. ١٤١٢/هـ١٩٩٢م. الكتاب. ج. ٣. ص. ٤٣٧

٤٠١ الشَّاطِي. ٢٠٠٧/هـ١٤٢٨. المقاصد الشافية. ج. ٧. ص. ٣٤٥

خلاصة القول في هذه المسألة:

واختلف العلماء في تصغير حبارى على ثلاثة أقوال:

القول الأول: القول بأن تحذف الألف الأولى لتقييم بنية التصغير وتبقى ألف التأنيث.

القول الثاني: القول بأن تترك الألف الأولى على حالها فتصير ألف التأنيث بعد أربعة أحرف

القول الثالث: القول بأن يجعل الهاء بدلاً من الألف التي كانت للتأنيث.

أطلق على سيبويه القول بالتخيير، إن شئت قلت: حُبَيْرِي، وإن شئت قلت: حُبَيْرِي. وخالف

قوم سيبويه في التخيير فألزموا حذف الألف الأولى وإبقاء ألف التأنيث، منهم المبرد. وقال ابن سراج:

حذف الأولى أجود. واختار الشاطبي والذي عليه الجمهور مذهب سيبويه في التخيير بين الوجهين. رأت

الباحثة أن رأيها راجح لسلامته مما وجه لغيره، ولقوة استدلاله، فضلاً عن أنه مع ظاهر كلام سيبويه.

٣، ٣، ٣ المسألة الثالثة: قلب حرف اللين في التصغير

قال الناظم:

وَأَرْدُدُ لِأَصْلِ ثَانِيًا لَيْنًا قَلْبُ # فَقِيْمَةً صَيْرَ قُوْمَةً تُصَبُّ ٤٠٢

قال الإمام الشاطبي: "هذه العبارة يحتمل وجهين من التفسير:

أحدها: أن يكون قوله (لينا) حالاً من الضمير في (قلب) كأنه قال: وردد لأصل حرفاً ثانياً قُلبَ حالة

كونه لينا، ويكون حالاً مقدرة، كقوله تعالى: وفجرنا الأرض عيوناً، والمعنى أن الحرف الثاني من الكلمة

كائناً ما كان من لين أو غير ذلك إذا كان قد قلب لينا، أي: صير حرفاً ليناً فإنك إذا صغرت الاسم

ترده إلى أصله. هذا وجه صحيح.

٤٠٢ ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٦

والثاني: أن يكون قوله (ليناً) بدلاً ثانياً، كأنّ المعنى: واردة لأصلِ حرف اللين الثاني إذا كان قد قلب إلى

غيره، وصيّر حرفاً آخر، سواء كان صيّر إليه ليناً أو غير لين، وهذا أيضاً وجه صحيح.^{٤٠٣}

عند الفارسي في التصغير من الاسماء على ثلاثة أحرف:

١. الصحيح: فالمذكر على وزن فُعَيْلٍ، وأما المؤنث فما كانت علامة التأنيث فيه ثابتة نحو طَلْحَة

وَلَوْزَة وَقَطَاة فتصغيرها طَلِيْحَة وَلَوْزَة وَقُطَيْتَة. وما كان مؤنثاً ولم تكن العلامة ثابتة في المكبر فإثما

تَلْحَقُ في التحقير في الأمر العام تقول في قدمٍ: قُدَيْمَة، وفي قَدْرٍ: قُدَيْرَة وفي نارٍ: نُورَة.

٢. وأما المعتل فإنّ اعتلاله لا يخلو من أن يكون في موضع فائه أو عينه أو لامه. فالاعتلال في

موضع الفاء يكون بالحذف أو القلب.

فالحذف نحو: عِدَة وَزِنَة وَشَيْبَة. إذا حَقِرْت من ذلك شيئاً رددت المحذوف منه إليه فقلت في

عِدَة: عُيْدَة، وَزِنَة: وَزَيْنَة وَشَيْبَة: وَشَيْبَة. وإن شئت همزت الواو فقلت: أُعَيْدَة (وَأَزَيْنَة)

وأما المعتلّ بالقلب فنحو مُتَعِدٍ وَمُتَسِّرٍ قُلِبَت الواو والياء اللتان هما فاء الفعل من الوعد واليسر

فادغمتا في تاء افتعل فإذا حَقِرْت زال الإدغام بالتحقير فرددت الواو والياء وحذفت تاء مُفْتَعِلٍ

وقلت: مُوَيْعِدٍ في مُتَعِدٍ وفي مُتَسِّرٍ مُيَيْسِرٍ.^{٤٠٤}

وذهب قوم منهم الزجاج: إلى أنّه يُرَدُّ إلى أصله، فيقال: مُوَيْعِدٌ وَمُيَيْسِرٌ، لأكهما من الوعد

واليسر.

قال سيبويه: "متلج ومتهم ومتخم، تقول في تحقير متلج: مُتَلِجٌ وَمُتَيْهِمٌ وَمُتَيْخِمٌ، تحذف التاء

التي دخلت لمفتعل وتدع التي هي بدلٌ من الواو، لأنّ هذه التاء أبدلت ها هنا، كما أبدلت حيث كانت

^{٤٠٣} الشَّاطِي. ١٤٢٨/هـ ٢٠٠٧. المقاصد الشافية. ج. ٧. ص. ٣٥٠.

^{٤٠٤} الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي. د.ت. التكملة د.م. د.ط. ص. ١٩٧-١٩٨.

أول الاسم، وأبدلت ها هنا من الواو كما أبدلت في أرقه وأدورهمزة من الواو. " ثم قال: "تقول: أنهم، ويتهم، ويتخيم ويتلج وتلج وتلج وتلج. فهذه التاء قوية."^{٤٠٥}

قال الشاطبي: وذهب سيبويه إلى إبقاء الأمر في المصغر على ما كان عليه في المكبر من ترك التاء غير مردودة إلى أصلها، فتقول: متيعد ومتيسر، وكذلك (مُتَلَجِّجٌ) و(مُتَخِّمٌ) و(مُتَهِّمٌ) ونحو ذلك. واحتج لسيبويه بأمرين:

أحدهما: لأن لغة أهل الحجاز عدم القلب، إذ يقولون: مُتَوَعَّدٌ، ومُوتَسِّرٌ، ولا شك أن التصغير هذه اللغة مُتَوَعَّدٌ ومُتَسِّرٌ، فلو قالوا في اللغة الأخرى كذلك، وردت الواو والياء لالتبست اللغتان. والثاني: وهو الأقوى عندهم في الاحتجاج أن الواو والياء ليستا من الحروف التي تدغم في التاء، فقلبهما هنا تائين كالقلب في (تكأة) ونحوه، لأن هذه الواو لما كانت في هذا يجب لها تغيير كثير وهو الثابت في لغة أهل الحجاز فتقول: ابْتَعَدَ ابْتِعَادًا، وهو مُتَوَعَّدٌ، وَاوْتَعَدَ فُلَانٌ، فصارت أحوالها تختلف فتكون ألفاً تارة، وواواً أخرى وياء أرادوا أن يقلبوها حرفاً يثبت في جميع الأحوال وهي مما نقل إليه كثيراً، وذلك التاء ورأوا ذلك أولى، قالوا: فليست التاء التي بعدها هي الموجبة للقلب فيلزم أن ترجع إلى أصلها عند زوال تلك التاء، وإنما الموجب ما ذكر.

هذا ما احتجوا به لسيبويه ومن تبعه، وللزجاج ومن تبعه. وقد ألزم ابن خروف سيبويه أن يقول في الجمع: مَتَاعِدٌ وَمَتَائِسِرٌ وَمَتَالِجٌ، والإلزام. وعلى الجملة فإن كانت العرب قد قالت: مَوَاعِدٌ ومَوَازِنٌ لزم إبطال مُتَوَعَّدٌ ومُتَسِّرٌ، والرجوع إلى مُتَوَعَّدٌ ومُتَسِّرٌ، وإن كانت قد قالت: مَتَاعِدٌ ومَتَائِسِرٌ لزم أن يقال هنا

^{٤٠٥} سيبويه. ١٤١٢هـ/١٩٩٢م. الكتاب. ج. ٣. ص. ٤٦٥

مُتَبَعِدٌ وَمُتَبَيِّنٌ، وبطل مذهب الرَّجَّاحِ. وإن كانت لم تقل هذا، ولا هذا فهي في موضع الاجتهاد. والظاهر

أن التصغير فيها غير مسموع، فالنظران متقاربان.^{٤٠٦}

قال الإمام الشاطبي: "إنَّ كلام الناظم يرشد إلى معنيين:

أحدهما: بيان أنَّ ما كان من اللين غير منقلب عن شيء، ولا منقلب إليه يبقى على ما كان عليه،

وذلك أن ما تقدم من الأنواع أتمَّ يأتي فيما كان لنا قلب إلى غيره، أو قلب إليه غيره على التفسيرين،

وبذلك قيد في قوله: (لينا قلب) فيفهم أن ما لم يقلب حكمه ما تقدم من ظهور البقاء على أصله، فما

كان ثانيه واوا أو ياء لم ينقلب إلى حرف آخر، ولم ينقلب إليه حرف آخر بقي على حاله، فتقول في

(حَوْل): حُوِّلَ، وفي (عُود): عُودِيْدٌ وفي (قَوْل): قُوِّلَ وفي (سَوَط): سُوِّطَ، وفي (دَيْر): دُوِّيرَ، وفي (زَيْد):

زُوِّيدَ، وفي (بَيْت): بُوِّيتَ، وفي (شَيْخ): شُوِّيخَ. هذا صحيح عند مذهب البصريين. خلافاً لما ذهب إليه

الكوفيون من تجويزهم أن تقلب الياء واواً، للضمة فيقول في (بَيْت): بُوِّيتَ، وفي (شَيْخ): شُوِّيخَ، وفي

(عَيْن): عُوِّينَ، وفي (سَيْر): سُوِّيرَ، ونحو ذلك.

وإنما قالوا ذلك لأنهم سمعوا في (نَاب) وأصله الياء: نُؤْيَبَ، وقالوا: شُوِّيخَ، وفي (عَيْن): عُوِّينَ، وفي

(سَيْر): سُوِّيرَ، ونحو ذلك."

وإنما قالوا ذلك لأنهم سمعوا في (نَاب) وأصله الياء: نُؤْيَبَ، وقالوا شُوِّيخَ وُؤْيَتَ، وهي عند

البصريين ألفاظ شاذة وعلى غير القياس؛ لأنَّ الثاني في بنية التصغير وهو الياء يجب لها التحرك بالفتح

والضمة لا تقوى على قلبها إلا إذا كانت ساكنة كموقن ونحوه، بخلاف المتحركة فإنها قوية بالحركة، فلم

تقو الحركة عليها، بل قويت الياء على الضمة حتى قلبتها كسرة، لكن على الجواز، فقالوا: شُوِّيخَ وُؤْيَتَ

وُؤْيَتَ. ولم يحك الناظم هنا هذا الكسر، وقال سيبويه: "ومن العرب من يقول في (نَاب): نُؤْيَبَ،

^{٤٠٦} الشَّاطِبِيُّ. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧. المقاصد الشافية. ج. ٧. ص. ٣٥٢-٣٥٤

فيجيء بالواو، لأن هذه الألف (المبدلة) من الواوات أكثر". يعني أن الواو على العين أغلب، قال: "وهو غلط منهم." ٤٠٧

قال ابن الضائع: وهاتان اللغتان نظيرتا (قيل) و(بيع) و(قُول) و(بُوع) فيما بني للمفعول، قال: وعلى هذا يجوز في (الناب) نُيِّب بالضم والكسر، قال: ولو حفظ سيبويه هذه اللغة في (تُؤَيَّب) لحمل عليها هذا.

وعلى كان تقدير فهو نادر، والناذر لا يعتد به، فلذلك لم يبيِّن عليه الناظم.

والثاني: أنّ هذا الرد الذي يحكم به في التصغير إنّما هو حيث يزول موجب الخروج عن الأصل، وهذا مأخوذ من تمثيله؛ لأنّ (قيمة) أصله: قَوْمَةٌ، والواو الساكنة لا تثبت بعد الكسر، فقلبوها ياء، فلما زالت الكسرة حين ضمت القاف للتصغير لم يبق لبقاء الياء موجب، فرجعت إلى أصلها، فقيل: قَوْمَةٌ، فكذلك جميع ما يرد في التصغير إلى أصله، وقد تقدم إلى تمثيله.

قال السيرافي: ما كان من بدل الحروف لحركة أوجبت قلب ما بعده، أو لحرف على حال يوجب قلب حرف بعده، ثم صغرت ذلك الاسم أو جمعته، فزالت العلة الموجبة للقلب في التصغير أو في الجمع رددته إلى أصله، ثم مثل ذلك بما تقدم.

فأما إذا كان موجب القلب باقياً في التصغير فإن المصغر لا يرد إلى أصله، بل بقي على حاله، وهو مقتضى ما يعطيه حاصل المثال من المفهوم لأنه في قوة أن لو قال: وردد لأصل كذا إن زالت علة القلب في التصغير، فلا شك أن مفهومه أن العلة إذا لم تنزل فالحال يبقى كما كان قبل التصغير.

٤٠٧ سيبويه. ١٤١٢/هـ ١٩٩٢م. الكتاب. ج. ٣. ص. ٤٦٢.

ومثال ذلك مسألة سيويه إذ سأل الخليل عن (فُعِل) مبني من (وَأَيْتُ) فقال (وُؤِي)، قال

فسأله عنها فيمن حَقَّفَ فقال: أُوِي. ولا بد من الهمزة لاجتماع الواوين.^{٤٠٨}

فعلى هذا إذا صغرت هذا البناء على التخفيف فلا بد أن تقول (أُوِي)، فتبقى الواو الأولى على إبدالها همزة، وتبقى الهمزة بعدها على تسهيلها كما كانت، ولم يفعل التصغير شيئاً، لأن ما لأجله وقع الإلعال بالقلب باقٍ بعد التصغير، وذلك أن الهمزة الساكنة لما أبدلت واواً اجتمع واوان في أول الكلمة، فلزم همز الأولى على مقتضى القاعدة التصريفية.

وكذلك إذا سميت بـ (فُعِل) من الوَادِ جمع (وُؤود) كصُبُور، ثم حَقَّفْتَ فَإِنَّكَ تقول: أُوْد، فإذا صغرت قلت: (أُوِيْد) ولا بد. وكذلك إذا سميت: بـ (أُوَادِم) جمع آدم على أنه (أَفْعَلُ) من الأدمة فَإِنَّكَ تقول في تصغيره: أُوِيْدِم، لبقاء موجب قلب الهمزة الثانية واواً، وهو اجتماعها مع الهمزة الأولى. وكذلك إذا بنيت (أَفْعَل) من الأَمْنِ فقلت: (أَمِن) ثم جمعته على (أَفَاعِل) فقلت: (أُوَامِن) ثم سميت به فَإِنَّكَ تقول في تصغيره: أُوِيْمِن. ومن هذا كثير.

ومثله لو بنيت من الأَمْنِ، أو من الأُدْمَةِ مثل (شَامِل) لقلت: آمِن، وآدِم، ثم تجمع على (أُوَامِن) و(أُوَادِم)، ثم تصغّر كما تقدم. وهذا كله ظاهر.

وكذلك تعتبر كل ما كان ثانيه ليناً مبدلاً، أو مبدلاً منه، ولم تُزَلْ علة الإبدال في التصغير فتبقى

الأمر كما كان عليه.

^{٤٠٨} سيويه. ١٤١٢هـ/١٩٩٢م. الكتاب. ج. ٤. ص. ٣٣٣

خلاصة القول في هذه المسألة

ذهب العلماء في مسألة قلب حرف اللين في التصغير على قولين:

أحدها: أن يكون قوله (لينا) حالاً من الضمير في (قلب) كأنه قال: واردد لأصل حرفاً ثانياً قُلب حالة كونه لينا، ويكون حالاً مقدرة، كقوله تعالى: وفجّرنا الأرض عيوناً، والمعنى أنّ الحرف الثاني من الكلمة كائناً ما كان من لين أو غير ذلك إذا كان قد قلب لينا، أي: صيّر حرفاً لينا فإتاك إذا صغرت الاسم ترده إلى أصله. هذا وجه صحيح.

والثاني: أن يكون قوله (لينا) بدلاً ثانياً، كأنّ المعنى: واردد لأصل حرف اللين الثاني إذا كان قد قلب إلى غيره، وصيّر حرفاً آخر، سواء كان صيّر إليه لينا أو غير لين، وهذا أيضاً وجه صحيح.^{٤٠٩}

٣، ٤ المبحث الثالث: الوقف

الوقف لغة: الوقوف: خلاف الجلوس، وقف بالمكان وقفاً ووقوفاً، فهو واقف، والجمع وُقف

ووقوف، ويقال: وقفت الدابة تقفُ وقوفاً، ووقفتُها أنا وقفاً.^{٤١٠}

اصطلاحاً: عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة.^{٤١١}

أي قطع النطق عند آخر الكلمة.

مقاصد الوقف:

١. لتمام الغرض من الكلام

٢. لتمام النظم من الشعر

^{٤٠٩} الشّاطبي. ٢٠٠٧/هـ١٤٢٨. المقاصد الشافية. ج. ٧. ص. ٣٥٠

^{٤١٠} ابن منظور. د.ت. لسان العرب. ص. ٣٥٩

^{٤١١} أبو الخير، محمد بن محمد. د.ت. النشر في قراءات العشر. بيروت: دار الكتب العلمية. ص. ٢٤٠

٣. لتمام الشجع في النشر

التغييرات الشائعة في الوقف سبعة أنواع نظمها بعضهم فقال:

نُقِلَ وَحَذِفَ وَإِسْكَانٌ وَيَتَّبَعُهَا # التَّضْعِيفُ وَالرُّومُ وَالْإِشْتِمَامُ وَالْبَدَلُ^{٤١٢}

فيبدل تنوين الاسم بعد فتحة ألفاً، كرايْتُ زِيداً، وفتى، ونحو: وَيَهَا وَإِيهَا بكسر الهمزة،

كذلك تبدل نون التوكيد الخفيفة ألفاً، ويردّ ما حُذِفَ لأجلها في الوقف كما تقدم، وشبّهوا "إِذْنَ" بالمتون، فأبدلوا نونها ألفاً في الوقف مطلقاً، وبعضهم يقف عليها بالنون مطلقاً، لشبهها بأن ولن، وبعضهم يقف عليها بالألف. إن أُلغيت، وبالنون إن أعملت.

ويوقف بعد غير الفتحة بحذف التنوين، وإسكان الآخر، كهذا زِيدُ، ومررتُ زِيدُ، ومطلقاً عند ربيعة. وأما الأزدي^{٤١٣} فتقبله وواوً بعد الضمّ، وياء بعد الكسر فيقولون: جاء زيدو، ومررت بزيدي، وإن وقف على هاء الضمير حذفت صلته أي: مدّته، بعد غير الفتح، نحو: بهُ وله، إلا في الضرورة كقول رؤبة:

وَمَهْمَهُ مُغْبَرَةٌ أَرْجَاؤُهُ # كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

خلاف نحو: بها ومنها، فتبقى الصلّة، وقد تحذف على قلّة، كقوله: "وبالكرامة ذات أكرمكم الله به".

أراد: بها، فحذف الألف، وسكن الهاء، بعد نقل حركتها إلى ما قبلها.^{٤١٤}

^{٤١٢} البيت البسيط بلا نسبة الشاهد فيه: يتطلب الوقف أنواعاً من التغيير ترجع غالباً إلى ثمانية أشياء، وهي: الحذف، والزيادة، والسكون، والنقل، والتضعيف، والروم، والإشتمام، والإبدال. وهو من شواهد المصري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين. ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو. بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى. ج. ٢ ص. ٦١٥ و الحملاوي، أحمد بن محمد. شد العرف في فن الصرف. د.ت. ج. ١. ص. ١٥٧. والنجار، محمد عبد العزيز. ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م. ضياء السالك إلى أوضاع المسالك. د.م. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى. ج. ٤ ص. ٢٨٢.

^{٤١٣} اسم القبيلة في اليمن. والأزد أبو حي من اليمن وهو أزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن كهلان بن سبأ، وهو أسدّ، بالسين، أفصح. ابن منظور. د.ت. لسان العرب. ج. ٣ ص. ٧١

^{٤١٤} الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد. د.ت. شد العرف في فن الصرف. ص. ٢٤٧

وإذا وقف على المنقوص ثبتت ياءؤه، إذا كان محذوف الفاء، كما إذا سميت بالمضارع نحو: وفي:

تقول هذا يفي، أو كان محذوف العين، كما إذا سميت باسم الفاعل من رأى، فإنك تقول هذا مُري، إذ

لو حذف اللام منهما لكان إجحافاً وكان إذا منصوباً منوناً نحو: ربنا إنا سمعنا منادياً أو غير منوناً

مقروناً بال، نحو: كلاً إذا بلغت التراقي. وإن كان غير منصوب جاز الإثبات والحذف ولكن يترجح في

المنون الحذف، نحو: هذا قاض، ومررت بقاض ووقراً ابن كثير: وما لهم من دونه من والٍ وفي غير المنون

يترجح الإثبات، كهذا القاضي، ومررت بالمنادي، وقرأ الجمهور: الكَبِيرُ الْمُتَعَالِ^{٤١٥}

ويوقف على هاء التأنيث بالسكون، نحو: فاطمة، وعلى غيرها من المتحرك بالسكون فقط، أو

مع الزوم، وهو إخفاء الصوت بالحركة والإشارة إليها ولو فتحة، بصوت خفي، ومنعه الفراء فيها، أو

الإشمام وهو ضمّ الشفتين والإشارة بهما إلى الحركة بدون صوت، ويختص بالمضموم، ولا يُدركه إلا البصير،

أو التضعيف، نحو: هذا خالد، وهو يضرب، بتشديد الحرف الأخير، وهي لغة سعدية. وشرط الوقف

بالتضعيف ألا يكون الموقوف عليه همزة كرشاء، ولا ياء كالعراي، ولا واواً كيعزرو، ولا ألفاً كيعشى، ولا

واقعاً إثر سكون كزيد وبكر أو مع نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله، كقراءة بعضهم: وتواصلوا

بالصبر بكسر الباء وسكون الراء بشرط أن يكون ما قبل الآخر ساكناً غير متعذر، ولا مستثقل تحريكه،

وألاً تكون الحركة فتحة، وألاً يُوَدِّي النقل إلى عدم النظر. فخرج نحو: جعفر، لتحرك ما قبله، ونحو:

إنسان ويشدّ، لأن الألف والمدغم لا يقبلان الحركة، ويقول يبيع، لاستثقال الضمة إثر كسرة أو ضمة،

ونحو: هذا علم، لأنه لا يوجد فُعْل بكسر فضم في العربية. والشرطان الأخيران مختصان بغير المهموز،

فيجوز النقل في نحو: يُخْرِجُ الحَبَّءَ وإن كاتن الحركة فتحة، وفي نحو: هذا رُدَّة، وإن أدى إلى عدم النظر،

لأنهم يغتفرون في الهمزة ما لا يغتفرون في غيرها.

^{٤١٥} الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد. د.ت. شد العرف في فن الصرف. ص. ٢٤٧

ويوقف على تاء التأنيث بدون تغيير إن كانت في حرف، كَثُمْتُ وَرُبْتُ. أو في فعل: كقامت، أو اسم ساكن صحيح، كأخْتُ وبنْتُ. وجاز إبقاؤها على حالها وقبلها هاء، إن كانت قبلها حركة كَثَمَرَةٌ وشَجَرَةٌ، أو ساكن معتلّ كصلاةً ومسلماً، ويترجح إبقاؤها في الجمع وما سمي به منه، تحقيقاً أو تقديرًا، وفي اسمه كمسلمات وأذرعاً وهيئات، فإنها في التقدير جمع هَيْهَيْةٍ كَقَلْقَلَةٌ، سمي بها الفعل، ونحو: أولات. ومن الوقف بالإبدال قولهم كيف الإخوة والأخوة، وقولهم: "دَفُنُ البناء، من المكرّماء"، وقرئ هَيْهَاءَ. ومن الوقف بتركه وقف بعضهم بالتاء في قوله تعالى:

﴿إِنَّ شَجَرَتَ﴾^{٤١٦}

وقوله: (الرجز)

وكانت نفوس القوم عند الغلصمت # وكادت الحرة أن تدعى أمت^{٤١٧}

ويوقف بهاء السكت حَوازاً على الفعل المعلّ لأمّاً بحذف آخره، نحو: لم يعزّه ولم ترمه، ولم يخشّه. وتجب الهاء إن بقي على حرف واحد، نحو: لم يقه، ولم يعه. ورُدَّ بـ (لَمْ أَكُ) و"تق"، بدون هاء عند إرادة الوقف.^{٤١٨}

^{٤١٦} القرآن. الدخان ٤٤: ٤٣

^{٤١٧} البيت الرجزي ينسب إلى ابن قدامة، أبي النجم العجلي. الغلصمت: رأس الحلقوم الشاهد فيه: قوله الغلصمت: الغلصمة، وأمت: أمه قلبت هاء التأنيث تاء في الوقف. وهو من شواهد ابن منظور. د.ت. لسان العرب. ج. ١٥ ص. ٤٧٥، وابن هشام. عبد الله. د.ت.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ج. ٤ ص. ٤٣٨

^{٤١٨} الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد. د.ت. شد العرف في فن الصرف. ص. ٢٤٨-٢٤٩

١، ٤، ٣ المسألة الأولى: حكم الوقف في الاسماء المنقوصة

عرض المسألة

تعريف الاسم المنقوص

الاسم لغة: من كلمة سما - يسمو - سمو الرجل زيدا وبزيد: جعل إسمه زيدا. والاسم والاسم ج أسماء وأسام وأسامي وأسماءات: اللفظ الموضوع على جوهر أو عرض لتعيينه ولتمييزه، وهمزته همزة وصل،

وتحذف همزة اسم في البسمة وتثبت في غيرها. ^{٤١٩}

المنقوص لغة: مفعول من كلمة النقص معناه الخسران في الحظ. نَقَصَ الشيءَ يَنْقُصُ نَقْصًا ونَقْصَانًا ونقيصة ونَقْصَهُ هو يَنْقُصُهُ ولا يَنْقُصُهُ. ^{٤٢٠}

الاسم المنقوص اصطلاحاً: قال ابن يعيش - ت ٦٤٣هـ - في شرح المفصل:

"والمنقوص: كُلُّ اسْمٍ وَقَعَتْ فِي آخِرِهِ يَاءٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ؛ نحو: "القاضي"، و"الداعي"، و"قاضي"، و"داعٍ"؛ فهذا يدخله النَّصْبُ وحده مع التَّنْوِينِ، ولا يدخله رَفْعٌ ولا جَرٌّ. وَإِنَّمَا سُمِّيَ مَنْقُوصًا؛ لِأَنَّهُ نَقَصَ شَيْئَيْنِ: حَرَكَةً، وَحَرْفًا؛ فَالْحَرَكَةُ هِيَ الضَّمَّةُ أَوْ الْكَسْرَةُ، حُذِفَتْ لِلتَّحْقُلِ، وَالْحَرْفُ هُوَ الْيَاءُ، حُذِفَ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ؛ فنقول في الرَّفْعِ: "هذا قاضٍ يا فتى"، وفي الجَرِّ: "مررتُ بقاضٍ يا فتى"، وكان الأصلُ: "هذا قاضيُّ"، بضمِّ الياءِ وتنوينها، و"مررتُ بقاضيِّ"، بكسر الياءِ وتنوينها أيضًا؛ فَاسْتَقْبَلَتِ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ عَلَى الْيَاءِ الْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا؛ لِأَنَّهَا قَدْ صَارَتْ مَدَّةً كَالْأَلْفِ؛ لِسَعَةِ مَخْرَجِهَا، وَكَوْنِ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا مِنْ جَنْسِهَا...؛ فَحُذِفَتِ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ...، وَلِذَا حُذِفَتْ؛ سَكَنَتِ الْيَاءُ، وَكَانَ التَّنْوِينُ بَعْدَهَا سَاكِنًا؛

^{٤١٩} لويس معلوف. ١٩٨٨. المنجد والأعلام. ص. ٣٢٥

^{٤٢٠} ابن منظور. د.ت. لسان العرب. ج. ١٣. ص. ٣٣٩

فَحُذِفَتْ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ...؛ فلذلك تقول في الرَّفْعِ: "هذا قاضٍ"، وفي الجَزْرِ: "مررتُ بقاضٍ"، قال الله

تعالى:

﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ ٤٢١

وقال:

﴿عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ﴾ ٤٢٢

وتقول في النَّصْبِ: "رأيتُ قاضيًا"؛ تثبت الفتحة؛ لحَقَّتْهَا، قال الله تعالى:

﴿إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ﴾ ٤٢٣

وقال:

﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ ٤٢٤

فاعرفه^{٤٢٥}.

وللعلماء في هذا الأمر موقف

أ. قال ابن يعيش 6 - ت ٦٤٣ هـ: "فإن كانتِ الياءُ ممَّا أسقطهُ التَّنوينُ؛ نحو: "قاضٍ، وجوارٍ، وعمٍ"

فما كان مِنْ ذلك: فلكَ في الوقفِ عليه إذا كان مرفوعًا أو مجرورًا وجهان:

أجودهما: حذفُ الياءِ؛ لأنَّها لم تكن موجودة في حال الوصل؛ لأنَّ التَّنوينَ كان قد أسقطها،

وهو وإن سقطَ في الوقفِ؛ فهو في حُكْمِ الثَّابِتِ؛ لأنَّ الوقفَ عارضٌ؛ فلذلك: لا تردّها في الوقفِ.

٤٢١ القرآن. طه. ٢٠: ٧٢

٤٢٢ القرآن. التوبة. ٩: ١٠٩

٤٢٣ القرآن. آل عمران. ٣: ١٩٣

٤٢٤ القرآن. الأحقاف. ٤٦: ٣١

٤٢٥ ابن يعيش. د. ت. شرح المفصل. د. م. إدارة الطباعة المنيرية. ج. ١. ص. ٥٦

هذا مع ثقلها، والوقف محل استراحة، فنقول: "هذا قاض، ومررت بقاض، وهذا عم، ومررت بعم"، قال سيبويه: هذا الكلام الجيد الأكثر.

والوجه الآخر: أن ثبت الياء؛ فتقول: "هذا قاضي، ورامي، وغازي"؛ كأن هؤلاء اعتزموا حذف التنوين في الوقف؛ فأعادوا الياء؛ لأنهم لم يضطروا إلى حذفها كما اضطروا في حال الوصل. قال سيبويه: وحدّثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: "هذا رامي، وغازي، وعمي"؛ حيث صارت في موضع غير تنوين. وقرأ به ابن كثير في مواضع من القرآن؛ منها:

﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾^{٤٢٦}

هذا إذا أسقطها التنوين في الوصل.

فإن لم يسقطها؛ فإن كان فيه ألف ولام؛ نحو: "الرامي، والغازي، والعمي"؛ فإن إثباتها أجود؛ فنقول في الوقف: "هذا الرامي، والغازي، القاضي"، يستوي فيه حال الوصل والوقف؛ وذلك لأنها لم تسقط في الوصل؛ فلم تسقط في الوقف. ومنهم من يذف هذه الياء في الوقف؛ كأنهم شبهوه بما ليس فيه ألف ولام، ثم أدخلوا فيه الألف واللام بعد أن وجب الحذف؛ فيقولون: "هذا القاض، والرام"؛ انتهى^{٤٢٧}.

ب. وقال ابن هشام 6 - ت ٧٦١هـ -: في "أوضح المسالك" (ج ٤): (فإن كان [المنقوص] مرفوعاً أو مجروراً؛ جاز إثبات يائه وحذفها [في الوقف]؛ ولكن الأرجح في المنون الحذف؛ نحو: "هذا قاض"، و"مررت بقاض"، وقرأ ابن كثير:

^{٤٢٦} القرآن. الرعد. ١٣: ٧

^{٤٢٧} ابن يعيش. شرح المفصل. ج ٩. ص ٧٥

﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي﴾^{٤٢٨}

﴿وَمَا لَهُمْ مِّنْ دُونِهِ مِّنْ وَّالِي﴾^{٤٢٩}

والأرجح في غير المنون الإثبات؛ كـ "هذا القاضي"، و"مررت بالقاضي"

ج. ذكر الإمام الشاطبي 6 وجهين اثنين؛

أحدهما: أن تحذف الياء وتقف على ما قبلها، فنقول: هذا قاضٍ، وهذا رامٌ، ومررت بقاضٍ، ومررت برامٍ، وكذلك: هذا داغٌ، وهذا مستودعٌ، وهذا عمٌ - تريد العمى - وهذا شجٌ، ونحو ذلك. وهو أرجح الوجهين واللغة الفصيحة،^{٤٣٠} قال سيبويه: "فهذا الكلام الجيد الأكثر"^{٤٣١} ووجه أنّ الياء المكسور ما قبلها لما كانت تستقل، وكانت محذوفة في الأصل، والوقف عارض، والعارض لا يعتد به في الأمر الكثير، تركوها محذوفة في الوقف أيضا. والوجه الثاني: ثبوت الياء، وهو وجه جيد أيضا. فنقول: هذا قاضي، وهذا غازي، ومررت بمستدعي، ومررت بشجي، وما أشبه ذلك.^{٤٣٢}

٢، ٤، ٣ المسألة الثانية: الوقف على الاسم المهموز الآخر

يقول الإمام الشاطبي - رحمه الله -:

"وأما النقل الجائز فالنقل من المهموز وعليه دلّ مفهوم قوله: (من سوى المهموز) أي أنّ البصري يرى النقل من المهموز ويجوز ذلك عنده، فنقول في رأيتُ الحَبَّةَ: رأيتُ الحَبَّاءَ، وفي أحببتُ الدِّفءَ: أحببتُ

^{٤٢٨} القرآن. الرعد. ١٣: ٧

^{٤٢٩} القرآن. الرعد. ١٣: ١١

^{٤٣٠} الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م. المقاصد الشافية. تحقيق: أ.د. محمد إبراهيم البنا. مكة المكرمة: جامعة أمّ الفرى. ج. ٨. ص. ٢٧

^{٤٣١} سيبويه. ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م. الكتاب. ج. ٤. ص. ١٨٣

^{٤٣٢} الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م. المقاصد الشافية. ص. ٢٨

الدَّفَأُ، وفي كرهتُ البُطءُ: كرهتُ البُطأً.... ومذهب الكوفيين وابن الأنباري جواز النقل في غير المهموز".

عرض المسألة

ذهب الكوفيون إلى جواز نقل الفتحة إلى الحرف الساكن في غير المهموز، فيقولون: رأيتُ النَّقْرَ في رأيتُ النَّقْرَ، وحملتُ العِدْلَ في حملتُ العِدْلَ، وكسرتُ القُفْلَ في كسرتُ القُفْلَ، وإلى ذلك ذهب الأخفش والجرمي من البصريين، يقول أبو حيان:

وأجاز الأخفش والجرمي والكسائي والفراء النقل في الفتحة إلى الحرف الساكن، إن لم يكن مهموزاً يقولون: رأيتُ العِلْمَ بنقل حركة الميم إلى اللام.

كما أجاز الأخفش ذلك في رأيتُ عَمْرَ وقتلتُ خالدَ، إذا حذف التنوين في الوصل، ولم تبدل منه ألفاً، يقول الأشموني:

وأجاز ذلك الكوفيون، ونقل عن الجرمي أنه أجازته، وعن الأخفش أنه أجازته في المنون على لغة من قال: رأيتُ البَكْرَ.

أما البصريون فلم يميز ذلك، بل أجازوا النقل من المهموز فيقولون في رأيتُ الحَبَّءَ: رأيتُ الحَبَّءَ، وفي كرهتُ البُطءَ: كرهتُ البُطأً

وإنما اختاروا الهمزة لثلاثة أوجه:

الأول: سماعهم ذلك عن العرب، يقول سيبويه: "واعلم أن ناساً من العرب كثيراً يلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة، سمعنا ذلك من تميم وأسد"

الثاني: أنّ الهمزة بعد الساكن لا تظهر، لأنّها أخفى الحروف في الوقف، أمّا إذا جاءت بعد متحركٍ فتظهر، يقول سيويوه: "... يريدون بذلك بيان الهمزة، والساكن لا ترفع به لسانك عنه بصوت، لو رفعت بصوت حرّكته، فلما كانت الهمزة أبعد الحروف وأخفاها في الوقف حرّكوا ما قبلها ليكون أبين لها. الثالث: أنّهم اختاروا الهمزة، لثقلها، فإذا جاء ما قبلها ساكناً كان النطق بهما صعباً، يقول الأشموني: إنّما اغتفر ذلك في الهمزة، لثقلها، وإذا سكّن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب".

أمّا الإمام الشاطبي - رحمه الله - فقد اكتفى بعرض المسألة وأقوال البصريين والكوفيين، ومن شايحهم من النحاة والتابعين، ولعلّ ذلك يشير إلى أنّه يجيز النقل في المهموز وفي غير المهموز، طلباً للتخفيف عند الوقف، ولأنّ العرب لا يقفون على متحرك، كما وأنّه يشير إلى قبوله ما سمع عن العرب في هذه المسألة.

٣،٥ المبحث الرابع: الإبدال^{٤٣٣}

الإبدال لغة: من البديل و(أبدلت) بكذا (إبدالاً) نَحَيْتُ الْأَوَّلَ وَجَعَلْتُ الثَّانِيَّ مَكَانَهُ. واصطلاحاً: البديل اصطلاح البصريين،^{٤٣٤} وأمّا الكوفيون فقال الأخفش عنهم: إنهم يُسَمُّونَ التَّرْجِمَةَ والتبیین، وقال ابن كيسان: يسمونه التكرير. الإبدال فهو جعل مُطلق حرف مكان آخر. فخرج بالاطلاق الإعلال بالقلب، لاختصاصه بحروف العلة، فكل إعلال يقال له إبدال ولا عكس، إذ يجتمعان في نحو: قال ورمى، وينفرد الإبدال في نحو: اضطبر وأدّكر.

^{٤٣٣} اسم (الإبدال) أول ما شاع بين العلماء بما ألفه عبد الملك بن قريش الأصمعيّ (- ٢١٦هـ) وابن السكيت (- ٢٤٤هـ) سمي كتابه القلب والإبدال والزجاجي (- ٣٤٠هـ) سمي كتابه (الإبدال والمعاقبة والنظائر) وأبو الطيب (٣٥١هـ) سمي كتاب الحروف المتعاقبة التي جمعها (كتاب الإبدال)، وسمي أبو الفتح بن جني كتابه في الإبدال (تعاقب العربية) وعقد في الخصائص للإبدال (باب الحرفين المتقاربان يستعمل أحدهما مكان صاحبه).

^{٤٣٤} سيويوه. ١٤٠٢/هـ ١٩٨٢م. الكتاب ١ / ١٥٨، ١٥٠، ٤٣٩، ٩/٢ و ١٤، ٣١١، ٣٨٦، ٨٧/٣، ٨٦.

وخرج بالمكان العوض، فقد يكون في غير مكان المعوض منه وكتاءي عِدَّة واستقامة وهمزتي ابن واسم.
وقال الأشموني: قد يُطلق الإبدال على ما يعم القلب، إلا أن الإبدال إزالة، والقلب إحالة، والإحالة لا تكون إلا بين الأشياء المتماثلة، ومن ثمَّ اختص بحروف العلة والهمزة، لأنها تقاربها بكثرة التغيير.
واعلم أن الحروف التي تبدل من غيرها ثلاثة أقسام:

١. ما يبدل إبدالاً شائعاً للإدغام، وهو جميع الحروف إلا الألف، وما يبدل إبدالاً نادراً، وهو ستة أحرف: الحاء، والحاء، والعين المهملة، والقاف، والضاد، والذال المعجمتان، كقولهم في وُكْنَة، وهي بيت القَطَا في الجبل: وُكْنَة، وفي أغنَّ أحنَّ، وفي رُبِع رُبِح، وفي حَطَّرَ غَطَّر، وفي جلد جَضَّد، وفي تلَعَّم تلَعَّدَم.

٢. وما يُبدل إبدالاً شائعاً لغير إدغام، وهو اثنان وعشرون حرفاً، يجمعها قولك "لجد صرف شكس أمن طي ثوب عزته" والضروري منها في التصريف تسعة أحرف، يجمعها قولك: "هدأْتُ مُوطياً".^{٤٣٥}

٣. وما عداها فإبداله غير ضروري فيه، كقولهم في أُصِيلان: تصغير أُصِلان بالضم على ما ذهب إليه الكوفيون، جمع أُصِيل، أو هو تصغير أُصِيل، وهو الوقت بعد العصر: أُصِيلال، وفي اضطجع إذا نام: الطجع، وفي نحو: عليّ علماً، في الوقف أو ما جرى مجراه: علجَّ بإبدال النون لاماً في الأول، والضاد لاماً في الثاني، والياء جيماً في الثالث.

قال النابغة: (البيسط)

^{٤٣٥} الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد. د.ت. شد العرف في فن الصرف. ص. ٢٠٠

وَقَفْتُ فِيهَا أُصِيلًا أَسَائِلُهَا # أَعَيْتَ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ^{٤٣٦}

وقال منظور بن حبة الأسيدي في ذئب: (الرجز)

لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَهُ وَلَا شَبَعَ # مَا لَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَفَفٍ فَالطَّجَعُ^{٤٣٧}

وقال آخر: (م الرجز)

خَالِي عُويْفٌ وَأَبُو عَلِجٍ # الْمُطْعَمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشَجِ^{٤٣٨}

يريد أبا علي والعشي، وتسمى هذه اللغة عَجَعَجَة فُضَاعَة. واشترط فيها أن تكون الجيم مسبوقة

بمعين، كما في البيت، وبعضهم يُطلق، مستدلًا بقول بعض أهل اليمن: (الرجز)^{٤٣٩}

^{٤٣٦} البيت البسيط ينسب إلى النابغة الذبياني من معلقته التي يمدح بها النعمان بن المنذر ويعتذر إليه، الشاهد فيه: أصيلا فيه ثلاثة أقوال:

١. أنه تصغير من أصيل على غير قياس، كأنه تصغير أصلان فيه إبدال اللام من النون. والأصيل: الوقت بعد العصر إلى المغرب.

٢. أنه تصغير أصلان جمع أصيل، كرجفان جمع رغيغ

٣. أنه مصغر أصلان وهو اسم مفرد بمعنى الأصيل مثل غفران

وهو من شواهد ابن منظور. ١٤١٤ هـ. لسان العرب. ج. ١١. ص. ١٧، المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو

العباس. د.ت. المتتضب. المحقق: محمد عبد الخالق عظمة. بيروت: عالم الكتب. ج. ٤. ص. ٤١٤ والأنباري، أبو البركات كمال الدين

عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري. ١٤٢٤ هـ- ٢٠٠٣ م. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين. د.م.

المكتبة العصرية. الطبعة: الأولى. ج. ١. ص. ٢١٨.

^{٤٣٧} البيت الرجز ينسب إلى منظور بن حبة الأسيدي في ص. فة الذئب. الشاهد فيه: قوله "فالطجع" إبدال حرف الضاد لأمأ وأصله

فاضطجع. وهو من شواهد ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي. ١٤٢١ هـ- ٢٠٠٠ م سر ص. ناعة الإعراب. بيروت: دار الكتب

العلمية. الطبعة: الأولى. ج. ٢. ص. ٥. وأبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي. ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م. الصحاح تاج اللغة

وصحاح العربية. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. بيروت: دار العلم للملايين. الطبعة: الرابعة. ج. ٣. ص. ٨٦٣.

^{٤٣٨} البيت الرجز بلا نسبة الشاهد فيه: قوله "أبو علج" وأصله: أبو علي و"بالعشج" وأصله: بالعشي فأبدل الجيم من الياء المشددة على

لغة بعض العرب. وهو من شواهد ابن منظور. د.ت. لسان العرب. ج. ٢. ص. ٣٢٠ وابن جني، أبو الفتح عثمان. ١٤١٥ هـ- ١٩٩٤ م.

المحتسب. ج. ١. ص. ٧٥

^{٤٣٩} الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد. د.ت. شد العرف في فنّ الصرف. ص. ٢٠١

لا هَمَّ إن كنت قبلتَ حَجَّتَج # فلا يزالُ شاحِجٌ يَأْتِيكَ بَج

أَقْمَرُ نَحَاتُ يُنَزِّي وَفَرْتِج # يريد حجتي ويأتيك بي وينزي وفرتي^{٤٤٠}

كتب يعقوب ابن السكيت رسالة صغيرة سماها القلب والإبدال جمع فيها نحو ٣٠٠ كلمة من كلمات اللغة العربية تميزت هذه الكلمات بأن كل اثنتين منها تعبران عن معنى واحد، ولا يختلف لفظهما إلا في حرف واحد مثل "التهتان" و"التهتال" فكل منها تعني سقوط المطر، ولا يختلف اللفظ إلا في أن النون في الأولى قد حلت محل اللام في الثانية. ويبدو ابن السكيت قد نظر إلى هذه الظاهرة على أنها من خصائص اللغة العربية، وأنها من مسائل التي لا تحتاج إلى عناء في تفسيرها ولا يصح أن تكون موضع نقاش أو مداورة، بل علينا أن نتلقاها قضية مسلمة بها. وقد سماها الإبدال، فكأنما تصور أن العرب كانوا يستبدلون حروفاً بأخرى دون سبب ظاهر، وينطق كل منهم على حسب ما يستهوي ويحب، مرة بالنون ومرة باللام.^{٤٤١}

ومن سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض، ويقولون مَدَحَه وَمَدَّهه، وَفَرَسٌ رِ فَلَ وَرَفَنٌ وهو كثير مشهور قد أَلَّف فيه العلماء. فأما ما جاء في كتاب الله جل ثناؤه فقوله جل ثناؤه: "فانقلق فكان كلُّ فِرَقٍ كالطَّوْدِ". فاللام والراء يتعاقبان كما تقول العرب: فَلَقُّ الصَّبْحِ وَفَرَقَه. وذكر عن

^{٤٤٠} البيت الرجز ينسب إلى أبو زيد الأنصاري (اسمه سعيد بن أوس بن ثابت ابن بشير بن أبي زيد) لرجل من اليمن، أقر أي: أبيض، نحات: نحاق، ينزي: يجر، الوفرة: الشعر إلى شحمة الأذن. **الشاهد فيه: حججتج، بَج، وفرتج، أصلها حجتي وي، وفرتي (إبدال الباء جيما).** وهو من شواهد ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي. ١٩٩٦. **المتع الكبير في التصريف**. د.م. مكتبة لبنان. الطبعة الأولى. ج ١ ص. ٢٣٥. ونجم الدين، محمد بن الحسن الرضي الإسترابادي. ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام ١٠٩٣ من الهجرة. بيروت: دار الكتب العلمية. ج. ٤ ص. ٢١٧. وابن عصفور، أبو الحسن. علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي. ١٩٨٠ م. **ضرائر الشعر**. المحقق: السيد إبراهيم محمد. دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. ج. ١ ص. ٢٣٢.

^{٤٤١} إبراهيم أنيس. ١٩٧٨ م. **أسرار العربية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية. الطبعة السادسة. ص. ٦٩

الخليل، ولم أسمع سماعاً أنه قال في قوله جل ثناؤه: "فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ" إنما أراد فحاسوا فقامت الجيم مقام الحاء، وما أحسب الخليل قال هذا، ولا أحق عنه، انتهى.

قال أبو الطيب في كتابه: ليس المراد بالإبدال أنّ العرب تتعمّد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغاتٌ مختلفة لمعانٍ متفكّية؛ تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد، حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد. قال: والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طورا مهموزة وطورا غير مهموزة، ولا بالصاد مرة، وبالسين أخرى، وكذلك إبدال لام التعريف ميماً، والهمزة المصدرية عيناً؛ كقولهم في نحو أن عن؛ لا تشترك العرب في شيء من ذلك، إنما يقول هذا قوم وذاك آخرون. انتهى.

فقد قال أبو حيان في شرح التسهيل: قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الصائغ: فلما تجد حرفاً إلا وقد جاء فيه البديل، ولو نادراً. ولكن ابن مالك في ألفيته جعل الحروف التي تبدل من غيرها إبدالا مطّرداً شاملاً تسعة أحرف جمعها في قوله (أحرف الإبدال: هُديثٌ موطياً) وجعل إبدالها من غير هذه الأحرف شاذاً أو قليلاً، وأبو علي في أماليه (١/١٨٦) يقول: إن حروف الإبدال عند أهل النحو ١٢ حرفاً، وجعلها ابن سيده في مخصّصه ١٣ وغيره ١٤، وتساهل صاحب التسهيل فجعل المطّردة والشاذة ٢٢ حرفاً، والمعول على الرأي الأول. ٤٤٢

فمن إبدال الهمزة هاء: أيا وهيا، وإياك وهياك، وأتمال السنام واتمهل إذا انتصب، وأرحت دابتي وهرحتها، وأبرزت له وهبرت له، وأرقت الماء وهرقته.

الإبدال يكون في الحروف الصحيحة بجعل إحداهما مكان الآخر، وكذا يكون في الأحرف المعتلة بجعل مكان حرف العلة حرفاً صحيحاً.

أولاً: الإبدال في فاء الافتعال.

٤٤٢ إبراهيم أنيس. ١٩٧٨. من أسرار العربية. ص. ٧

إذا كانت فاء (افتعل) واواً أو ياءً أبدلت تاءً، وأدغمت في تاء الافتعال، نحو: اتصل - اتسر - اتقى، والأصل: اوتصل - ايتسر - اوتقى، أي إذا وقعت الواو أو الياء في موضع فاء (افتعل) فإن العرب قلبها تاءً ويدغمونها في تاء الافتعال، نحو: "وَصَلَ" تأتي على وزن (افتعل) فتقول: اوتصل، غير أن العرب قلبت الواو تاءً وأدغمتها في تاء (افتعل) فقالت: اتصل - يتصل - متصل - اتصل.^{٤٤٣}

ثانياً: الإبدال في تاء الافتعال

أ. تبدل تاء الافتعال طاءً إذا كانت فاء الكلمة صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً، على النحو التالي:

١. ما فاؤه صاد، نحو: اضطبر فأصله اصتبر

٢. ما فاؤه ضاد، نحو: اضطرب فأصله اضترب

٣. ما فاؤه طاء، نحو: اطرد فأصله اطرد

٤. ما فاؤه ظاء، نحو: اظطلم فأصله اظنلم

ب. تبدل تاء الافتعال دالاً إذا كانت فاء الكلمة دالاً أو زايماً أو ذالاً

وذلك على النحو التالي:

١. ما فاؤه دال، نحو: ادّهن فأصله ادّهن

٢. ما فاؤه زاي، نحو: ازدجر فأصله ازجّر

٣. ما فاؤه ذالاً، نحو: اذدكر فأصله ادتكر

ج. إبدال الميم من الواو

تبدل الميم من الواو في كلمة "فم" فأصلها "فوه" بدليل أنّها تجمع على "أفواه" حذفت الهاء

للتخفيف، وأبدلت الميم من الواو، فصارت "فم".

^{٤٤٣} أيمن أيمن عبد الغني. د.ت. الصرف الكافي. القاهرة: دار التوفيقية للتراث. ص. ٢٩٧

د. إبدال الميم من النون^{٤٤٤}

تبدل الميم من النون بشرطين:

١. أن تكون النون ساكنة.

٢. أن تقع النون قبل الباء.

سواء أكانا فس كلمة واحدة، كقول الله تعالى:

﴿إِذِ انبَعَثَ أَشْقَاهَا﴾^{٤٤٥}

أم في كلمتين كقول الله تعالى:

﴿قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾^{٤٤٦}

ويعد الإبدال من سنن كلام العرب، وتأثرت الأبنية الصرفية فظهرت مسائل مختلفة في شرح

الإمام الشاطبي لألفية ابن مالك في هذا المضمار، ويُسهم ذلك في حيوية التحليل الصرفي لمجمل القضايا التي وظّفها ابن مالك في ألفيته التي تدور حول علوم النحو والصرف.

٣،٥،١ المسألة الأولى: حكم التقاء الهمزتين

قال الناظم:

وَمَدًّا ابْدَلْ ثَائِيَّ الِهْمَزَيْنِ مِنْ # كَلِمَةٍ اِنْ يَسْكُنْ كَاثِرٌ وَاثْتَمِنُ
ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا وَمَا يُضْمُ # وَاوَا اَصِرُّ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا اَمَّ

^{٤٤٤} أيمن أيمن عبد الغني. د.ت. الصرف الكافي ص. ٣٩٩ - ٤٠٠

^{٤٤٥} القرآن. الشمس. ١٢: ٩١

^{٤٤٦} القرآن. يس. ٥٢: ٣٦

فَدَاكَ يَاءٌ مُطْلَقًا جَاءَ، وَأَوْمٌ # وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمٌّ ٤٤٧

عرض المسألة

وهكذا الحكم الذي تقرر من لزوم الإبدال هو مذهب النحويين البصريين، فلم يخرج عن طريقهم، وأمل الكوفيون فيذهبون إلى صحة التحقيق فيهما معا. ٤٤٨

إذا وقعت همزتان في كلمة واحدة، ذهب البصريون إلى لزوم إبدال الهمزة الثانية حرف مد من جنس الحركة الأولى، ٤٤٩

نحو: آدم، وأومن، وإيمان، فالأصل فيها أأدم، وأأمن، وإأمان، ٤٥٠

وقد أوجبوا ذلك لعسر النطق بهما، فأبدل من الثانية حرف من جنس حركة ما قبلها ليزول هذا النقل. ٤٥١

أما الكوفيون فذهبوا إلى لزوم تحقيق الهمزتين، يقول ابن هشام: "وأجاز الكسائي أن يبتدأ (أؤتمن) بهمزتين ومن ذلك قول الشاعر:

فإنك لاتدري متى الموت جائيء # إليك وما يحدث الله في غد ٤٥٢

٤٤٧ ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص ٦٢

٤٤٨ الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧. المقاصد الشافية. ج. ٩. ص. ٨٢

٤٤٩ ابن هشام. عبد الله. د.ت. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ج. ٤. ص. ٣٨٣، والصبان. ١٩٩٧. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. ج. ٣. ص. ٨٣٧

٤٥٠ ابن عقيل. بهاء الدين. د.ت. المساعد على تسهيل الفوائد. ج. ٤. ص. ١٠٤

٤٥١ الصبان. ١٩٩٧. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. ج. ٣. ص. ٨٣٧

٤٥٢ البيت البسيط ينسب إلى قطرب اسمه محمد بن المبتنير بن أحمد تلميذ سيبويه الشاهد فيه: قوله "جائيء" أصله جائيء، بياء ثم همزة لأنه من اسم الفاعل من جاء يجيء فانقلبت ياءه همزة فصار "جائيء". وهو من شواهد الأشموني (رقم ٣٨)

ومن ذلك قراءة بعض القراء: "إثلافهم رحلة الشتاء والصيف" بتحقيق الهمزتين، لكن البصريين

وصفوا هذه القراءة بالشاذة.

أما الإمام الشاطبي فذهب مذهب البصريين ورفض مذهب الكوفيين لندرة السماع، حيث

يقول:

"ولكن الظاهر من السماع ندور هذا بحيث لا يعتد به في القياس المستمر، مثل ما حكى أبو زيد، وأبو

حسن من قولهم"

غفر الله خطائهم، وحكى أبو زيد وغيره: دريئة ورائيء" وأورد البيت السابق، ثم قال: "والصواب في هذا

كله أن يُقاس على ما اشتهر ويوقف على السماع خلافه". يفهم من كلامه، أن موافقته للبصريين، كان

اعتماداً على الأشهر عند جمهور النحاة واللغويين، وكثرة ما ورد سماعاً عن العرب خلافاً لما ورد شاذاً فلا

يقاس عليه، لقلّة شواهد الشعرية والنثرية، وكذلك طلباً للتخفيف بتسهيل الهمزة الثانية من جنس حركة

الهمزة الأولى، في أول الكلمة، مثل: ألف وأولف وإيلاف، وآخر الكلمة مثل جائئ، بدلا من جائيء.

فَدَاكَ يَاءٌ مُطْلَقًا جَا، وَأَوْمٌ # وَنَحْوُهُ وَجَهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمٌ ٤٥٣

وقد خالف الشاطبي ابن الناظم في ضبط كلمة (أوم) في متن الألفية، إذ ضبطها ابن الناظم بهمزتين

ثانیهما مضموم، والأولى همزة المضارعة، وفسّر الـ (الوجهين) في قوله: "وَأَوْمٌ وَنَحْوُهُ وَجَهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمٌ"

بأثهما: التحقيق والإبدال.

والشاطبي فقد ضبط كلمة (أوم) هكذا، أي بواو مفتوح، ولزم من ضبطه ألا تكون الهمزة للمضارعة، وقد

فسّر الـ (وجهين) في العبارة السابقة - بأثهما: الإبدال واوا نحو (أوم)، أو ياء نحو (أيم).

٤٥٣ ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن الألفية ابن مالك. ص. ٦٢

قال الشاطبي: "قد أشار إليه الناظم في الجملة في المسألة التي ذكر إثر هذا، وهو قوله: "وَأَوْمٌ وَنَحْوُهُ وَجَهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمَّ" هكذا رأيته في النسخ (أَوْمٌ) بفتح الهمزة والواو معا على وزن أَعَمَّ، "ثم قال: ومعنى (أُمَّ) اقصد، أُمَّ الشيءَ يُؤْمُهُ أي قَصْدُهُ. ووجهين: مفعول به، أي اقصد في ثاني أَوْمٍ وجهين، وثاني أَوْمٍ لفظا الواو، وأصله: أُمَّم، فثانيه على أصل الهمزة الثانية، وهذا هو الذي قَصَدَ، فيعني أن الهمزة الثانية من هذا البناء ونحوه لك في إبدالها وجهان، والوجهان المذكوران مُتَعَيَّنَانِ مما تقدّم، لأنّه ذكر الإبدال واوًا والإبدال ياءً، وجعل لكل واحد منهما موضعًا معيّنًا، ثمّ ذكر هنا وجهين، فدلّ على أنّهما ذلك الوجهان، وهما الإبدال واوًا أو ياءً، فيجوز لك أن تقول: أَوْمٌ، كما ذكر بالواو، ويجوز أن تقول أَيْمٌ، بالياء. وذلك أنّ هذا المثال المذكور مبنيٌّ من أُمَّ على وَنَّةٍ أَفْعَلٌ، فكان الأصل: أُمَّمٌ، فكرهوا إظهار التضعيف، فنقلت فتحة الميم إلى الهمزة ثم أدغمت في الميم الثانية، فصار في التقدير: أُمَّمٌ، مثل: ععمّ، فوجب إبدال الهمزة واوًا أو ياءً.)

٣،٥،٢ المسألة الثانية: هل في الروم والإشمام يجوز ميم الجمع؟

قال الناظم:

وغيرها التأنيث من محرك	#	سكّنه أوقف رائم التّحرك
أو أشمّ الفتحة أقف مضعف	#	ما ليس همزاً أو عليلاً إن قفا
محركاً وحركات أنقلا	#	لساكن تحريكه لن يحظلاً ^{٤٥٤}

^{٤٥٤} ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. متن ألفية ابن مالك. ص. ٥٨

عرض المسألة:

الروم لغة: مصدر من كلمة رام الشيءَ يرومُهُ رَوْماً ومَراماً طلبه ومنه رَوْمُ الحركة في الوقف على المرفوع والمجرور قال سيبويه أما الذين راموا الحركة فإنه دعاهم إلى ذلك الحِرْصُ على أن يُخرجوها من حالٍ ما لزمه إسكانٌ على كل حال وأن يُعلموا أن حالها عندهم ليس كحال ما سكن على كل حال وذلك أراد الذين أَشْمُوا إلا أن هؤلاء أشد توكيداً.^{٤٥٥} واصطلاحاً: تضعيفك الصوت بالحركة حتى تذهب بذلك معظم صوتها، فتسمع لها صوتاً خفياً يدركه الأعمى بحاسة سمعه.^{٤٥٦}

الإشمام لغة: مصدر من كلمة أَشَمَّ / أَشَمَّ في يُشِمُّ، أَشِمُّ / أَشِمُّ، إِشْمَامًا، فهو مُشِمٌّ، والمفعول مُشَمٌّ (للمتعدّي) • أَشَمَّ الرَّجُلُ يَشِمُّ إِشْمَامًا وهو: أن يمرّ رافعاً رأسه.^{٤٥٧} واصطلاحاً: ضمك شفطيك بعد سكون الحرف أصلاً، ولا يدرك معرفة ذلك الأعمى، لأنه لرؤية العين لا غير، إذ هو إيماء بالعضو إلى الحركة.^{٤٥٨}

فأما الروم فيكون عند القراء في الرفع والضم والخفض والكسر، ولا يستعملون في النصب والفتح لخفتها. وأما الإشمام فيكون في الرفع والضم لا غير. أما ميم الجمع في المضمرات، نحو: لهم، ولكم، وعليهم، وعليكم وذلك عند من يصلها في

الوصل بالواو أو بالياء، هل يجوز الروم والإشمام. لها حكمان:

١. يجوز الروم والإشمام عند مكّي

٢. لا يجوز فيه الروم والإشمام عند سيبويه وحكاها ابن مجاهد.

^{٤٥٥} ابن منظور. د.ت. لسان العرب. ص. ١٧٨٢

^{٤٥٦} ابن الصيرفي، أبو عمرو الداني؛ عثمان بن سعيد بن عثمان. ١٤٣٦ - ٢٠١. التيسير في القراءات السبع. الطبعة الأولى. ص ٢٤٧. وقابل نصر، عطية. ١٩٩٢. غاية المرید في علم التجويد. مصر: دار التقوى للنشر والتوزيع. الطبعة السابعة. ص ١٨١

^{٤٥٧} ابن منظور. د.ت. لسان العرب. ص. ٢٣٣٤

^{٤٥٨} ابن الصيرفي. ١٤٣٦ - ٢٠١. التيسير في القراءات السبع. ص ٢٤٧. وقابل نصر، عطية. ١٩٩٢. غاية المرید في علم التجويد. ص

وحجّة القول الأول بأن يجوز الروم والإشمام يقولون: "لا فرق بين حركة الإعراب وحركة البناء في

جواز الروم والإشمام" ثم قال: فالذي يروم ويشم حركة الميم على النص غير مفارق له، والذي لا يروم حركة الميم خارج عن النصّ بغير رواية.

وقال أبو جعفر بن الباذش: قال لي (أبي) رضي الله عنه بل مجيز الروم والإشمام في ميم الجمع هو المفارق للنصّ، لأنّ سيبويه نصّ على أنّ ميم الجمع إذا حذفت بعدها الواو والياء سكنت، ثم أتى بنصّ الكتاب المتقدم، ثم قال: فجمع سيبويه بهذا الكلام حكم الميم وهاء الكناية وانبنى على ذلك جواز الروم والإشمام في الهاء وامتناعه في الميم، ألا ترى أنّ من حذف الياء والواو في الوصل سكن الميم أبداً فإنّما يكون الوقف لجمعهم على الحدّ الذي استعمله بعضهم في الوصل.^{٤٥٩}

والقول الثاني: لا يجوز فيه الروم والإشمام

قال سيبويه: "وإذا كانت الواو والياء بعد الميم التي هي علامة الإضمار كنت بالخيار: إن شئت حذفت، وإن شئت أثبت. فإن حذفت أسكنت الميم". فالإثبات: عَلَيْكُمْ، وَأَنْتُمْ ذَاهِبُونَ، وَلَدَيْهِمْ مَالٌ، فَأَثَبْتُوا كَمَا تَثَبَتِ الْأَلْفُ فِي التَّثَنَةِ إِذَا قُلْت: عَلَيْكُمَا، وَأَنْتُمَا، وَلَدَيْهِمَا.

وأما الحذف والإسكان فقولهم: عَلَيْكُمْ مَالٌ، وَأَنْتُمْ ذَاهِبُونَ، وَلَدَيْهِمْ مَالٌ، لما كثر استعمالهم هذا في الكلام واجتمعت الضمّتان مع الواو، والكسرتان مع الياء، والكسرات مع الياء، نحو: بهمي داءً، والواو مع الضمّتين والواو نحو: أَبُو هُمُو ذَاهِبٌ، والضمّات مع الواو، نحو: (رَسُولُهُمُ بِالْبَيْتَاتِ)، حذفوا كما حذفوا من الهاء في الباب الأول حيث اجتمع فيه ما ذكرته لك، إذ صارت الهاء بين حرفي لين، وفيها مع أنّها بين حرفي لين أنّها خفيفة بين ساكنين، ففيها أيضاً مثل ما في أصابته. وأسكنوا الميم لأنهم لما

^{٤٥٩} الأنصاري، أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف. كتاب الاقناع في القراءات السبع. المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى.

حذفوا الياء والواو كرهوا أن يدعوا بعد الميم شيئاً منهما، إذ كانتا تحذفان استتقالاً فصارت الضمة بعدها نحو الواو، ولو فعلوا ذلك لاجتمعت في كلامهم أربع متحرّكات ليس معهنّ ساكن نحو: رُسُلُكُمْ. وهم يكرهون هذا. ألا ترى أنّه ليس في كلامهم اسمٌ على أربعة أحرفٍ متحرّكٍ كلّهُ. "٤٦٠

وحكاها ابن مجاهد في كتابه السبعة في القراءات: واختلفوا في الميم فكان ابن كثير يصل الميم بووا انضمت الهاء قبلها أو انكسرت، فيقول:

﴿عَلَيْهِمْ، غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ، وَلَا الضَّالِّينَ﴾ ٤٦١

و﴿عَلَى قُلُوبِهِمْ، وَعَلَى سَمْعِهِمْ، وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاةٌ﴾ ٤٦٢

واختلفوا عن نافع في الميم، فقال إسماعيل بن جعفر وابن جَمَّاز وقالون والمسيبي: الهاء مكسورة والميم مرفوعة أو منجزمة، أنت فيها فيها مخزّ. وقال أحمد بن قالون عن أبيه: كان نافع لا يعيب رفع الميم، فهذا يدل على أن قراءته كانت بالإسكان. والذي قرأت به الإسكان. وقال ورش: الهاء مكسورة والميم موقوفة إلا أن تلقاها ألف أصلية، فإذا لقيتها ألف أصلية وصل الميم بووا في الوصل مثل قوله:

﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ، ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ٤٦٣

وكان أبو عمرو وعاصم وابن عامر والكسائي يكسرون الهاء ويسكنون الميم، فإذا لقي الميم حرف ساكنٍ اختلفوا، فكان عاصم ونافع وابن كثير وابن عامر يضمنون على كسر الهاء ويضمنون الميم إذا لقيها ساكن مثل قوله:

٤٦٠ سيبويه. ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م. الكتاب. ص. ١٩٣

٤٦١ القرآن. الفاتحة. ١: ٧

٤٦٢ القرآن. البقرة. ٢: ٧

٤٦٣ القرآن. البقرة. ٢: ٦

﴿عَلَيْهِمُ الدَّلَّةُ﴾^{٤٦٤}

﴿مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ﴾^{٤٦٥}

وما أشبه ذلك. وكان أبو عمرو يكسر الهاء أيضا ويكسر الميم، فيقول:

﴿عَلَيْهِمُ الدَّلَّةُ﴾^{٤٦٦}

﴿إِلَيْهِمْ اثْنَيْنِ﴾^{٤٦٧}

وما أشبه ذلك.^{٤٦٨}

قال الإمام الشاطبي رضي الله عنه: ميم الجمع في المضمرات، نحو: لهم، ولكم، وعليهم، وعليكم وذلك عند ما يصلها في الوصل بالواو أو بالياء، فلا يجوز هنا روم ولا إشماء، ولا غيره لأن الميم إنما تستعمل عند حذف الصلّة ساكنة، فصارت في الحكم كالهاء التي للتأنيث، لا يصح فيها إشارة لمحركة.

خلاصة القول في هذه المسألة:

ميم الجمع في المضمرات، نحو: لهم، ولكم، وعليهم، وعليكم وذلك عند ما يصلها في الوصل

بالواو أو بالياء، لها حكمان:

١. يجوز الروم والإشماء عند مكّي

٢. لا يجوز فيه الروم والإشماء عند سيويه وحكاها ابن مجاهد.

^{٤٦٤} القرآن. البقرة. ٢: ٦١

^{٤٦٥} القرآن. القصص. ٢٨: ٢٣

^{٤٦٦} القرآن. آل عمران. ٣: ١١٢ و البقرة. ٢: ٦١

^{٤٦٧} القرآن. يس. ٣٦: ١٤

^{٤٦٨} ابن مجاهد. د.ت. كتاب السبعة في القراءات. مصر: دار المعارف. ص. ١٠٨-١٠٩

نص سيبويه على أنّ الميم الجمع إذا حذفت بعدها الواو والياء سكنت، وبين أنّ وجه الحذف الاستئصال باجتماع الضمتين مع الواو في النحو: عليكمو مال، أو كسرتين مع الياء في نحو بهمي داء، وقرر هذا المعنى ثم قال: "وأسكنوا الميم لأنهم لما حذفوا الياء والواو كرهوا أن يدعوا بعدها شيئاً منهما، إذ كانتا تخذفان استئصالاً، فصارت الضمة وبعدها نحو الواو، ولو فعلوا ذلك لاجتمع في كلامهم أربع متحركات ليس معهن ساكن، نحو: رسلكم، وهم يكرهون هذا: ألا ترى أنهم ليس من كلامهم اسم على أربعة أحرف متحرك كله. قال: فأما الهاء فحركت في الباب الأول لأنه لا يلتقي ساكنان." يعني أن الهاء لا تسكن كما تسكن الميم في رسلهم ونحوه؛ لأن الميم لا يكون ما قبلها إلا متحركاً، فإذا سكتها لم يلتق ساكنان بخلاف الهاء، فإن ما قبلها قد يكون ساكناً فيلتقي الساكنان.

٣،٥،٣ المسألة الثالثة: إبدال النون ياءً في صيغة (فَعَالِيٍّ).

قال الشاطبي: "بناء فَعَالِيٍّ المشدّد الياء من أبنية الجموع يُجعل في الحكم جمعاً لما كان من المفردات قد لحقته ياءُ النسب غير المجدد، فإنه إنما نَقِيَ ذا النسب بقيد كونه مجدداً، فلا تقول في قيسيٍّ: قِيَّاسِيٍّ، ولا في بصريٍّ: بَصَّارِيٍّ. وعلى هذا فقولهم: أناسيٍّ ليس بجمع لأنسيٍّ، وإلا لقليل في قيسيٍّ: قِيَّاسِيٍّ، وإنما هو جمع إنسان، وأصله أناسين، فأبدلت النون ياءً كما أبدلت في ظرايٍّ جمع ظرَّبان" ٤٦٩.

عرض المسألة:

يرى الإمام الشاطبي أن النون تبدل ياءً في كلمة (أناسيٍّ)، فهي جمع إنسان أصلها أناسين، وإنما تم إبدال النون ياءً لصعوبة النطق، فلا يمكن أن تجتمع الغنة في النون مع الشدة والغلظة في صوت الياء، علاوةً على ذلك فهذا صوت معلول، وقوي في حد ذاته لأنه يمثل كسرة طويلة مشبعة، فتم إبدال النون

٤٦٩ الشَّاطِبِيُّ. ٢٠٠٧/هـ١٤٢٨. المقاصد الشافية. ج. ٨. ص ١٨٧.

ياءً لكي تحدث السهولة والتيسير؛ فأصبحت (أناسي)، فالعرب تكره توالي الأمثال، فتم دمج الياء الساكنة في المتحركة فأصبحت مشددة، وهي في الأصل تجسد مدة نطقها صوتين، واعتمد الإمام الشاطبي في إضافته وزوائده التوضيحية في هذه المسألة الصرفية على القياس على كلمة ظرايٍ التي هي جمع ظربان، التي أصلها ظرابين، وإنما أبدلت النون ياءً لصعوبة النطق كما أسلفنا وعللت.

٤، ٥، ٣ المسألة الرابعة: إبدال الهمزة واواً في صيغة (فُعَل).

ومثال ذلك مسألة سيوييه إذ سأل الخليل عن (فُعَلٍ) مبني من (وَأَيْتُ) فقال: وُؤَيِّ، قال فسألته عنها فيمن خفف؛ فقال: أُوَيِّ، ولا بد من الهمزة؛ لاجتماع الواوين؛ فعلى هذا إذا صغرت هذا بناء على التخفيف فلا بد أن تقول: أُوَيِّ، فبقى الواو الأولى على إبدالها همزة، وتبقى الهمزة بعدها على تسهيلها كما كانت، ولم يفعل التصغير شيئاً؛ لأن ما لأجله وقع الإعلال بالقلب باقٍ بعد التصغير، وذلك أن الهمزة الساكنة لما أبدلت واواً اجتمع واوان في أول الكلمة، فلزم همزُ الأولى على مقتضى القاعدة التصريفية^{٤٧٠}.

عرض المسألة:

استدرك الشاطبي في زوائده التصريفية بيان إبدال الهمزة واواً في صيغة (فُعَل)، وضرب مثلاً لذلك كلمة (وَأَيْتُ) ويتم إبدال الهمزة واواً عند التصغير؛ فتقول: (وُؤَيِّ) فيكره العرب توالي الأمثال في الأصوات لصعوبة في النطق؛ فيتم تخفيف ذلك عن طريق التخفيف والتسهيل، فتبقى الهمزة المبدلة من الواو على حالها في الكلمة، فاعتمد الشاطبي على أساس معياري في أحكام زوائده الصرفية، فيلتزم بقواعد الكلام العربي الفصيح، ويرى حكمة يجري على طبيعة المنتج اللغوي.

^{٤٧٠} الشاطبي. ٢٠٠٧/هـ١٤٢٨. المقاصد الشافية. ج٧. ص٣٥٨.

٣،٥،٥ المسألة الخامسة: إبدال الهمزة ياءً في صيغة (أفعال).

كل (أفعال) مما الفاء فيه همزة، فالأصل: إالاف وإأمان، أُبدلت ياءً لأجل الهمزة، فلما جمعوها لم تُردَّ إلى أصلها؛ لبقاء موجب الإبدال، وهو اجتماع الهمزتين^{٤٧١}.

عرض المسألة:

يبين الشاطبي في زوائده الصرفية أن إبدال الهمزة ياءً في صيغة (أفعال)، وضرب مثلاً لذلك كلمة (إيلاف) و(إيمان)، فأصل (إيلاف) إالاف، وأصل إيمان إأمان، فتم إبدال الهمزة لكراهية العرب توالي الأمثال في النطق والرسم، فتم إبدال الهمزة ياءً لتمثال الهمزتين، فتم إبدالها إلى ياء، ويفسر الشاطبي علة عدم رد الهمزة إلى أصلها في الجمع لبقاء ما يوجب الإبدال؛ فإذا انتفى زال الإبدال وعاد صوت الياء إلى أصله الهمزة.

٣،٥،٦ المسألة السادسة: إبدال السين تاءً.

تضاعف الفاء مع مضاعفة العين لا وحدها وفي باب قليل لا كثير وذلك مرمريس ومرمريت لا غيرها، ويمكن أن تكون التاء في مرمريت أصلها سين مرمريس، فأبدلت منها كما أبدلت في قول الشاعر [الرجز]^{٤٧٢}:

يا قاتل الله بني السَّعلاةِ

عمرو بن يربوع شرار التأت

غبر أعقاء ولا أكيات

^{٤٧١} الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧. المقاصد الشافية. ج٧. ص٣٦٣.

^{٤٧٢} الأبيات من الرجز. يدعو فيها الشاعر أن تنصب لعنة الله علي بني السعلاة. وهم أكثر الناس شرًا، والشاهد فيه: إبدال التاء من السين في "النات"، و"أكيات"، فإن أصلهما: "ناس" و"أكياس". ابن يعيش. د.ت. شرح المفصل. ج٥. ص٣٩٢.

يريد شرار الناس وأكياس^{٤٧٣}.

عرض المسألة:

يرى الشاطبي في زوائده الصرفية أن أصل التاء في كلمة مرميت هو السين فتصبح الكلمة مرميس، وقد أجمع العلماء على ما قال به الإمام الشاطبي، واستشهد لذلك بقول الشاعر في رجزه عندما أبدل كلمة (النات) بدلاً من الناس، وكلمة (أكيات) بدلاً من (أكياس)، ويؤيد ذلك القراءات القرآنية، فحكى الأصمعي عن بعض العرب أنه قرأ (قل أعوذ بربِّ النَّاتِ) في جَمِيعِهَا بالتَّاء^{٤٧٤}، وأبدلت من السين على غير الطراد في سِتِّ في العدد، وأصله "سِدْسٌ"، بدليل قولهم في الجمع: أسداس، وفي التصغير: سُدَيْسَةٌ^{٤٧٥}، وترى الباحثة أن على إبدال التاء من السين لموافقتها في صفة الهمس^{٤٧٦}، بالإضافة إلى قرب المخرج.

٣،٥،٧ المسألة السابعة: إبدال الواو تاء في صيغة فوعلة.

يقول الشاطبي: "توراة فوعلة من وري الزند، أصله: وورية، أبدلت الأولى تاء هرباً من إبدالها همزة لاجتماعها مع الواو الأخرى. ومثلها تولج عند الخليل، أصله: وولج من الولوج"^{٤٧٧}.

عرض المسألة:

أبدلت الواو همزة في صيغة فوعلة؛ مثل: كلمة توراة، أصلها وورية، فأبدلت الواو تاءً لكي لا يتم إبدالها همزة حتى لا يكون هناك توالي للأمثال الصوتية في بيئة الكلام، واستعمل الشاطبي القياس في

^{٤٧٣} الشَّاطِبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧. المقاصد الشافية. ج ٨. ص ٣٤٤.

^{٤٧٤} أبو البقاء العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب. تحقيق: عبد الإله النبهان. دار الفكر. ط ١. دمشق ١٩٩٥م. ج ٢. ص ٣٤١.

^{٤٧٥} ابن عصفور. ١٩٩٦. الممتع الكبير في التصريف. ص ٥٥٧.

^{٤٧٦} تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. ج ١٠/١٠٢٤٠.

^{٤٧٧} الشَّاطِبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧. المقاصد الشافية. ج ٩. ص ٣٦٦.

زوائده الصرفية وتحليلها فيما قاله الخليل في صيغة تولج، التي أصلها وولج من الولوج، ويدل ذلك على قوة المنطق الاستدلالي عند الشاطبي، وترجح الباحثة أن علة ذلك مرده إلى علة صوتية تتمثل في الهروب من توالي الأصوات وتشابها في الكلام؛ لكي يسهل النطق ويخف على المتكلم.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

الجدول البيانية لمجمل حقول موضوعات الزوائد الصرفية ومسائلهـا.

تمتع الإمام الشاطبي بقوة طرحه العلمي في مناقشة الزوائد الصرفية، ويمكن رصد أبرز طبيعة موضوعات الزوائد الصرفية ومسائلهـا التي أدرجهـا الإمام الشاطبي في شرحه على ألفية ابن مالك في النحو والصرف، وذلك من خلال كتابه "المقاصد الشافية"، وامتازت جهود الشاطبي في الزوائد الصرفية بالتحليل المتعمق والكثيف في استعراض المسائل، وتستطيع الباحثة عرض ذلك على النحو الآتي:

الجدول (١) يبين الزوائد الصرفية في الأبنية

م	موضوع الزوائد الصرفية ومسائلهـا
	الأبنية
١	مسألة بناء فُعلٍ بين الأصلية والفرعية
٢	مسألة بناء الاسم الرباعي المجرد فُعللٌ

تُلاحظ الباحثة من الجدول أن الإمام الشاطبي ركز على أصول البناء في زوائده الصرفية واستدراكاته، ولم يكن ناقلاً لما قاله العلماء؛ إنما كان يحلل ويناقش ويوجه، فهو يسرد لأصول المادة الثلاثية في اشتقاقها واستعمالاتها، وتحدث عن بناء الاسم الرباعي على صيغة فعلل، ويتخلل هذه الصيغة زيادات كثيرة في الاستعمالات اللغوية التي يشهدها كل عصر، ويبرهن ذلك على حيوية المبنى الصرفي لطبيعة الكلام العربي.

الجدول (٢) يبين الزوائد الصرفية في الميزان الصرفي

م	موضوع الزوائد الصرفية ومسائلها
	المسائل في الميزان الصرفي.
١	مسألة انحصار الاسم في مجرد ومزيد
٢	مسألة الحثك.
٣	مسألة المضاعف الرباعي إذا سقط أحد المضاعفين في التصريف

يتضح للباحثة أن الإمام الشاطبي اعتمد في زوائده الصرفية على مناقشة التطورات الصرفية التي طرأت على بيئة الكلام العربي عبر العصور، واستطاع الشاطبي بقوته اللغوية أن يحكم مساراتها ويوجهها من منطلقات الأصول اللغوية المعهودة في الكلام العربي الفصيح، ويمثل ذلك قدرته العلمية على الاستدلال والبرهنة في الزوائد والإضافات، فلم تكن زوائده اعتباطية إنما تنطلق من عمق بنية الكلام العربي السليم، وتراعي قواعد اللغة العربية ومعاييرها المتبعة.

الجدول (٣) يبين الزوائد الصرفية في المشتقات

م	موضوع الزوائد الصرفية ومسائلها
	المشتقات
١	مسألة اشتقاق الفعل من المصدر أو اشتقاق المصدر من الفعل

ناقش الشاطبي مسألة أصل الاشتقاق والاعتداد به، فاستطرد في تحليلها وتعمق في مناقشتها، وأورد شتى الآراء، ولعل المرجح في ذلك الأصل الثلاثي لأن اللغة العربية لغة اشتقاقية معيارية، تنبثق عنها صور اشتقاقية متنوعة في الاستعمال اللغوي، فالناظر إلى المعاجم العربية يجد فيها وفرة أبنية الكلمات العربية، والتي تدعم التوجه الثلاثي الأصل في الاشتقاق والتداول، وأجمع المحدثون على أن الأصل الاشتقاقي يمثله جوهر المادة اللغوية الثلاثية على وزن (فعل)، وما يندرج تحتها من اشتقاقات.

الجدول (٤) يبيّن الزوائد الصرفية في جمع التكسير

م	موضوع الزوائد الصرفية ومسائلها
	جمع التكسير.
١	مسألة جمع التكسير.
٢	مسألة ما يُجمع من الأسماء على (أفعل).
٣	مسألة أوصاف جمع الرباعي على زنة (أفعل).
٤	مسألة ما جاء من الأسماء على زنة (أفعل) يطرد فيه جمع القلة
٥	مسألة ما جاء على زنة (فعلان) من الجموع
٦	مسألة ما يُجمع على (فعل) و(فعال)
٧	مسألة الحكم فيما يُجمع على (فعل) و(فعال)
٨	مسألة ذكر أبنية جموع القلة
٩	مسألة ضبط صيغة (فعل) و(فعللة) و(فعلان): (ثني وثنية وثنيان)
١٠	مسألة جمع صيغة (أفعل) على زنة (فعلاء)
١١	مسألة ما يُجمع على (فعل)
١٢	مسألة ما يُجمع على (فعل) و(فعللى)
١٣	مسألة ما يُجمع على (فعللة) و(فعل)
١٤	مسألة ما يُجمع على (فعللة) و(فعللة)
١٥	مسألة جمع الصفة فاعل على صيغة (فعللة)

١٦	مسألة ما يُجمع من الصفة فاعل لمذكر عاقل على صيغة (فَعَلَة)
١٧	مسألة ما يُجمع من الصفات والأسماء على صيغة (فَعَلَة)
١٨	مسألة ما يُجمع على صيغة (فَعَلَى)
١٩	مسألة جمع صيغة (فاعل) على (فُعَّال)
٢٠	مسألة جمع صيغة (فَعَلَة) على (فُعَل)
٢١	مسألة جمع صيغة (فَعَلَة) على (فُعَل) و(فِعَل)
٢٢	مسألة ما يُجمع من صيغة (فاعل) و(فاعلة) على زنة (فُعَل) و(فَعَّل) و(الفُعَّال)
٢٣	مسألة ما يُجمع على زنة (فُعَل) على (فِعَال)
٢٤	مسألة قياس الجمع على صيغة (فُعَل)
٢٥	مسألة ما انفردت به صيغة (فُعُول) التي تأتي جمعاً لصيغة (فِعَل)
٢٦	مسألة جمع صيغة (فُعَل) على (فُعُول)
٢٧	مسألة ما يُجمع من صيغة الجمع (فُعَل) إلى (فُعْلَان)
٢٨	مسألة حكم الجمع على صيغة (فُعْلَان)
٢٩	مسألة ما يُجمع على صيغة (فُعْلَان)
٣٠	مسألة ما يُجمع من (فُعَل) على (فُعْلَان)
٣١	مسألة ما يجمع من صيغة (فُعَل) على (فُعْلَان)
٣٢	مسألة ما يُجمع من صيغة (فُعَال) على (فُعْلَاء)
٣٣	مسألة ما يُجمع على صيغة (أفْعِلَاء)

يعد جمع التكسير من أكثر الأبواب التي تحدث فيها الإمام الشاطبي من خلال زوائده التصريفية، وتُلاحظ الباحثة كثرة الكلام في هذا الباب، وترد ذلك إلى أن جمع التكسير يصعب أن يكون مطرداً أو معيارياً لأن الجمع في الكلام العربي يتنوع على مستوى أبنية المفردات عامةً، بل على مستوى البنية الواحدة يوجد لها أكثر من جمع تكسير، فما قدّمه الإمام الشاطبي في هذا الباب يمثل إضافات فريدة يحتاج إليها أهل اللغة العربية في كل زمان، بالأخص في عصرنا الحديث الذي يمتلأ بكثير من الأبنية والألفاظ الحديثة، فحذاقة الإمام الشاطبي الصرفية والنحوية جعلته يبدع في هذا الباب، ويضيف شيئاً جديداً حول أبنية جمع التكسير.

الجدول (٥) يبين الزوائد الصرفية في التصغير

م	موضوع الزوائد الصرفية ومسائلها
	التصغير
١	المسألة الأولى: تصغير إبراهيم وإسماعيل.
٢	المسألة الثانية: تصغير حبارى.

تُلاحظ الباحثة أن الإمام الشاطبي له زوائد فريدة في تحليل صيغة بنية الاسم الأعجمي إبراهيم وإسماعيل، وأرود أقولاً عميقة ناقشتها من خلال ملكته اللغوية وقدرته على الاستدلال الصرفي والنحوي واللغوية، وتعرض لصيغة "حبارى"، وتحديث عنها بكثير من المعلومات والأفكار، وقد حلت الباحثة ذلك في متن تناولها للمسائل، وأفاد ذلك الدرس اللغوي إشارات متقدمة تخدم جوهر اللغة العربية وآفاقها.

الجدول (٦) يبيّن الزوائد الصرفية في الوقف

م	موضوع الزوائد الصرفية ومسائلها
	الوقف
١	المسألة الأولى: حكم الوقف في الأسماء المنقوصة.
٢	المسألة الثانية: الوقف على الاسم المهموز الآخر.

تحدث الإمام الشاطبي عن العلة الصرفية في الوقف وكيفية التغيير والتبديل الذي يكتنف بنية اللفظ، وتحدث عن الإبدال والقلب والإعلال في متن البنية الصرفية، وآثار الوقف على ذلك، وكيف تكون عندما يتم تحقيق الوصل، فهذه التحليلات في حدّ ذاتها لها عمقها في الدرس الصرفي وأطروحاته حول تكوين البنية في أساسها المنطوق، على اعتبار أن الصوت هو أساس البنية ومادتها الخام، ويخدم ذلك التشكّلات الصرفية واللغوية عند العلماء في كل عصر.

الجدول (٧) يبيّن الزوائد الصرفية في الإبدال

م	موضوع الزوائد الصرفية ومسائلها
	الإبدال
١	المسألة الأولى: حكم التقاء الهمزتين.
٢	المسألة الثانية: هل يجوز الروم والإشمام في ميم الجمع؟
٣	المسألة الثالثة: إبدال النون ياءً في صيغة (فَعَالِيٌّ).
٤	المسألة الرابعة: إبدال الهمزة واواً في صيغة (فُعَل).
٥	المسألة الخامسة: إبدال الهمزة ياءً في صيغة (أفْعَال).
٦	المسألة السادسة: إبدال السين تاءً.
٧	المسألة السابعة: إبدال الواو تاءً في صيغة فوعلة.

تُلاحظ الباحثة أن إضافات الإمام الشاطبي وزوائده الصرفية في مسائل الإبدال تتداخل مع قضايا الإعلال والحذف والتسكين والقلب والإدغام، بالإضافة إلى التأثير الصوتي في المماثلة والمخالفة الصوتية؛ بمعنى أن زوائد الشاطبي الصرفية تميز بالدقة في استعراض المسائل الصرفية الدقيقة، وفصل القول فيها عبر تحليلاته ومناقشاته، فالإبدال يندرج تحت الحقل الصوتي الصرفي، فمن الطبيعي أن يضيف الشاطبي في تعليقه للإبدال وتحليله له في ذاته ومن خلال التوضيح والتفسير، ومن ناحية أخرى عبر ضوابط الكلام العربي وما يتعلق بتكوين الأبنية وقضاياها ومسائلها التي يُناقشها علم الصرف.